

الميراث في الشريعة الإسلامية

على ما عليه العمل الآن في المحاكم المصرية

لـ د. سنان

على حسين

أستاذ الشريعة الإسلامية

بجامعات القاهرة والقنطرة والكويت

حقوق الطبع محفوظة للؤلف

الطبعة الخامسة

سنة ١٤٠١ هـ
١٩٨١ م

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة

الميراث في الشريعة الإسلامية

على ما عليه العمل الآن في المحاكم المصرية

للمؤلف

علي جبريل

أستاذ الشريعة الإسلامية

بجامعات القاهرة والطرطوم والكويت

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الخامسة

سنة ١٤٠٩ هـ
١٩٨٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

بنعمة من الله وفضل ، وتقليداً للذكرى المؤلف الكرمي المرحوم الشيخ علي
حسب الله استاذ . الشريعة الإسلامية بجامعة مصر والسودان والكويت وتحقيقاً
لرغبة الكثيرين من طلاب العلم في جامعات مصر العربية يسر أسرة مسجد
الإسلام بالمهرم أن تقدم الطبعة الخامسة هدية لهم .

والله الموفق

أسرة مسجد الإسلام بالمهرم

١ رجب سنة ١٤١١ هـ

٥ مايو سنة ١٩٨١ م

مصدر:

بمقدمة تاريخية عن صوغ الأحكام الشرعية مواد قانونية .
وكلمة عن سلطة المجالس النيابية في الأحكام الشرعية .
ونص قانون المواريث .

ممتاز:

بكثرة النماذج والتقرينات لحل مسائل الميراث .

مختوم:

بيان وتقد لما تناوله القانون بالتغيير مما كان معمولاً به من
أحكام المواريث .

فهرس الموضوعات

| صفحة | الموضوع | صفحة | الموضوع |
|------|--------------------------------|------|----------------------------|
| ٦٢ | أصول المسائل | ١ | مقدمة تاريخية |
| ٦٥ | العول | ٩ | البرلمان والقوانين الدينية |
| ٦٧ | التصحيح | ١١ | نص قانون الموارث |
| ٧٢ | ٣ - الرد | ٢٦ | علم الميراث |
| ٧٧ | ٤ - أولو الأرحام | ٢٦ | الحث عليه |
| ٧٨ | أصناف أولو الأرحام | ٢٦ | حكمة الارث |
| ٨٠ | كيف يرثون | ٢٧ | الارث في الجاهلية |
| ٨٠ | الصنف الأول | ٢٨ | د في الاسلام |
| ٨٢ | د الثاني | ٣٠ | أركان الارث |
| ٨٣ | د الثالث | ٣٠ | أسباب د |
| ٨٤ | د الرابع | ٣١ | شروط د |
| ٧٨ | ٥ - الرد على الزوجين | ٣١ | موانع د |
| ٨٨ | ٦ - العصبية السببية | ٣٧ | المستحقون للركة |
| ٩٠ | المستحق بعد الورثة | ٤١ | ١ - أصحاب الفروض |
| ٩٠ | ١ - المقر له بالنسب | ٤٢ | الزوج |
| ٩١ | ٢ - الموصى له بأكثر من الثلث | ٤٢ | الزوجة |
| ٩١ | ٣ - بيت المال | ٤٣ | البنات |
| ٩٢ | أحكام تكميلية | ٤٤ | بنات الابن |
| ٩٢ | ١ - الحمل | ٤٦ | الأب |
| ٩٤ | ولد الزنا وولد العان | ٤٦ | الجد الصحيح |
| ٩٨ | ٢ - الحثي | ٤٨ | الأم |
| ١٠٠ | ٣ - المفقود | ٥١ | الجدة الصحيحة |
| ١٠٣ | ٤ - التخارج | ٥٢ | الأخوات الشقيقات |
| ١٠٤ | المسائل المشتعلة على وصايا | ٥٣ | د لأب |
| ١٠٨ | مسائل الوصية الواجبة | ٥٥ | الجد مع الاخوة |
| ١١٢ | أسئلة عامة | ٥٦ | أولاد الأم |
| | بيان لما غيره القانون من أحكام | ٥٨ | ٢ - العصبية النفسية |
| ١٢٢ | الموارث | ٦٠ | الادلاء بجهين |
| ١٤٣ | عامة | ٦١ | المحب |

فهرس مواد الأحكام ومواضع شرحها

| الصفحة | العدد | الصفحة | العدد |
|----------------------|-------|------------------------|-------|
| ٥١، ١٨ | ٢٥ | ١٢٣، ٣١، ١٢ | ١ |
| ٥٦، ١٨ | ٢٦ | | ٢ |
| ٤٥، ١٩ | ٢٧ | ٣١، ١٢ | ٣ |
| ٥٣، ١٩ | ٢٨ | ١٣٠، ٩٠، ٢٧، ١٢ | ٤ |
| ٥٤، ٥٣، ١٩ | ٢٩ | ١٢٤، ٣٢، ٣١، ١٢ | ٥ |
| ١٢٤، ١٣٢، ٨٨، ٧٢، ١٩ | ٣٠ | ١٢٩، ١٢٨، ٢٤، ٣٢، ١٣ | ٦ |
| ٧٨، ٧٧، ١٩ | ٣١ | ١٢٢، ٦٠، ٣٠، ١٤ | ٧ |
| ١٣٩، ٨٠، ٢١ | ٣٢ | ٤١، ١٤ | ٨ |
| ٨٢، ٨١، ٢١ | ٣٣ | ٤٦، ١٤ | ٩ |
| ٨٣، ٢١ | ٣٤ | ١٣٥، ٥٦، ١٤ | ١٠ |
| ٨٤، ٢٢ | ٣٥ | ٤٢، ٣٠، ١٥ | ١١ |
| ٨٥، ٢٢ | ٣٦ | ٤٤، ٤٣، ١٥ | ١٢ |
| ٨٣، ٨١، ٢٢ | ٣٧ | ٥٣، ٥٢، ١٥ | ١٣ |
| ١٣٩، ٨٠، ٢٢ | ٣٨ | ٥١، ٤٨، ١٦ | ١٤ |
| ١٢٤، ٨٨، ٢٢ | ٣٩ | ٦٥، ١٦ | ١٥ |
| ٨٩، ٨٨، ٢٣ | ٤٠ | ٥٨، ١٦ | ١٦ |
| ٩٠، ٢٣ | ٤١ | | ١٧ |
| ٩٣، ٢٣ | ٤٢ | ٥٩، ١٧ | ١٨ |
| ١٤٠، ٩٣، ٩٢، ٢٤ | ٤٣ | ٥٨، ٥٣، ٥٢، ٤٤، ٤٣، ١٧ | ١٩ |
| ٩٤، ٢٤ | ٤٤ | ٥٩، ٥٣، ٥٢، ١٧ | ٢٠ |
| ١٠٠، ٢٤ | ٤٥ | ٤٦، ١٨ | ٢١ |
| ٩٨، ٢٥ | ٤٦ | ١٣٦، ٧٠، ٥٥، ٤٧، ١٨ | ٢٢ |
| ٩٤، ٩٣، ٢٥ | ٤٧ | | ٢٣ |
| ١٠٣، ٢٥ | ٤٨ | ٦١، ١٨ | ٢٤ |

تقديم الطبعة الثالثة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله ومجتهبه .
أما بعد فقد صدر قانون الوصية بعد الطبعة الثانية لهذا الكتاب ،
وكان من أهم ما شتمل عليه - التسوية بين الوارث وغيره في الوصية ،
ووجوب الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات الصليات ،
ولأولاد الأبناء وإن نزلوا .

ففي هذه الطبعة الثالثة راعينا في النماذج والتمرينات تلك التسوية ،
ووضعنا للوصية الواجبة نماذج وتمرينات جديدة .

والله الموفق إلى الخير ، والهادي إلى سواء السبيل .

المؤلف

صدر سنة ١٣٦٩
في ديسمبر سنة ١٩٤٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدك اللهم أن جعلتني من المنتسبين إلى حماة دينك ، وخدام
شرعك . وأصلى وأسلم على من بعثته رحمة للعالمين ، بالدين المتين ،
والشرع القويم . وألجأ إليك اللهم أن تباعد بيني وبين سوء القصد ،
ويخطئ الرأي ، وتوقفني إلى ما يرضيك من خير وسداد .

أما بعد فقد وضعت هذا الكتاب وطبعته لطلبة دار العلوم خاصة ،
ولذلك سلكت فيه الترتيب العلمي دون القانوني ؛ لأنني وجدت الأول
أقرب إلى الطالب تناولا ، وأسهل إدراكا وتحصيلا .

ثم رجوت أن ينتفع به في المعاهد التي تعنى بدراسة هذا العلم ،
والجهات التي تهتم للتقاضي بقانونه الجديد ، فأعدت طبعه ونشره ، بعد
أن وضعت في أوله فهرسا لمواد القانون ومواضع شرحها منه .

وما توفيق إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب ؟

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم
النبيين ، وإمام المتقين ، وعلى آله وصحبه ، دعاة الهدى وأئمة الحق المبين.
أما بعد فن موضوعات الفقه المقررة على طلبة دار العلوم باب
الموارث ، وهو جزء حسابي لا ترسخ قواعده في الذهن ، ولا يصل
الطالب إلى الغاية من دراسته - إلا بكثرة التمرين والممارسة .

وقد عنيت في هذا المختصر ببيان قواعده الفقهية على ما عليه العمل
الآن في محاكنا المصرية ، بجنباً التطويل الممل ، والاختصار المخل .

ثم عنيت بالناحية العملية ، فأنبعت كل باب من أبوابه بنماذج
وتمرينات تنير للطالب طريق الحل المنظم ، وتمهد له سبيل الوصول إلى
العلم به ، والمعرفة بأهم مسائله .

والله المستول أن ينفع به ، وأن يجعله خالصاً لوجهه ، وهو حسبي

المؤلف

ونعم الوكيل ؟

مقدمة تاريخية

في صوغ الأحكام الشرعية مواد قانونية

وضع قانون جامع لأحكام الموارث الشرعية ليطبق في بلادنا المصرية - بعد آخر مرحلة وصل إليها التدرج في صوغ الأحكام الشرعية على صورة قوانين رسمية وضعية ، وهو الباكورة الأولى لوضع قانون كامل في ناحية من النواحي التي لا تزال عندنا محتفظة بصفتها الدينية ، وقد تأيد بوضعه ما استتبع أخيراً من العمل بغير المذاهب الأربعة المعروفة : من الآراء الوجبة الملائمة لروح العصر ، والتي لا تناقض أصلاً من أصول الدين .

وإذا نظرنا نظرة عابرة إلى القضاء في الاسلام ، وما كان يستند إليه القاضى في أحكامه من قديم - وجدنا قضاء المسلمين كانوا يستندون في صدر الاسلام إلى ما يحدون من أحكام في كتاب الله ، فان لم يحدوا نظروا في سنة رسول الله ، فان لم يحدوا استنبطوا حكم الحادثة العارضة بالقياس . وقد تقررت هذه القاعدة بما روى عن معاذ بن جبل رضى الله عنه : أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال له : « كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال : أقضى بما في كتاب الله . قال : فان لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ . قال : « فان لم يكن في سنة رسول الله ؟ قال : أجتهد رأيي لا آلو . قال معاذ : فضرب رسول الله ﷺ صدرى ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله ، ^(١) .

وعلى هذا درج الخلفاء الراشدون ، فلما ولي عمر شريفاً قضاء
الكوفة قال له : « انظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ،
وما لم يتبين لك فاتبع فيه سنة رسول الله ﷺ ، وما لم يتبين لك في السنة
فاجتهد فيه رأيك ، واستشر أهل العلم والصلاح » .^(١)
وورد فيما كتبه إلى أبي موسى الأشعري : « الفهم الفهم فيما تلجلج
في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة . اعرف الأشباه والأمثال ،
وقس الأمور عند ذلك » .

وعلى هذه القاعدة سار الخلفاء وقضاةهم من بعد ، فلم يتقيدوا في
قضايتهم إلا بالكتاب والسنة ، ولم فيما وراء ذلك حريتهم التامة
واستقلالهم للسكامل ، لا يتقيدون إلا بروح الدين ، وقواعد العدل .
فلما اتسع نطاق البلاد الإسلامية بالفتح ، وتفرق حفاظ الشريعة
ورواة الأحاديث في البلاد كل بما وعى ، وكثر تجدد الحوادث - اختلف
القضاة والمفتون في الأحكام تبعاً لاختلافهم فيما حفظوا من السنة ،
وما ساروا عليه من طرق الاستنباط ، وتفاقم أمر هذا الاختلاف في
أول العصر العباسي حتى أحل لبعض الناس ما حرم على آخرين : لا في
بلدين مختلفين فحسب ، بل في ناحيتين من نواحي البلد الواحد .

فاتجهت الأفكار من ناحية - إلى وضع قواعد لاستنباط الأحكام
الشرعية من الكتاب والسنة ، فكان علم أصول الفقه ، ومن ناحية
أخرى - إلى جمع القضاة على رأى واحد ، فكتب ابن المقفع في رسالة
الصحابه^(٢) إلى أبي جعفر المنصور يقول :

(١) ٧١ ، ٩٧ ، ٩٨ ج ١ : إمام الوصين . (٢) ص ١٢٥ : رسائل الألفاظ

« وما ينظر فيه أمير المؤمنين من أمر هذين المصرين وغيرهما من الأمصار والنواحي - اختلاف هذه الأحكام المتناقضة ، التي قد بلغ اختلافها أمراً عظيماً في الدماء والفروج والأموال ، فيستحل الدم والفروج بالحيرة وهما يحرمان بالكوفة ، ويكون مثل ذلك الاختلاف في جوف الكوفة ، فيستحل في ناحية منها ما يحرم في ناحية أخرى ، غير أنه على كثرة ألوانه نافذ على المسلمين في دماهم وحرمهم ، يقضى به قضاء جائز أمرهم وحكمهم . ومن يدعى لزوم السنة منهم يجعل ما ليس سنة سنة ، حتى يبلغ ذلك به إلى أن يسفك الدم بغير يئنه ولا حجة » . فلورأى أمير المؤمنين أن يأمر بهذه الأقضية فرفع إليه في كتاب ومعه ما يحتاج به كل قوم من سنة أو قياس ، ثم نظر في ذلك ، وأمضى في كل قضية رأيه ، ونهى القضاة عن القضاء بخلافه ، وكتب بذلك كتاباً جامعاً - رجونا أن يجعل الله هذه الأحكام المختلطة الصواب بالخطأ حكماً واحداً صواباً .

ولقد هم أبو جعفر المنصور بأول محاولة لجمع القضاة على رأي واحد فأمر مالك بن أنس رضي الله عنه أن يكتب للناس كتاباً يتجنب فيه رخص ابن عباس وشداقد ابن عمر ، فكتب الموطأ ، وأراد المنصور أن يخمل الناس في الأقطار المختلفة على العمل بما فيه ، كما حملهم عثمان من قبل على المصحف ، فأبى مالك وقال : « لا تفعل يا أمير المؤمنين ، فقد سبقت إلى الناس أقاويل ، وسمعوا أحاديث ، ورووا روایات ، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم . فدفع الناس وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم » ، فعدل المنصور عما عزم عليه . وحاول الرشيد هذه المحاولة بعينها فأبى عليه مالك ذلك كما أبى على أبي جعفر ، فسبى القضاة على ما هم عليه من حرية .

وفى ذلك العصر ظهرت طوائف الفقهاء ، وظهر فيهم زعماء يلتف حول كل منهم جماعة يؤيدون رأيه ، وينشرون مذهبه ، وإلى جانب تدوين الكتاب والسنة دونت آراء هؤلاء الفقهاء ، وآراء من سبقهم ، وكان من نال الخطوة منهم عند الخلفاء يشتهر مذهبه ، ويحظى بمناصب القضاء أتباعه ، وهؤلاء إنما يقضون بالمأثور من آرائه ، أو بما يستنبطونه من الأحكام على منهاجه . وقد يضيق بذلك مجال الاختلاف فى الأحكام لولا أن باب الاجتهاد لا يزال مفتوحا ؛ وليس هناك قانون مسطور يلزم القضاة جميعا باتباعه .

وجاء بعد ذلك دور تعصب للذاهب ، وتقليد لأربابها ، واستغناء بالمأثور عنهم عن الرجوع إلى الكتاب والسنة وفتاوى المتقدمين من أصحاب رسول الله ﷺ ، وأقفل باب الاجتهاد ، ووضعت كتب الفقه متونا مختصرة لا تفهم إلا بشروح ، ولا تفهم الشروح إلا بحواش كثيرة ما تلحق بها تقارير ، وفى ثنايا هذه الحواشى والتقارير يصل حذاق القضاة فى العثور على ما يبنى الحكم به من أرجح الأقوال فى مذاهبهم .

وقد بقى القضاة فى مصر لا يرجعون إلى قانون مسطور من حين الفتح الاسلامى إلى زمن سعيد باشا ، وكان يتولى قضاءها فى بعض الأوقات قاض واحد ينيب عنه من يشاء فى أقاليمها المختلفة ، وفى بعض الأوقات قضاة أربعة من مذاهب مختلفة ، فلما فتح الأتراك مصر سنة ٩٢٣ هـ جعلوا قاضى القضاة واحدا حنفيا يتصرف فى القضاء على المذاهب الأربعة ، فكان ذلك تميدا لقصر القضاء والافتاء على مذهب الحنفية بفرمان أصدره الخليفة فى أوائل عهد محمد على باشا .

وفي عهد سعيد باشا أنشئت المجالس المحلية سنة ١٨٥٦ لتقضى بين الناس بالقانون الهيايوني ، فكانت نواة لإنشاء المحاكم الأهلية في عهد توفيق باشا سنة ١٨٨٢ م لتقضى بين الناس بالقوانين واللوائح والأوامر المصرية ، وكان ذلك أول عهد مصر بسير المحاكم على قانون مسطور ، غير أن المحاكم الشرعية استمرت على ما كانت عليه من قبل : ترجع فيما بقي لها من اختصاص إلى قانون غير مدون : هو أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة دون غيره ^(١).

فلما استنارت الأذهان في عصر النهضة الحديثة ، ونزعت الأفكار في مصر إلى التحرر من أوصار الماضي ، وتناول الإصلاح جميع مرافق الحياة - أحس الناس بما في الاقتصار على العمل بمذهب الحنفية في بعض المسائل من ضيق وبعد عن مجازاة الإصلاح المنشود ، على ما في الشريعة الإسلامية من يسر وسهولة مرونة ، وما في المذاهب الأخرى من آراء تعد أقرب إلى تحقيق العدالة ، وأنتى للاحتيال ، وأقوى على مسايمة الزمن . فقيم التمسك بمذهب الحنفية دون غيره ، وليس تنزيلا من حكم حميد ، وما هو إلا رأي مجتهد يخطئ . ويصيب ؟

كذلك وجد المفكرون أن المراجع الفقهية في وضعها الحالي ، لاتساير الزمن باعتبارها مراجع للفصل في الخصومات بين الناس ، إذ لا يستطيع الرجوع إليها والوصول إلى معرفة المفتي به منها إلا الخذاق

(١) وفي هذا العصر انجحت الانكسار في تركيا (دار الخلافة الإسلامية) إلى سوغ أحكام الشريعة الإسلامية في صورة قوانين ، فألفت حكومتها لجنة من كبار علماءها ، لوضع قانون في المعاملات المدنية يستند أحكامه من اللغة الإسلامي ، فوضعوا قانونا عرف باسم مجلة العدلية ، أخذوا فيه ببعض آراء ابن خزيمة ، وصدر الأمر بالعمل به في ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ

من العلماء في شيء من الغناء ، فكيف إذا كان من المصلحة أن يكون القانون المعمول به في متناول عامة المثقفين وجهور المتقاضين ؛ ليسير على ضوئه الأولون ، ويحتكم على أساسه الآخرون ؟^(١) .
لذلك اتجهت الأفكار إلى شيئين :

أولها : أن يدون القانون الشرعي كما دونت القوانين الأخرى
وثانيهما : ألا يقتصر على العمل بمذهب أبي حنيفة في كل المسائل
وكانت أول محاولة لذلك أن ألغت في عهد السلطان حسين لجنة
من كبار العلماء تمثل المذاهب الأربعة ، ويرأسها وزير الحفانية ، وكلفت
وضع قانون للأحوال الشخصية : يُستمد من المذاهب الأربعة ، فقابل
المصلحون وذوو الرأي في الأمة هذا العمل الجليل بما يستحق ، من
التقدير والنبظة والسرور .

وقامت اللجنة بما طلب منها ، ووضعت مشروع قانون للزواج
والطلاق وما يتعلق بهما : طبع سنة ١٩١٦ ، ثم أعيد طبعه بعد تنقيحه
في سنة ١٩١٧ ، وعرض للنقد ، فضاعت به صدور الذين يكرهون أن
يدعوا ما وجدوا عليه آباءهم من قبل ، ولم تكن الأحوال السياسية
لتنسج بأن تقدم الحكومة على عمل أثار اعتراض طائفة كبيرة من
رجال الدين ، في غيبة الهيئة النيابية التي كانت - بسبب الحرب العظمى -
ممنوعة من مباشرة عملها .

(١) قال طه الحجة الدبلي : « إن مذهب أبي حنيفة قام فيه مجتهدون كثيرون متفاوتون
في الطبقة ، ووقع فيه اختلافات كثيرة ، ومع ذلك لم يحصل فيه تنقيح كما حصل في فقه الشافعية ،
بل لم تزل مسائله أشعثا متشعبة ، فتنبز القول الصحيح من بين تلك المسائل والاتوال
المتفنة وتطبق الحوادث عليها صيرجاً » .

وفي عهد السلطان فؤاد وُجد من الكياسة أن تقتصر اللجنة على معالجة المسائل التي بدت عيوب مذهب أبي حنيفة فيها ، فكان من آثار عملها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ : الذي أخذ فيه بغير مذهب الحنفية في مسائل دَين النفقة ، وتطليق القاضى على الزوج عند العجز أو الامتناع عن النفقة ، والتفريق بين الزوجين لعيب في الرجل .

وقد كان الناس في عهد ثورة نفسية بعثت في نفوسهم حب التغيير والتجديد ، ووجدوا في هذا القانون علاجاً لبعض ما يشكون منه ، فتقبلوه بقبول حسن ، فشجع ذلك الحكومة وذوى رأى على السير في سبيل الإصلاح باقتباس ما يرون في العمل به خيراً للأمة من المذاهب الأربعة ، بل مالوا أكثر من هذا إلى عدم الاقتصار على العمل بها .

ولذا بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٢ يطالع الناس بوضع حد أدنى لسن الزواج ، ولا يعتمد في ذلك على أحد المذاهب الأربعة بل على فتوى تنسب للفقيه عبد الله بن شبرمة الضبي . وهو من فقهاء الكوفة الذين عاصروا أبا حنيفة ، وتولى الافتاء والقضاء بها ، ومات سنة ١٤٤ هـ . ولم يكن حظ هذا القانون كحظ سابقه ، بل قوبل برؤية من النقد ، ومساجلات قلبية انتهت باستقرار القانون ، والعمل به إلى الآن .

ثم صدر مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مشتملاً على أحكام في الطلاق ، ودعوى النسب ، والنفقة ، والعدة ، والمهر ، وسن الحضانة ، والمفقود . وقد صُرح في مذكرته التفسيرية بأنه موافق لأراء علماء المسلمين ولو من غير أهل المذاهب الأربعة ، وأنه ليس هناك مانع شرعي من الأخذ بقول غيرهم خصوصاً إذا ترتب عليه نفع عام .

وبهذا تقررت قاعدة اقتباس الأحكام الشرعية من آراء علماء
الاسلام على اختلاف مذاهبهم ومنازعهم متى ترتب عليها نفع عام ، ولم
تتناقض أصلا من أصول الدين :

وألفت وزارة العدل سنة ١٩٣٦ لجنة للنظر في أحكام الأحوال
الشخصية وما يتفرع منها على أن تأخذ من آراء الفقهاء عامة أكثرها
ملائمة للمصلحة والتطور الاجتماعى ، وأن تبدأ بما ترى أن الشكوى
منه أعم والحاجة إليه أمس ، وأن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من
حضرات العلماء وغيرهم . فبدأت اللجنة عملها بالنظر في أحكام الموارث
ووضعت هذا القانون .

وقد تبين لنا من هذه الكلمة الوجيزة أن ترك الأحكام الشرعية
المعمول بها غير مسطورة في قانون - كانت له عيوب أحسنها
المتقدمون والمتأخرون ، وأن هذه العيوب كانت تنحصر أولا في حرية
القضاة واختلاف الأحكام اختلافاً معيباً ، ثم في اعتماد القضاة على
مراجع قد يصعب على بعضهم الرجوع إليها فضلاً عن جبهة المثقفين ،
وفي التقييد بمذهب واحد والتزام أحكامه في كل الحوادث مع ما في
العمل بغيره في بعض الحوادث من خير للأمة ، ورفق بالمقتاضين ،
وملائمة لروح الدين والعصر

وقد احتاجت معالجة هذه العيوب إلى جهود من العلماء ، بدأوا
يبدلون منذ عهد السلطان حسين ، ثم تعهدوها حتى وصلت إلى غايتها
في عهد الملك السابق فاروق ...

البرلمان والقوانين الدينية

قد يقال : وما علاقة السلطات التشريعية بالأحكام الشرعية وهذه إنما تستمد من الدين ؟

فنعول : إن السلطة التشريعية في كل البلاد هي ، من الوجهة النظرية الحديثة ، المرجع الوحيد لوضع القوانين على اختلاف ألوانها وأغراضها ، ولها أن تضع من ذلك ما تشاء ، غير مقيدة إلا بما ترى فيه مصلحة البلاد . والسلطة التشريعية في بلادنا الإسلامية مع أنها تقتبس نظمها وتقاليدها من النظم الغربية — مضت على احترام الأحكام الشرعية المعمول بها ، لأن الأمة إسلامية ، وكثرة نوابها وشيوخها من المسلمين ، وولى الأمر فيها لا يكون إلا مسلما ، ودينها الرسمي الاسلام .

غير أن هذه الأحكام منها متفق عليه بين المجتهدين ؛ لاستناده إلى أدلة قطعية لا مجال للاختلاف فيها ، ومنها يختلف فيه لعدم استناده إلى دليل مقطوع بثبوتة أو دلالة . فالأحكام المتفق عليها لا تمس بتغيير ولا تعديل . أما المختلف فيها فلا مانع من تغييرها أو تعديلها . وليكون ذلك متفقا مع المبادئ الإسلامية العامة ، وراجعا إلى أصول الدين — يرجع فيه إلى علماء المذاهب ورجال القضاء .

ولما لم يكن للسلطة التشريعية عمل في الأحكام المتفق عليها — اختلفت وجهة النظر بين العلماء منذ شرعت اللجنة في عملها سنة ١٩٣٧ فرأى بعضهم أن يقصر القانون على ما يراد تعديله مما هو موضع خلاف بين الفقهاء ، ورأى بعضهم أن يكون شاملا للتفق عليه والمختلف فيه ، وبدا هذا الخلاف أيضا حينما شرع مجلس النواب يدرس

القانون ولكنه انتهى إلى تقرير وجهة نظر الشمول بعد أن دافع عنها وزير العدل بقوله : « إن الأحكام الشرعية التي يتداولها المسلمون منذ وضعت الشريعة الإسلامية إلى الآن ليس فيها تغيير ولا تبديل ، وما دمنا مطمئنين إلى أن الحكم الشرعي والرأي الشرعي هو الذي يجب العمل به فلا محل بعد ذلك للاعتراض » .

وقال في موضع آخر : « إن الأحكام المأخوذة من نصوص قطعية كالخاصة بأصحاب الفروض والعصبات . لا يجوز أن تعرض لها ، وإلا كان معنى ذلك أنا نريد تعديل أحكامها ، ولا أظن أن فينا من يريد ذلك ؛ لأن هذه الأحكام مأخوذة من كتاب الله ، وأمرها متفق عليه ولا عمل للجنة فيها إلا صياغتها » .

وعلى هذا الأساس وافق المجلس على أن يكون القانون شاملاً ، وأن تكون المناقشة في مواد الأحكام المتفق عليها مقصورة على صياغتها ، وأدائها أو عدم أدائها المعنى الشرعي المراد .

ويتبين لنا من هذا أن الأحكام الشرعية من جهة صوغها في قانون رسمي قد مرت بثلاثة أدوار :

الدور الأول - دور الرجوع إلى كتب الفقه ، وعدم الخضوع لتقنين السلطة التشريعية .

الدور الثاني - دور استباحة التقنين لما يراد تعديله بما هو موضوع خلاف بين الفقهاء .

الدور الثالث - دور استباحة وضعها كلها في قانون رسمي مع عدم المساس بالمتفق عليه منها .

قانون الموارث

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد
صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعمل في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواريث بالأحكام
المرافقة لهذا القانون^(١).

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون . ويعمل به بعد
شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية^(٢).

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة
الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؟

صدر بقصر نادى في ٥ شعبان سنة ١٣٦٢ (٦ أغسطس سنة ١٩٤٣)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

محمد صبرى أبو علم

(١) ورد في تقرير لجنة العدل بمجلس الشيوخ ما يأتي : « ولقد قامت اللجنة (التي ألفتها
الحكومة لوضع القانون) بمبحثها ، ووضعت تلك الأحكام الواردة بمشروع هذا القانون ،
وهي جميعها مستفادة من الفريعة الإسلامية ، على أن ما لم يرد له نص في هذا المشروع يجب
الرجوع فيه إلى القول الراجح من مذهب أبي حنيفة » (ملحق الواقع رقم ٦٤ جلسة ١٢
أبريل سنة ١٩٤٣) .

(٢) نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ ، فأصبح معسولا به
من ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

أحكام الموارث

الباب الأول - في أحكام عامة

- مادة ١ - يستحق الارث بموت المورث أو باعتباره ميتاً بحكم القاضى
- مادة ٢ - يجب لاستحقاق الارث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث ، أو وقت الحكم باعتباره ميتاً .
- ويكون الحل مستحقاً للارث إذا توافر فيه مانع عليه فى المادة ٣
- مادة ٣ - إذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولاً - فلا استحقاق لأحدهما فى تركه الآخر ، سواء أكان موتهما فى حادث واحد أم لا .
- مادة ٤ - يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى :
- (أولاً) ما يكتفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى البفن (ثانياً) ديون الميت .
- (ثالثاً) ما أوصى به فى الحد الذى تنفذ فيه الوصية .
- ويوزع مابقى بعد ذلك على الورثة .
- فاذا لم توجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتى :
- (أولاً) استحقاق من أقر له الميت بنسب على غيره .
- (ثانياً) ما أوصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية .
- فاذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو مابقى منها إلى الخواة العامة .

- مادة ٥ - من موانع الارث قتل المورث عمداً ، سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً ، أم شريكاً ، أم كان شاهداً ووردت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر

خمس عشرة سنة ، ويعد من الأغذار تجاوز حق الدفاع الشرعي^(١) .

مادة ٦ - لا توارث بين مسلم وغير مسلم .

ويتوارث غير المسلمين بعضهم مع بعض .

وإختلاف الدارين لا يمنع من الارث بين المسلمين .

ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية

تتبع من توريث الأجنبي عنها^(٢) .

(١) كان نص هذه المادة كما يأتي :

« من موانع الارث قتل المورث عمداً ، سواء أكل ذلك مباشرة أم بطريق السببية ، على أن القتل عمداً لا يمنع من الارث في الاحوال الآتية :

١ - إذا كان القاتل لم يبلغ اثنى عشرة سنة شمسية .

٢ - إذا وجد سبب من أسباب الإباحة ، أو مانع من موانع العقاب .

٣ - تجاوز حق الدفاع الشرعي .

٤ - طمأنة الزوجة الزانية .

ورأى في تطبيق ذلك كله أحكام قانون العقوبات » .

وقد وافق مجلس النواب على هذه المادة كما هي بعد المناقشة الملخصة في تقدمنا لقانون بعد ،
ظا عرض القانون على مجلس الشيوخ أضيفت للمناقشة فيها ، وعدلت على نحو ما هو مذكور .

ويلاحظ أن النص قبل التعديل يدخل في موانع الارث القتل المصد بطريق السببية ، وبعد التعديل يضع مكان ذلك شهادة الزور التي تؤدي إلى قتل المورث . وقد يوم هذا أنه لا يمنع الارث من القتل بالسبب إلا هذه الشهادة ، ولكن نص المذكرة التفسيرية عند عرض المادة للمرة الثانية يدل على التعصيم ، كما نص فيها على أن الفقرة الأخيرة لا يراد بها حصر الملقى في تجاوز حق الدفاع الشرعي ، بل متى كان القتل يندرج في موانع من الارث .

(راجع ملحق الوقائع رقم ١١٩ بمجلس الشيوخ في ١٩ مايو سنة ١٩٤٣) .

(٢) كانت المادة في مشروع اللجنة الفرعية الذي قدمته الحكومة إلى مجلس النواب كما يأتي :

« يمنع من الارث إختلاف الدين (ويستمر غير المسلمين في حق الارث ذوي دين واحد .
أما المرتد فلا يرث من غيره ، ويرث للمسلم ما تملكه قبل الردة ، ويكو له الفخاء العامة ما تملكه
بعد الردة) » .

وإختلاف الدارين مانع من الارث إذا كانت شريعة البلد الذي يتبعه الأجنبي غير المسلم
مانعة من إرث الأجنبي » .

الباب الثاني في أسباب الارث وأنواعه

مادة ٧ - أسباب الارث الزوجية والقراية والعصوبة السببية .
ويكون الأثر بالزوجية بطريق الفرض .
ويكون الأثر بالقراية بطريق الفرض أو التعصيب ، أو بهما
معاً ، أو بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد ، فإذا كان لوارث جهتا
إرث ورث بهما مع مراعاة أحكام المادتين ١٤ ، ٣٧ .

القسم الأول - في الارث بالفرض

مادة ٨ - الفرض سهم مقدر للوارث في التركة ، ويبدأ في التوريث
بأصحاب الفروض ، وهم الأب ، الجد الصحيح وإن علا ، الأخ لأم ،
الأخت لأم ، الزوج ، الزوجة ، البنات ، بنات الابن وإن نزل ، الأخوات
لأب وأم ، الأخوات لأب ، الأم ، الجدة الصحيحة وإن علت .
مادة ٩ - مع مراعاة حكم المادة ٢١ - للأب فرض السدس إذا
وجد للبيت ولد أو ولد ابن وإن نزل .

والجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى ، وله
فرض السدس على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

مادة ١٠ - لأولاد الأم فرض السدس للواحد ؛ والثلث للاثنتين
فأكثر ، ذكورهم وأناتهم في القسمة سواء ، وفي الحالة الثانية إذا
استغرقت الفروض التركة يشارك أولاد الأم الأخ الشقيق أو الأخوة

== وقد عرضت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب هذه المادة بعد أن حذفت ماوضحناه
منها بين قوسين ، فوافق عليها المجلس بعد مناقشة وواعد من وزير العدل بتقديم مشروع
قانون بحالة المرتد في أقرب فرصة .

فما عرضت المادة على مجلس الشيوخ عدلت على النحو المذكور قصداً للايضاح واجتباها ليس

الأشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أكثر ، ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم^(١).

مادة ١١ - للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل ، والربع مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

وللزوجة ولو كانت مطلقة رجعا إذا مات الزوج وهي في العدة أو الزوجات فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل ، والثلث مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

وتعتبر المطلقة بآثا في مرض الموت - في حكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق ، ومات المطلق في ذلك المرض ، وهي في عدته .

مادة ١٢ - مع مراعاة حكم المادة ١٩ :

(أ) للواحدة من البنات فرض النصف ، وللثنتين فأكثر الثلثان

(ب) ولبنات الابن الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود بنت

أو بنت ابن أعلى منهن درجة . ولهن - واحدة أو أكثر - السدس مع البنت أو بنت الابن الأعلى درجة .

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم المادتين ١٩ و ٢٠ :

(أ) للواحدة من الاخوات الشقيقات فرض النصف وللثنتين

فأكثر الثلثان .

(١) وافق مجلس النواب على هذه المادة بالصيغة الآتية :

« لاولاد الام فرض السدس للواحدة ، والثلث للثنتين فأكثر ، ذكورهم وإناثهم في القسمة سواء . وفي الحالة الثانية يلحق بأولاد الأم - الاخ الشقيق أو الاخوة الاخفاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أكثر . ويقسم بينهم جميعا الثلث على الوجه المتقدم ، وذلك حين تستغرق الفروض للفرقة » .

فما مرضت على مجلس الشيوخ صيغت على النحو المقرر من قبله .

(ب) وللأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود أخت شقيقة، ولهن - واحدة أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة .
مادة ٤ - للام فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل
أو مع اثنين أو أكثر من الإخوة والأخوات ، ولها الثلث في غير هذه
الأحوال ، غير أنها إذا اجتمعت مع أحد الزوجين والأب فقط كان
لها ثلث ما بقي بعد فرض الزوج .

والجدة الصحيحة هي أم أحد الابوين أو الجد الصحيح وإن علت
وللجدة أو الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء لافرق
بين ذات قرابة وذات قرابتين .

مادة ١٥ - إذا زادت أنصباء أصحاب الفروض على التركة قسمت
بينهم بنسبة أنصبتهم في الارث .

القسم الثاني - في الارث بالتمصيب

مادة ١٦ - إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض ، أو وجد ولم
تستغرق الفروض التركة - كانت التركة أو ما بقي منها بعد الفروض
للعصبة من النسب . والعصبة من النسب ثلاثة أنواع :

(١) عصبة بالنفس . (٢) عصبة بالغير . (٣) عصبة مع الغير .

مادة ١٧ - للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض
في الارث على الترتيب الآتي :

- (١) البنوة ، وتشمل الابناء وأبناء الابن وإن نزل .
- (٢) الأبوة ، وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا .
- (٣) الأخوة ، وتشمل الأخوة لأبوين ، والأخوة لأب ، وأبناء

الأخ لأبوين ، وأبناء الأخ لأب - وإن نزل كل منهما .
(٤) العمومة ، وتشمل أعمام الميت ، وأعمام أبيه ، وأعمام جده
الصحيح وإن علا ، سواء أكانوا لأبوين أم لأب ، وأبناء من ذكروا
وأبناء أبنائهم وإن نزلوا .

مادة ١٨ - إذا اتحدت العصبة بالنفس في الجهة كان المستحق
للأثر أقربهم درجة للميت .

فاذا اتحدوا في الجهة والدرجة كان التقديم بالقوة : فن كان ذا
قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة .

فاذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الأثر بينهم على السواء
مادة ١٩ - العصبة بالغير من :

(١) البنات مع الأبناء .

(٢) بنات الابن وإن نزل مع أبناء الابن وإن نزل ، إذا كانوا
في درجتهم مطلقا ، أو كانوا أنزل منهم إذا لم ترثن بغير ذلك .

(٣) الأخوات لأبوين مع الأخوة لأبوين ، والأخوات لأب
مع الأخوة لأب .

ويكون الأثر بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

مادة ٢٠ - العصبة مع الغير من :

الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن وإن نزل ،
ويكون لمن الباقى من التركة بعد الفروض .

وفي هذه الحالة يعتبرن بالنسبة لباقي العصباء كالأخوة لأبوين
أو لأب ، ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة .

مادة ٢١ - إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الابن وإن نزل استحق السدس فرضاً ، والباقي بطريق التعصيب .
مادة ٢٢ - إذا اجتمع الجد مع الاخوة والأخوات لابوين أو لأب كانت له حالتان :

(الاول) أن يقاسمهم كأن كانوا ذكوراً فقط أو ذكوراً وإناثاً أو إناثاً عصبن مع الفرع الوارث من الاناث .
(الثانية) أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان مع أخوات لم يعصبن بالذكور ، أو مع الفرع الوارث من الاناث على أنه إذا كانت المقاسمة أو الارث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الجدم من الارث أو تنقصه عن السدس - اعتبر صاحب فرض بالسدس . ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوباً من الاخوة أو الأخوات لأب .

الباب الثالث - المحجب

مادة ٢٣ - المحجب هو أن يكون لشخص أهلية الارث ولكنه لا يرث بسبب وجود وارث آخر . والمحجوب يحجب غيره .
مادة ٢٤ - المحروم من الارث لما نعت من موانعه لا يحجب أحداً من الورثة .

مادة ٢٥ - تحجب الام الجدة الصحيحة مطلقاً ، وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ، ويحجب الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلاً له .
مادة ٢٦ - يحجب أولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وإن علا ، والولد وولد الابن وإن نزل .

مادة ٢٧ - يجب كل من الابن وابن الابن وإن نزل بنت الابن التي تكون أنزل منه درجة ، ويحبها أيضا بقتان أو بقتان أعلى منها درجة ما لم يكن معها من يعصها ، طبقا لحكم المادة ١٩ .

مادة ٢٨ - يجب الأخت لأبوين كل من الابن وابن الابن وإن نزل ، والآب .

مادة ٢٩ - يجب الأخت لأب كل من الأب والابن وابن الابن وإن نزل ، كما يجبها الأخ لأبوين والأخت لأبوين إذا كانت عصبة مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ ، والأختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب

الباب الرابع - في الرد

مادة ٣٠ - إذا لم تستغرق الفروض التركية ، ولم توجد عصبة من النسب - رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم ، ويرد باقي التركية إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبة من النسب ، أو أحد أصحاب الفروض النسبية ، أو أحد ذوى الأرحام .

الباب الخامس - في إرث ذوى الأرحام

مادة ٣١ - إذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ، ولا أحد من ذوى الفروض النسبية - كانت التركية أو الباقي منها لذوى الأرحام وذوى الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

الصف الأول - أولاد البنات وإن نزلوا وأولاد بنات الابن وإن نزل
الصف الثاني - الجد غير الصحيح وإن علا ، والجدة غير الصحيحة

وإن علت .

الصنف الثالث - أبناء الاخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا ، وأولاد
الاخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا . وبنات الاخوة لأبوين أو
لأحدهما وأولادهم وإن نزلوا ، وبنات أبناء الاخوة لأبوين أو لأب
وإن نزلوا ، وأولادهم وإن نزلوا .

الصنف الرابع - يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في
الارث على الترتيب الآتي :

(الاولى) أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما
(الثانية) أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات
أعمام الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من
ذكرن وإن نزلوا .

(الثالثة) أعمام أبي الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين
أو لأحدهما ، وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما
(الرابعة) أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات
أعمام أبي الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد
من ذكرن وإن نزلوا .

(الخامسة) أعمام أبي أبي الميت لأم ، وأعمام أبي أم الميت ، وعماتها
وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم أم الميت وأم أبيه
وعماتها ، وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

(السادسة) أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ،
وبنات أعمام أبي أبي الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا
وأولاد من ذكرن وإن نزلوا وهكذا

مادة ٣٢ - الصنف الأول من ذوى الأرحام وأولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذى الرحم ، وإن استووا في الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض - اشتركوا في الارث .

مادة ٣٣ - الصنف الثانى من ذوى الأرحام وأولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا في الدرجة قدم من كان يدل بصاحب فرض ، وإن استووا في الدرجة وليس فيهم من يدل بصاحب فرض ، أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض - فإن اتحدوا في حين القرابة اشتركوا في الارث ، وإن اختلفوا في الحيز فالثلاثان لقرابة الأب والثلاث لقرابة الأم

مادة ٣٤ - الصنف الثالث من ذوى الأرحام - أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استووا في الدرجة وكان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذى الرحم^(١) وإلا قدم أقوام قرابة للميت ، فمن كان أصله لأبوين فهو أولى من كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب فهو أولى من كان أصله لأم ، فإن اتحدوا في الدرجة وقوة القرابة اشتركوا في الارث

(١) أولو الأرحام من فروع الاخوة والاخت عند استوائهم في الدرجة - قد يكونون كلهم ولد عاصب ، أو كلهم ولد ذى فرض ، أو كلهم ولد ذى رحم ، أو بعضهم ولد عاصب وبعضهم ولد ذى فرض ، أو بعضهم ولد عاصب وبعضهم ولد ذى رحم ، فإذا كانوا من النوع الآخر قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم ، وإلا قدم أقوام قرابة إن اختلفوا في القوة ، وقسم المال بينهم لذلك مثل حظ الأتقيين إن اتحدوا فيها .

هذا هو مذهب أبى يوسف للمول عليه هنا ، وبذلك يبين لك ما في هذه المادة من ضعف في العبارة ، وأما كان ينبغي لادخال الصور السابقة كلها من غير غناء ولا لبس - أن يقال : « فإن استووا في الموجة وكان بينهم ولد عاصب وبعضهم ولد ذى رحم قدم الأول على الثانى وإلا قدم أقوام قرابة » - الخ »

مادة ٣٥ - في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة ٣١ - إذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته ، أو فريق الأم وهم أخواله وخالاته - قدم أقوام قرابة ، فمن كان لأبوين فهو أولى من كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى من كان لأم ، وإن تساوا في القرابة اشتركوا في الارث .

وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ، ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة مادة ٣٦ - في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حيزه ، وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى في القرابة إن كانوا أولاد عاصب أو أولاد ذى رحم ، فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم .

وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ، وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة مادة ٣٧ - لا اعتبار لتعدد جهات القرابة في وارث من ذوى الأرحام إلا عند اختلاف الحيز .

مادة ٣٨ - في إرث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين

الباب السادس - في الارث بالعصوبة السيية

مادة ٣٩ - للعاصب السبي يشمل :

(١) مولى العتاقة ، ومن أعتقه ، أو أعتق من أعتقه .

(٢) عصبة المعتق ، أو عصبة من أعتقه ، أو أعتق من أعتقه .
(٣) من له الولاء على مورث : أمه غير حرة الأصل بواسطة أبيه
سواء أكان بطريق الجر أم بغيره ، أو بواسطة جده بدون جر .
مادة ٣٠ - يرث المولى ذكراً كان أو أنثى - معتقه على أى وجه
كان العتق .

وعند عدمه يقوم مقامه عصبته بالنفس على ترتيبهم المبين بالمادة
١٧ على ألا ينقص نصيب الجدة عن السدس
وعند عدمه ينتقل الارث إلى معتق المولى ذكراً كان أو أنثى ، ثم
إلى عصبته بالنفس ، وهكذا .
وكذا يرث على الترتيب السابق من له حق الولاء على أبى الميت
ثم من له الولاء على جده ، وهكذا .

الباب السابع - فى استحقاق التركة بغير إرث

فى المقر له بالنسب

مادة ٤١ - إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المقر له التركة
إذا كان مجهول النسب ، ولم يثبت نسبه من الغير ، ولم يرجع المقر عن إقراره
ويشترط فى هذه الحالة أن يكون المقر له حياً وقت موت المقر
أو وقت الحكم باعتباره ميتاً ، وألا يقوم به مانع من موانع الارث .

الباب الثامن - فى أحكام متنوعة

القسم الأول - فى الحمل

مادة ٤٢ - يوقف للحمل من تركه المتوفى أو فر النسيين على
تقدير أنه ذكر أو أنثى .

مادة ٤٣ - إذا توفي الرجل عن زوجته أو عن معتدة فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقة ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين :

(الأولى) أن يولد حياً خمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو الفرقة ، إن كانت أمه معتدة موت أو فرقة ، ومات المورث أثناء العدة .

(الثانية) أن يولد حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة^(١) .

مادة ٤٤ - إذا نقص الموقوف للحمل عما يستحقه يرجع بالباقي على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة ، وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه رد الزائد على من يستحقه من الورثة .

القسم الثاني - في المفقود

مادة ٤٥ - يوقف للمفقود من تركه مورثه نصيبه فيها ، فإن ظهر حياً أخذه ، وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه ، فإن ظهر حياً بعد الحكم بموته أخذ ما بقي من نصيبه بأيدي الورثة .

(١) وافق مجلس النواب على هذه المادة بالصيغة الآتية :

« يستحق الحمل الأثر إذا ولد حياً لسنة شمسية على الأكثر من وفاة المورث إن كان من زوجته ، أو لسنة شمسية على الأكثر من تاريخ الفرقة بموت أو ملاق إن كان من معتدة وفاة أو ملاق ، سواء أكان الحمل من المورث أم من غيره ، أو لاقط من سنة أشهر إن كان من زوجية قائمة من غيره » .

فلما عرضت على مجلس الشيوخ رأى أن تصاغ على النحو المقترح مع ملاحظة أن تكون أقل مدة الحمل ٢٧٠ يوم رعاية للاطمئنان ، واعتماداً على ماورد في مذهب الحنابلة .

القسم الثالث - في الخنثى

مادة ٤٦ - للخنثى المشكل - وهو الذى لا يُعرف أذكر هو أم أنثى - أقل النصيبين ، وما يبق من التركة يعطى لباقي الورثة .

القسم الرابع - في ولد الزنا وولد اللعان

مادة ٤٧ - مع مراعاة المدة المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ - يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرابتها ، ورثتهما الأم وقرابتها^(١)

القسم الخامس - في التخارج

مادة ٤٨ - التخارج هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم ، فإذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة ، وإذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصبتهم فيها ، وإن كان المدفوع من مالهم ولم ينص في عقد التخارج على طريقة قسمة نصيب الخارج - قسم عليهم بالسوية .

(١) زاد مجلس الشيوخ الفقرة الأولى في هذه المادة لتطابق المادة ٤٣ بعد تعديلها .

علم الميراث

الميراث اسم لما يورث ، كالأثر والأثر ، من ورث فلان غيره ومنه وعنه ورثا وإرثا ووراثته - إذا ناله شيء من تركته ، أو خلفه في أمر من الأمور بعد وفاته ، ومنه : « العلماء ورثة الأنبياء » .
والمتبادر منه في العرف ما يرثه الناس من الأموال والحقوق .

وعلم الميراث : باب من أبواب الفقه ، أفرده بعض الفقهاء بالتأليف عناية به ، وسموه « علم الميراث » و « علم الفرائض » ، وعرفوه بأنه قواعد من الفقه والحساب يعرف بها نصيب كل وارث من التركة .

الحث على تعلمه : وقد ورد الحث على تعلمه فيما روى ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال : « تعلموا القرآن وعلوه الناس ، وتعلموا الفرائض وعلوها ، فاني أمرؤ مقبوض ، والعلم مرفوع ، ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجدان أحدا يخبرهما » (١) .

حكم الورث : بين الإنسان والمال نسبة يتمكن بها من التفرد بالتصرف فيه انتفاعاً واستثماراً واستبدالاً ، وتسمى الملك ، وبها يكون الإنسان مالكا متصرفا ، والمال مملوكا متصرفا فيه . هذه النسبة من

(١) من ١٦٨ ج ٦ : نيل الأوطار ، وقد كان أعلم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرائض زيد بن ثابت رضي الله عنه ، ولذلك برحه الشافعية قوله فيها (وابع ج ٤ : الام) ، روى عن أنس رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال : « أرحم أمتي بأمتي أبو بكر » وأعدما في دين الله عمر ، وأصدقها حياة عثمان ، وأدلهما بالحلال والحرام ساذ بن حبل ، وأقرؤهما لكتاب الله عز وجل أبي ، وأطعها بالفرائض زيد بن ثابت ، ولعل كل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو صبيحة بن الجراح » .

قواعد النظام الاجتماعي في الشريعة الإسلامية ، ولما كانت تنقطع بموت المالك بالضرورة ، لمجزه عما كان يقدر عليه في حياته من التصرفات - كان لزاماً أن يخلفه مالك جديد ينسب المال إليه^(١).

وقد جعل الإسلام خليفة الميت أقرب الناس إليه ، مسيرة للفطرة ومراعاة للصحة الخاصة والعامة : فإن الإنسان يفضله أميل إلى من تربطه بهم رابطة القرابة ، على تفاوت في هذا الميل شدة وضعفا تبعا لتفاوت القرابة قربا وبعداً^(٢). ولو جعل المال بعد موت صاحبه ملكاً لأول من يحوزه ، أو ملكاً للدولة - لآدى ذلك إلى التشاحن والتقاتل ، وما جد الناس في تحصيله وإتمامه ، ولا تنافسوا في استثماره واقتنائه ، وفي التنافس ما فيه من خسران المصالح ، ويزق الأفراد والأمم .

الموت في المباحية : ما كان العرب يرجعون في الإرث إلى شريعة

عادلة ، ولا قانون منظم ، بل كانت تتحكم فيهم الأهواء ، فيعطون من يشاؤون ، ويمنعون من يشاؤون ، وتشتت لهم في ذلك عادات بعيدة عن الحق والعدل : منها أنهم كانوا يورثون من يركب الخيل ويقاتل الأعداء من الرجال ، ويمرحمون الضعيفين المرأة والصغير ، ومنها توريس المني ولا صلة بينه وبين من تنبأه إلا الادعاء الكاذب .

(١) ينقل الله بموت المورث إلى الورث جبراً عنه ، لأن الإرث خلافة وتبعية من الميت ، وليس مقدراً يستقر فيه رضا المتاعدين .

(٢) واناس أميل إلى إحلال أبنائهم عليهم : ليقى بهم ذكركم ، وليشوا في الحياة فنامهم ، ولا يملكون إلى حريان الاغاث بهم وراثتهم ، وإن مالوا إلى منحهم من محل المصالح إلى أدواهم ، فتخسبون الأبناء أو ينضمهم بالإرث كالنوعية بينهم وبين البنات فيه - كلاماً غرويل من التوسيع والاحتفال ، وبجانبه لفطرة المستقيمة التي جاء بها الإسلام .

المرأة في الإسلام : فلما جاء الإسلام أبطل حكم الهوى ، ومنع الظلم ، وثبت أركان العدل ، ووضع هذا النظام الحكيم ، الذي يجعل المال بعد وفاة مالكة ، للأقربين من ورثته .

فأبطل التبنى وما كانت العرب ترتب عليه من آثار بقوله تعالى : « وما جعل أديعائكم أبنائكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل » ادعوم لأبنائهم هو أقسط عند الله ،^(١) .

ثم أماط عن المرأة ما كانت فيه من حيف وظلم ، ورفع من شأنها وأزولها من الجماعة الانسانية منزلتها ، وجعل لها نصيباً في تركه زوجها أو قريبها ، وإذا كان قد جعل نصيبها في الميراث على النصف من نصيب من يحاذيها في القرابة من الرجال - فهذا هو ما تقتضيه الحكمة ، وتطلبه الملازمة بين إرث كل منهما وما أعد له في الحياة ، وما ألقى عليه فيها من تبعات ؛ فقد خلق الله الرجل راعياً للأسرة ، وحامياً لها ، وحاملاً أعباءها المادية والمعنوية ، ولذلك جعله قوى الجسم جلدأ صبوراً مقدرًا للعواقب ، وخلق المرأة حريثاً للنسل ، وسكنناً للرجل : يأوى إليها فتذهب متاعبه ، وتبرى همومه وتحفظ سره وماله ، وتربى أولاده ، وبهذه القسمة يتفرغ كل إلى نوع من العمل ، فيكون أمتن صنعا ، وأكثر نقما ، وبذلك تنظم الحياة .

وقد اقتضى هذا التقسيم الحكيم أن يكون على الرجل عبـ الاتفاق على نفسه وزوجه وولده ، وعلى من لا يستطيع الاتفاق على نفسه من أقاربه ، أما المرأة فنفتتها على زوجها ولو كانت غنية ، فإلا لم يكن لها

زوج فنفقتها في مالها إن كان لها مال ، فإن لم يكن لها مال فليس عليها أن تسعى لتنفق على نفسها ، بل تجب نفقتها على وليها من الرجال ؛ رحمة بأنوثتها وضعف بفتيتها ، وتقديراً لشرف وظيقتها في الجماعة ، وضناً بمنبع الخنان والعطف عن مواطن الخشونة والزلل ، لحاجة الرجل إلى المال إذن أكبر من حاجتها ، ونفع المال في الحالين عائد إليها .
والعاقل الحكيم المخلص للرأة ، والحريص على رقي بني الانسان آحاداً وجماعات - لا يقول للرأة دعي ما خلقت لأجله وهيئت له ، وتفرغى للكد والكدح في سبيل القوت - أفيقول قاتل بعد هذا : كيف فضل الاسلام الرجل على المرأة في الميراث ؟ اللهم أمدنا بتوفيقك وجنبنا الزلل ، واحفظنا من الضلال .

قد يسوى الاسلام في الميراث بين الذكر والأنثى المحاذية له إذا اقتضت الحكمة ذلك ، كما في أولاد الأم ، فقد سوى بين ذكورهم وإناثهم لأن المورث ليس له من أخيه لأمه أكثر مما له من أخته لأمه : من عاطفة التراحيم الناشئة من صلة الأمومة وحدها ، فأما الاعتزاز والاتصار وشرف الانتساب ، فسيطه في كل من الفريقين أسرة أبيه وما له فيها من عصبية . ولعل لبعض هذا المعنى أثر في عدم حرمان الأب والأم مع التسوية بينهما في الفريضة عند ما يكون للبورث ابن تتوجه آماله إليه ، ويؤثر الاعتزاز والاتصار به ، فإذا كان له بنت فقط مال إلى أبيه بعض الميل ، وإذا لم يكن له ولد ، لم يتوجه إلا إلى أبيه ولم يعتز إلا به ، وكان الأب حينئذ جديراً بأن يحمل كل العبء ، وأن ينال كل ما لتلك المنزلة من فضل .

أركان الميراث : أركانه ثلاثة :

- ١ - المورث وهو الميت الذى يستحق غيره أن يرث منه .
 - ٢ - الوارث وهو من ينتمى إلى الميت بسبب من أسباب الارث
 - ٣ - الموروث ويسمى ميراثا وراثا وإرثا وتركه ، ويشمل ما يتركه المورث من المال والحقوق التى تورث : كحق حبس الميسع لاستيفاء الثمن ، وحق حبس المرهون لاستيفاء الدين . أما المنافع فلا تورث عند الخفية ؛ لأن العقود التى تفيد ملك المنفعة تنفسخ عند موت أحد المتعاقدين ، وتورث عند الشافعية وهو ما جرى عليه القانون المدنى .
- أسباب الميراث : أسبابه ثلاثة (١) :

- ١ - الزواج الصحيح ولو من غير دخول أو خلوة ، ففى عقد الزواج صحيحا فقد وجد سبب التوارث بين الزوجين حتى يقع الطلاق ، فإذا وقع وانقضت العدة فلا توارث . أما فى أثناء العدة فإن كان الطلاق رجعيا فسبب التوارث قائم ، وإن كان بائنا فلا توارث إلا إذا كان من باشر الفقرة فارا ، فانه يورث ولا يرث .
- ويعتبر من باشر الفقرة فارا إذا أوقع سببها فى مرض موته ، بائنا باختياره ، ومن غير رضا الآخر (٢) .
- ولا توارث بالزواج غير الصحيح وإن وقع بعده دخول أو خلوة
- ٢ - النسب الحقيقى ، وهو كل صلة إنسانية سببها الولادة : كصلة البنت بأبيها ، والآخر بأخيه أو أخته ، والعمة بابن أخيها أو بنته .

(١) المادتان ٧ ، ١١ . (٢) ويستحق هذا بأن يورث المريض منها لطفة الثالثة ، أو بتركه ، أو بفعل بأصل الآخر أو فرع ما يوجب حرمة المصاهرة ، أو بختل نفسه بالبلوغ فيفرق لقضى بينهما بناء على هذا الاختيار .

٣ - النسب الحسنى ، وهو ولاء العتاقة : وهو صلة بين السيد ومن أعنته من عبيده ، يثبت بها للأول حق إرث الثاني^(١) .
شروط الإرث : شروطه ثلاثة^(٢) :

١ - موت المورث حقيقة أو حكماً ، والميت حكماً هو المفقود الذى حكم القاضي بموته بسبب غيبته^(٣) .

٢ - حياة الوارث عند موت المورث حقيقة أو تقديرًا كالحمل .
 فالفرق والحرق والهدى الذين لا يعلم أيهم أسبق موتاً - يحكم بموتهم جميعاً فى وقت واحد ، فلا يتوارثون ، سواء أ ماتوا فى حادثة واحدة أم فى حوادث عدة ، ويرث كلا منهم ورثته الآخرون .
 ٣ - ألا يكون هناك مانع من موانع الإرث .

موانع الإرث^(٤) : المانع فى اصطلاح الفرضيين ماتفوت به أهلية الإرث مع بقاء سببه ، ومن قام به المانع لا يعتبر موجوداً بين الورثة .
 والموانع أربعة :

الاول ^(٥) : سواء كان كاملاً كالقن والمكاتب ، أم ناقصاً كالمدبر وأم الولد ؛ لأن الرقيق ليس أهلاً لأن يملك لنفسه ؛ إذ هو وما ملكت يداه ملك لسيدته ، فتوريثه توريت للأجنبي وهو غير مشروع .

(١) كان من أسباب الإرث ولاء للوالدة لحلف ولا تتراد الخفية بالقول به ، وعدم وجوده من زمن بعيد . أما ولاء العتاقة فقد بطل لانتفاء الفناء على الإرث به ، وبقاء آثاره إلى الآن ، وإن كان الرق معدوماً ومحرماً قانوناً . (٢) المواد ١ ، ٢ ، ٣ .

(٣) لا يستند الآن بموت المورث تقديرًا عملاً بطلب ربيعة بن عبد الرحمن واليه بن سعد ، فالجنين الذى ينزل من بطن أمه ميتاً بحماية طيبها لا يرث ولا يورث ؛ لأنه قائم لأهلية تلك حالاً ومآلاً ، ولا تصح فيه سكة إرث الشخص من غيره وفى الخلافة .

(٤) المواد ٥ ، ٦ . (٥) حلف هذا المانع فى القانون لعدم وجوده .

الثاني النفس : لقوله ﷺ : « لا يرث القاتل شيئا » ، ولأن قتل الوارث مورثه جناية استعجل بها القاتل شيئا قبل أوائه ، فيعاقب بحرمانه ولو كان أصلا للقتول . وقوله ﷺ : « لا يقاد الوالد بولده » ، معناه لا يقتل به ، وهو لا يستلزم بقاء حقه في الميراث .

والقتل المانع من الميراث ما وقع عمدا من مكلف بغير حق أو عذر . . . فالعائد هو المباشر للقتل مريدا له ، مستقلا به أو شريكا فيه . ويلحق بالمباشر المتسبب الراغب في القتل أو المعين عليه : كالآمر والمحرض والبال وشاهد الزور الذي بنى على شهادته الحكم بالإعدام وتنفيذه ، أما القاتل خطأ فلا يمنع من الميراث^(١) .

٢ - والمكلف : البالغ العاقل ، فكل من الصبي والمجنون والمعتوه لا يمنع من الميراث بقتل مورثه ، لعدم التكليف .

ولما لم يكن للبلوغ الحقيقي وقت معلوم ، وفي عدم تحديده لبس يترتب عليه اختلاف الأحكام - اختار القانون حدا للبلوغ السن المقدرة له في مذهب الصاحبين المفتى به ، وهي خمسة عشر عاما .

٣ - ولا يمنع من الميراث قتل بحق : بأن كان قصاصا كقتل القاتل ، أو حدا كقتل المرتد ، أو دفاعا عن النفس ومنه قتل العادل مورثه الباغي باتفاق ، وقتل الباغي مورثه العادل عند الطرفين لأنه مشروع في رأيه .

٤ - وكذلك لا يمنع منه قتل بعذر : كقتل الزوج زوجته أو الزاني بها عند مفاجأتهما حال الزنا^(٢) ، وكالقتل بالغة في الدفاع .

(١) اعتبار القتل بالنسب مع التصديع مانعا من الميراث ، واعتبار القتل الخطأ غير مانع منه - كلاما مأخوذا من مذهب مالك خلافا لمذهب الحنفية .

(٢) راجع للادة الخامسة من القانون ، وانظر ما قلناه في شأنها عند نقد القانون بعد .

الثالث اغتصاف الربيع : لقوله ﷺ : لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم ، ولأن الارث مبني على النصرة التامة ، ولا تناصر مع اختلاف الدين ، فلا توارث بين المسلمين وغيرهم ولو ذميين . أما المرتد عن دينه من المسلمين فسواء أ كان ذكراً أم أنثى لا يرث أحداً من أقاربه مسلمين أو غير مسلمين باتفاق ، ويرثه أقاربه المسلمون دون غيرهم .

ويعتبر الزوج يردته فاراً في حق زوجته ، سواء ارتد في مرض موته أم في حال صحته ؛ لأن رده تستتبع موته إذا لم يتب ، فإذا مات في عدة زوجة المسلمة ورثته ، وإذا ماتت هي لم يرثها . أما الزوجة فلا تعتبر قارة بردها إلا إذا ارتدت في مرض موتها ، فإذا ماتت في العدة ورثها الزوج إذا كانت قارة ، وإذا مات هو لم يرثه . هذا هو ظاهر الرواية .

وأقضى بعض مشايخ بسخ و سمر قند . بعدم التفريق بردة الزوجة ، فإذا ماتت مزودة ورثها الزوج على أى حال ؛ أما إذا مات هو قبل أن تنوب فالظاهر أنها لا يرثه ، كما لا يرث أحداً من أقاربها^(١) .

ويورث عن المرتد والمرتدة ما اكتسباه من المال في إسلامهما أو ردتها عند صاحبيهما ، وخالفهما أبو حنيفة في كسب المرتد الذكر في رده ، لجهله فينا لبيت مال المسلمين^(٢) .

(١) راجع ٥١٤ - ٣٨٥ ، ٤ : فتح القدير ، ٤٠٧ ، ٢ ، ٣١٠ ، ٣ : ابن طابرين
(٢) قدم قانون الموارث من الحكومة إلى مجلس النواب مشتراً رأى أى حنيفة في المرتد وجعلها المرتدة منه أخذاً من مذهب الشافعي ، ولأنه ما حذف لجنة الشؤون التشريعية حكمه من المادة السادسة ، ووعد وزير العدل بتقديم مشروع قانون خاص به في أقرب فرصة .
م - ٣ مبرات

وجه التسوية بين كسبي المرتد والمتردة في ردتها عند الصاحين أن كلا منهما لا يقر على رده ، بل يجبر على الرجوع إلى الاسلام ، فيعتبر حكم الاسلام في حقه مراعاة لمصلحة وارثه لا لمصلحته .

ووجه التفرقة بينهما : عند الامام أن المتردة لا تقتل بسبب ردتها بل تستتاب وتعزب حتى تعود إلى الاسلام أو تموت ، فلا يمكن اعتبار ردتها موتا ، فيعتبر حكم الاسلام في حقا ، أما المرتد فانه يستتاب ثلاثة أيام فان تاب وإلا قتل بسبب رده ، فتعتبر رده موتا من باب إقامة السبب مقام المسبب ، فلا يمكن اعتبار حكم الاسلام في حقه حال رده ولا يكون أهلا للملك ، فلا يثبت حق الورثة فيما اكتسبه فيها ، فيصبح كسب كل الأموال التي لا مالك لها : حقا لبيت مال المسلمين .

أما الكفار بعضهم مع بعض فقد قال الأوزاعي ومالك وأحمد بعدم التوارث بينهم أيضا عند اختلاف ملهم ؛ لعدم قوله ﷺ : « لا يوارث أهل ملتين » ، وذهب جمهور الفقهاء إلى أنهم يتوارثون لقوله تعالى « والذين كفروا بعضهم أولياء بعض » من غير تفصيل . والمراد بالملتين في هذا الحديث الكفر والاسلام ، فيكون كالحديث السابق : غير معارض لهذه الآية ، وهو المغول عليه .

الرابع متبوع الدرر بين غير المسلمين : ومعناه أن يكون الوارث تابعا لغير الدولة التي يتبعها المورث ، وهو غير مانع من الارث عند مالك وأحمد ، وعند الحنفية والشافعية لا يمتنع اختلاف الدولة من الميراث إلا إذا ارتفعت معه العصمة بين الدولتين^(١) . فاستباح كل منهما دم

(١) راجع ص ٥٠٧ ج ٤ : ابن عابدين ، ص ٤ ج ٤ : من الام ، ومن مواضع الارث في كتب الشافعية المراجعة .

الأخرى . وهذا لا يكون في عصرنا إلا عند قيام الحرب بينهما . أما في الأحوال العادية فين الدول سلام عام وإن لم تكن بينها معاهدات خاصة ، وذلك هو مبدأ الاسلام العام : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » ومن ذلك ترى أن اختلاف الدار في الأحوال العادية من غير ارتفاع العصمة - لا يمنع الميراث باتفاق المذاهب الأربعة ، وبهذا أخذ القانون^(١) . ولكن لما كانت بعض الدول تمنع توريث الأجنبي عنها حتى لا تنتقل الأموال منها إلى غير بنيتها من غير عوض - نص في القانون على معاملة هذه الدول بالمثل ، ومنع توريث أبنائها من أقاربهم المصريين ، وهو حق وعدل ومساواة .

كل هذا في حق غير المسلمين ، أما هم فدارهم واحدة وإن تعددت الأقطار ، حتى لو بنت طائفة منهم على الجماعة ، واختلفت بذلك المنعة^(٢) لم تختلف الدار ، ويبقى حق التوارث بين الطائفتين ؛ لأن البغاة لا يقرون على بغيتهم ، ولا يحكم باستقلال دارهم .

وكذلك يبقى حق التوارث بين مسلمين أحدهما من قطر إسلامي واقع تحت سلطة الكفار ؛ لأنهم لا يقرون على الاستيلاء على بلاد المسلمين ، بل على المسلمين جميعا أن يعملوا لرفع سلطة الكفار عن بلادهم ومن أسلم في دار الحرب ولم يهاجر إلينا - قيل لا توارث بينه وبين أقاربه المسلمين في دار الاسلام ؛ لأنه لا يتمتع بحكم دار الاسلام

(١) ولا وجه إذن لقول اللجنة الفرنسية في الذكرة التفسيرية إنها أغلقت هذا الحكم من ملحق مالك وأخذ فقط .

(٢) لفئة القوة الحامية للدولة وهي الجيش ، لجيوش المسلمين - وإن اختلفت أقطاوم - يجب في الاسلام أن تتألف منهم قوة واحدة متساوية متساكة كالبيان للرسوس .

إلا بالهجرة ، علما بقوله تعالى : « والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا » ^(١) . وقيل : يتوارثان ؛ لأن الله تعالى إنما جعل التوارث بالمواخاة بين المهاجرين والأنصار ، ومنعه بين المسلمين ومن لم يهاجر إليهم عن أسلم في دار الحرب من أقاربهم - ليحمل من أسلم في دار الحرب على الهجرة إلى المسلمين لموازرتهم ؛ إذ كانوا أقله تحتاج إلى المعونة ، وقد كان ذلك في مبدأ الاسلام بمقتضى قوله تعالى « إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا » . فلما ازداد عدد المسلمين وظهروا على أعدائهم وفتحوا مكة - نسخ حق التوارث بالمواخاة بقوله تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » ^(٢) . وهو يفيد بعمومه عدم اشتراط الهجرة للتوارث ، على أن وجوب الهجرة قد نسخ بقوله ﷺ : « لا هجرة بعد الفتح » ^(٣) .

(١) ٧٢ : الاطلاق .

(٢) ٦ : الأرحام ، وآخر الاطلاق .

(٣) لا وجه لقول يسخ الهجرة نسخا بآنا ، قال من السلم به وجوب الهجرة فراءوا بالدين من الفتن ، لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإني فاعيدون » (٥٦ : المنفكوت) وقوله تعالى : « إن الذين توكلوا على الملايكة ظالمي أنفسهم قالوا ليم كتبتم قالوا كتنا مستغنيين في الأرض ، فقالوا ألم تكن أرض الله واسعة تهاجروا فيها » (٩٧ : النساء) وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنتقطع الهجرة حتى تقطع التوبة ، ولا تقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها » وللرأد بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا هجرة بعد الفتح » أن مكة - وقد كانت الهجرة في مبدأ الاسلام منها - أصبحت بالفتح دار إسلام ؛ لا يجب على مسلم فيها أن يهاجر كما كان عليه الحال قبل فتحها ، ولا شك أن هذا حكم كل بلد محارب للمسلمين يجب على من فيه منهم أن يهاجر إليهم لموتهم ، فإذا لم لهم تنهه انقطعت الهجرة منه (راجع ص ١١٥ ج ٦ : فتح الباري ، ١٧٦ ج ٨ : نيل الأوطار ، ٣٨٨ ج ١ : سنن أبي داود) .

المستحقون للتركة^(١)

يؤدى من التركة قبل الارث - ثلاثة حقوق :

١ - تجهيز الميت ، وتجهيز من مات قبله عن تلزمه نفقته - على النحو المشروع من غير إسراف ولا تقتير ، وإنما قدم التجهيز على وفاة الديون لأنه بعد المات كاللباس حال الحياة ، والمدين الحى لا يباع ماعليه من الثياب لقضاء ديونه .

٢ - وفاء الدبوه : وهى نومان : ديون متعلقة بالأعيان^(٢) ، وديون مطلقة ، والأولى مقدمة على الثانية ، فلو اشترى المورث عينا ، ثم مات قبل تسليها ودفع ثمنها - كان البائع أحق بها حتى يستوفى ثمنها وكذلك المرتهن أحق بالعين التى رهنها الميت عنده حتى يستوفى ماله من دين ، والمستأجر الذى يحل الأجر أحق من سائر الغرماء بالعين التى استأجرها من الميت حتى يستوفى المنفعة ، أو يرد إليه ما عجل ، وهكذا . أما الديون المطلقة فهى نومان :

١ - دين صحة ، وهو كل دين ثبت بالينة ، أو بالإقرار فى حال الصحة ، أو بالمشاهدة : كزواج مشاهد بمهر المثل ، وشراء مشاهد بمثل القيمة ، وإتلاف مشاهد لمال غيره .

(١) مادة ٤

(٢) تأخير الديون للثلاثة بالأعيان من التجهيز مأخوذ من مذهب الإمام أحمد ، لأن الميت أخرج إلى التجهيز لمن كل ماعداه . والائمة الثلاثة يتقدمون هذه الديون على التجهيز ، وهو أصل فى نظرى . وإنما تظهر عمرة الخلاف فيها إذا رهن الميت عينا مثلام مات ولا ترك له غيرها وهى لا تنكح تجهيزه ووفاء الدين للرخصة به ، فيجهز منها أولا عند الإمام أحمد ، ويوفى الدين أولا عند الائمة الثلاثة ، ثم يكون التجهيز أو ما بقى منه على أقارب الميت أو على من خسر من المملوك أو على بيت المال (انظر ما تقدم فى هذا عند تقديم القانون بعد) .

ب - دين مرض ، وهو كل دين لا سبيل إلى إثباته إلا إقرار
المدين في مرض موته .

فإذا كان الباقي من التركة بعد التجهيز ووفاء الديون المتعلقة
بالأعيان بقي بكل الديون المطلقة - قضيت كلها منه ، وإلا قدمت
ديون الصحة ، وما بقي بعدها يقسم على أصحاب دين المرض بنسبة
ما لكل منهم من دين .

فإن لم يبق الباقي بديون الصحة قسم بين أصحابها كذلك ، ولا يصح
تفضيل بعض الدائنين على بعض إذا كانت ديونهم من نوع واحد .

كل هذا في ديون العباد . أما الديون التي لله كالزكاة والحج والنذر -
فإن لم يوص بها سقطت بالموت ، وإن أوصى كانت كالوصية للأجنبي .

٣ - تنفيذ الوصايا : على نحو ما هو معروف في الوصية ، فتتخذ
في ثلث ما بقي بعد وفاء الديون ، ولا تنفذ فيما زاد إلا بأجازة الورثة .

وإذا اجتمعت الوصية بدين الله مع غيرها من الوصايا نفذتا جميعا
إن وسعهما الثلث ، أو أجاز الورثة فوسعهما الكل ، فإن لم يسعهما
الثلث أو الكل قسم عليهما بنسبة سهامهما إذا كانتا مقدرتين بالسهم ،
وبعدد الجهات إن لم تكونا مقدرتين بها ، ولا يقدم أحد النوعين على
الآخر ، ولا تجعل الوصايا التي لله جهة واحدة^(١) .

من الورثة : ما يبقى بعد هذه الحقوق الثلاثة هو حق الورثة ،
وهم مرتبون في الاستحقاق على الوجه الآتي :

١ - أصحاب الفروض ، وهم كل من له فرض مقدر في كتاب الله ،

(١) راجع ٤٣٧ ج ٥ : ابن تيمية .

كالزوج ، أو في سنة رسول الله ﷺ كالجدة ، أو بالاجماع كحلول الجد الصحيح محل الأب ، وحلول بنت الابن محل البنت .

٢ - العصباء النسبية ، وهم من أقارب الميت الأقربين غير ذوى الفروض - كل من يأخذ من التركة ما أبقته الفرائض ، ويحرمز جميع التركة عند الانفراد :

وإنما آخر هؤلاء عن أصحاب الفروض لقوله ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بق فهو لأولى رجل ذكر » ، ولأنه لو قدم عاصب على أصحاب الفروض لم يبق لهم شيء ، لأنه يحرمز جميع الميراث .

وإنما يقدم صاحب الفرض على العاصب إذا لم يكن محجوباً به ، فإن كلان محجوباً به لم يقدم عليه : كالأخت مع الابن ، فإنها وإن كانت من ذوى الفروض وهو من العصباء - لا تقدم عليه ؛ لأنها محجوبة به ٣ - الرد على أصحاب الفروض غير الزوجين ، وذلك إذا بقى من التركة شيء بعد إلحاق الفرائض بأهلها ولم يوجد عاصب ، فيرد الباقي على من عدا الزوجين بنسبة سهامهم .

٤ - ذوو الأرحام ، وهم الأقارب غير ذوى الفروض والعصباء : كابن البنت ، والحال ، فلا يرثون إلا إذا انعدم أصحاب الفروض والعصباء ، أو كان من أصحاب الفروض أحد الزوجين فقط .

وإنما ورثوا في هذه المرتبة لقوله ﷺ : « الحال وارث من لا وارث له ،

٥ - الرد على أحد الزوجين إذا لم يوجد غيره من أصحاب الفروض والعصباء وذوى الأرحام ؛ لأن صلة الزوجية تقتضى أن يكون كل من الزوجين في هذه الحال أحق بهما لصاحبه من عداه ، فمن أتى ذكرهم

ولم يجعل الرد على أحدهما قبل إرث ذوى الأرحام لكيلا يستأثر بالمال دونهم ، فينقطع ما أمر الله بوصله في قوله سبحانه : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله »^(١).

٦ - العصبه السيئة ، وهى مولى العتاقة مذكراً أو مؤثراً ، وإنما جعل من الورثة لقوله ﷺ : « الولاء لمة كلحمة النسب » ، وهذا الحديث مع قوله تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض » - يؤيد ما ذهب إليه عمر وابن مسعود وابن عباس وغيرهم^(٢) : من تأخير مولى العتاقة عن أولى الأرحام ، على أن قرابة ذوى الرحم حقيقية ، وقرابة الولاء حكية ، والأولى أقوى من الثانية .

أما تأخيره عن الرد على أحد الزوجين - فلعل بما يستأنس له به أن إرث الزوجين ثبت بنص الكتاب ، وإرث العاصب السببي ثبت بالحقاق السنة إياه بالقرب ، وفرق بين من جعله الكتاب من أصحاب الفروض حتى ذهب عثمان وغيره إلى إلحاقهم في الرد عليه قبل ذوى الأرحام ، ومن ألحقته السنة بالقرب إلحاقاً فقط حتى ذهب عمر وابن مسعود وابن عباس إلى تأخيره عن كل أنواع القرابة .

وبلى المتعق الذكور من عصبته النسبية ، ثم عصبته السببية كما سيأتى المسحوق بعد المورثة : إذا لم يوجد أحد من المستحقين بسبب من أسباب الإرث - كانت التركة أو ما بقى منها لواحد من ثلاثة مرتبين :

(١) أفق كثير من متأخري المنية بالرد على أحد الزوجين إذا لم يكن منه غيره ، وطار ذلك بأن الرد على الوارث منها أولى من ذهاب المال إلى من لا يؤمن عليه من ولاه بيت المال ، لنفس الامام وظلم الحكماء . (ص ٥٢٠ ج ٥ : ابن تاجدين) .

(٢) ص ١٨٧ ج ٦ : نيل الاوطار .

١ - المقرر له بالنسب إقراراً بمحو لا على الغير من غير تصديقه ، وذلك هو الاقرار بغير الأبوة والبنوة ، وسيأتى بيانه .

٢ - الموصى له بأكثر من الثلث ، فلا يستحق الرائد على الثلث من غير إجازة إلا إذا انعدم من ذكرنا م قبله .

٣ - بيت المال ؛ لقوله ﷺ : « أنا وارث من لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه » ، وليس المراد أنه ﷺ يرث المال لنفسه ؛ بل لينفقه في مصالح المسلمين .

والذى كالمسلم في هذا ، فإذا مات ولا وارث له وضع ماله في بيت مال المسلمين لينفق في المصالح العامة .

١ - أصحاب الفروض (١)

قدما أن أصحاب الفروض كل من له سهم مقدر في كتاب الله ، و سنة رسوله ﷺ ، أو بالاجماع ، وهم اثنا عشر :

الزوجان ، واثنتان من الفروع : البنت ، وبنت الابن .

وأربعة من الأصول : الأب ، والجد ، والأم ، والجدة .

وأربعة من الموائش : الأخت شقيقة أولاب أولام ، والأخ لام .

فأربعة منهم ذكور : وهم الزوج والأب ، والجد الصحيح ، والأخ لام .

وثمانية إناث ، وهن الزوجة ، والبنت ، وبنت الابن ، والأم ،

والجدة الصحيحة ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأب ، والأخت لام

ولكل أحوال خاصة :

الزوج^(١)

قال الله تعالى : « ولکم نصف ما ترک أزواجکم إن لم یکن لهن ولد . فإن کان لهن ولد فلكم الربع مما ترکن . من بعد وصية یوصین بها أو دين » ^(٢) ، والمراد بالولد الفرع مذكراً أو مؤثراً ، فللزوجة حالان :
١- أن يأخذ النصف ، وذلك عند عدم الفرع الوارث للزوجة مذكراً أو مؤثراً ، من هذا الزوج أو من غيره : كالابن ، وابن الابن ، والبنت ، وبنت الابن .

٢- أن يأخذ الربع عند وجود الفرع الوارث مذكراً أو مؤثراً .

الزوجة^(١)

قال الله تعالى : « ولهن الربع مما ترکتم إن لم یکن لکم ولد . فإن کان لکم ولد فلهن الثمن مما ترکتم . من بعد وصية توصون بها أو دين » ^(٢) ، فللزوجة - واحدة أو أكثر - حالان :

١- أن تأخذ الربع ، وذلك عند عدم الفرع الوارث للزوج مذكراً أو مؤثراً ، من هذه الزوجة أو من غيرها .

٢- أن تأخذ الثمن عند وجود الفرع الوارث مذكراً أو مؤثراً .

تفصیلاً

١- تشترك الزوجات في الربع أو الثمن بالتساوی .

٢- كل من الزوج والزوجة لا یحجب أحدا من الورثة ، وكل منهما یحجب حجب نقصان لا حجب حرمان .

البنات^(١)

قال تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف »^(٢) فالبنات ثلاث حالات :

١ - أن يرثن بالتعصيب إذا كان معهن أخ مذكر ، واحد أو أكثر ، سواء أكن واحدة أم أكثر ، فتقسم بينهم التركة أو ما بقى منها ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

٢ - أن تأخذ الواحدة النصف إذا لم يكن معها أخ ولا أخت .

٣ - أن تأخذ الثنتان فأكثر الثلثين إذا لم يكن معهن أخ لمن . أما ما فوق الثلثين فهو منصوص عليه ، وأما الثنتان فبطريق الأولى من قوله تعالى في الأخوات : « فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان ما ترك » ، فان البنتين أولى بالثلثين من الأخنتين . وبذلك تكون البنات كالبنات ، ومنه استنبط الفقهاء أن أقل الجمع في الميراث اثنان . ويؤيده ما جرى عليه العمل من عهد رسول الله ﷺ ، فقد روى عن جابر رضى الله عنه أنه قال : « جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع ؛ قتل أبوهما معك في أحد شهيدا ، وإن عهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ، ولا تسكحان إلا ولهما مال . فقال ﷺ يقضى الله في ذلك . فزلت آية المواريث : « يوصيكم الله في أولادكم .. الآية » فأرسل رسول الله ﷺ إلى عهما فقال : « أعط ابنتي سعد الثلثين ، وأمهما الثمن ، وما بقى فهو لك » وهذه أول تركة قسمت في الاسلام .

بنات الابن^(١)

جاء رجل إلى أبي موسى الأشعري وهو أمير الكوفة في زمن عثمان وعنده قاضيا سليمان بن ربيعة ، فسألها عن ابنة ، وابنة ابن ، وأخت شقيقة ، فقال أبو موسى : « للابنة النصف ، وللأخت النصف ، وأنت ابن مسعود ، فانه سيتابعني » .

فسئل ابن مسعود ، وأخبر بقول أبي موسى ، فقال : « لقد ضلكت إذن وما أنا من المهتدين ، أقضى بما قضى النبي ﷺ : للبنات النصف ، ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين ، وما بقي فلا أخت » . ثم أخبر أبو موسى بقول ابن مسعود ، فقال : لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم^(٢) .

وفي هذا دليل على دخول بنات الابن في البنات ؛ لأنه جعل لبنات الابن ما بقي من نصيب البنات وهو الثلثان ، وعليه انمقد الاجماع . فلبنات الابن ست حالات ، الثلاث الى البنات عند عدم البنات والأبناء ، ويزاد عليها :

١ - أن تأخذ السدس مع البنت الصلبية الواحدة تكملة للثلثين ، سواء أ كانت بنت الابن واحدة أم متعددة ، إلا إذا كان بجذاتها غلام فإنها تصير عسبة به . ولا تأخذ إلا إذا بقي شيء . فإن لم يبق شيء سقطت معه ، ويسمى لذلك : القريب المشتم . وإذا كان الغلام أنزل منها درجة فانه لا يعصبها في هذه الحال ، لعدم حاجتها إليه .

(١) المادتان ١٢ ، ١٩ (٢) ١٧٣ ج ٦ : نيل الاوطار ، ٦٤ ج ٥ : القرمطي

- ٢- أن تحجب بالبتين إلا إذا كان بمحذاتها أو أنزل منها غلام فإنه يعصها وتأخذ معه ما بقي ، وهو القريب المبارك .
- ٣- أن تحجب بكل غلام أعلى منها درجة ، فبنت الابن تحجب بالابن ، وبنت ابن الابن تحجب بابن الابن . وهكذا .
- ملحوظة : ظهر لك مما تقدم أن الغلام المحاذي لبنت الابن يعصها حتماً ، أما من نزل عنها في الدرجة فلا يعصها إلا إذا احتاجت إليه .

تدريب - ١

- بين نصيب كل وارث في المسائل الآتية :
- ١- توفي عن زوجة ، بنت ، ابن ، ابن ابن .
 - ٢- زوج ، بنت ابن ، ابن ابن .
 - ٣- زوجة ، بنت ، ابن ابن ، بنت ابن ابن .
 - ٤- زوج ، بنتين ، بنت ابن .
 - ٥- زوجة ، بنت ، بنت ابن ، ابن ابن .
 - ٦- زوج ، بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن .
 - ٧- زوجة ، بنت ، بنت ابن ، ابن ابن ابن .
 - ٨- زوج ، بنتين ، بنت ابن ابن ابن ابن .
 - ٩- ابن ابن ، بنت ابن ابن ، ابن ابن ابن .
 - ١٠- بنات ، بنت ابن ، ابن ابن ابن .
 - ١١- زوجة مسلمة ، وابن ، وبنت ، مسيحية .
 - ١٢- زوجة ، وابن قاتل له ، وابن هذا القاتل .

الآب^(١)

قال الله تعالى : « ولا يوريه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد . فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلاّمة الثلث » .
والمراد بالولد الفرع مذكراً أو مؤثراً ، ويفهم من النص على نصيب الأم والسكوت عن الآب عند عدم الفرع الوارث أن للآب الباقي .
وقال ﷺ : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فهو لأولى رجل ذكر » .
فلاّب ثلاث حالات :

- ١- أن يأخذ السدس بالفرض فقط ، وذلك عند وجود الفرع الوارث المذكر وإن نزل ، وحده أو مع غيره .
- ٢- أن يأخذ السدس بالفرض ، ثم يأخذ بالتعصيب ما يبقى من أصحاب الفروض ، وذلك عند وجود الفرع الوارث المؤنث دون المذكر .
- ٣- أن يرث بالتعصيب فقط ، وذلك إذا انعدم الفرع الوارث مذكراً أو مؤثراً .

تنبيه : الآب لا يُحجب من الميراث بحال .

الجد الصحيح^(١)

هو كل أصل مذكر لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى ، كأبي الآب ، وأبي أبي الآب ، فإن دخل في نسبته إلى الميت أنثى كأبي الأم ، وأبي أم الآب - فهو الجد الفاسد ، وهو من ذوى الأرحام^(٢) والجد الصحيح كالآب إجماعاً ؛ لأن لفظ الآب يطلق عليه كما في قوله تعالى : « واتبعن ملة آبائى إبراهيم وإسحاق ويعقوب »^(٣) وقوله

(١) المادتان ٩ و ٢١ (٢) واجع ص ٨١ هنا (٣) ٢٨ : يوسف

تعالى : « يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة »^(١)
 فللجد أربع حالات : الثلاث المتقدمة في الأب عند عدم الأب ،
 والرابعة أن يحجب بالأب ولكن جد أقرب منه ، لأنه يمت به .
 ويخالف الجد الأب في مسائل :

١ - أن أم الأب تلحق بالأب دون الجد ؛ لأنها تدلى بالأول
 دون الثاني .

٢ - أن الأخوة الأشقاء أولأب يحجبون بالأب دون الجد عند
 الصاحبين ، وهو رأى على وابن مسعود وزيد بن ثابت ، وعليه الأئمة
 الثلاثة - رضى الله عنهم - وهو المختار للعمل^(٢) .
 وللجد مع الأخوة أحوال سيأتى بيانها .

٣ - المسألة العمرية ، وهى ماذا اجتمع الأبوان وأحد الزوجين^(٣)
 فإن الأم تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين . ولو كان بدل الأب
 جد لاخذت ثلث المال كله - وعليه العمل - خلافاً لابن يوسف^(٤)

(١) ٢٧ : الأعراف (٢) يسرى أبو حنيفة بين الأب والجد معا ، فيحجب
 الأخوة بكل منهما ، وهو رأى ابن بكسر واين مر وابن عباس وعائشة وغيرهم رضى الله
 عنهم ، وهو المتيقن به عند الحنفية ، وذلك بقى ممولا به حتى صدر القانون فاختار العدل
 بالرأى الآخر (مادة ٢٢) وابن القيم يؤيد مذهب أبي حنيفة (٧١ ج ٢ : إعلام الموقعين)
 (٣) تسمى هاتان المسألتان بالمصريتين ، لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما على النحو
 المذكور ، وتسميان بالفراوين لدبرتهما كأن كل واحدة منهما كوكب آخر .

(٤) وما يخالف فيه الجد الأب عند أبي يوسف أن أبا المتيقن يشارك ابنه فيأخذ السدس
 دون جده ، لأن الولاء أثر من آثار الملك ، فيلحق بحقيقة الملك . ولو كان المتيقن قد ترك
 مالا لأولاده لاخذ الأب سدسه . وللمول عليه رأى الطرفين ، وهو أن الميراث كله
 لابن المتيقن ولا شيء لابن المتيقن ولا لجد . لأن الولاء - وإن كان أثراً من آثار الملك -
 ليس بمال . بل هو سبب من أسباب التنجيب ، وفيه يقدم الابن على الأب ، ولو كان كالأب
 وجرى فيه التقسيم بحسب الفروض للقدرة لاخذ الجد أيضا السدس ، وقد منعهما باقتناع .

الأم^(١)

قال الله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد . فإن لم يكن له ولد^(٢) وورثه أبواه فلأمه الثلث . فإن كان له إخوة فلأمه السدس » ، فللأم ثلاث حالات :

١ - أن تأخذ سدس التركة إذا كان للميت فرع واحد مذكر أو مؤنث ، أو كان له أكثر من واحد من الإخوة والأخوات من أى نوع .
٢ - أن تأخذ ثلث التركة إذا لم يكن للميت فرع وارث ولا أكثر من واحد من نفس الإخوة أو الأخوات ، لامن فروعهم .

٣ - أن تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين إذا كان معها الأب وأحد الزوجين ، وليس معها فرع وارث ولا جمع من الإخوة أو الأخوات . فتكون مع الأب كالعاصب بغيره ، وهى المسألة العمرية . هذا هو مذهب جمهور الصحابة والفقهاء فى هذه المسألة^(٣) .

وقد استدلوا به بقوله تعالى : « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » ، قالوا : إن قوله تعالى : « وورثه أبواه » يدل على أن المراد بالثلث هنا ثلث ما يرثه الأبوان ؛ إذ لو كان المراد ثلث الكل كما قيل لكان فى بيان نصيب الأم أن يقول : « فإن لم يكن له ولد فلأمه الثلث » ، وعدم النص فى الآية على وجود أحد الزوجين أو

(١) أى ولا إخوة بدليل ما به .

(١) المادة ١٤

(٢) ويرى ابن عباس رضى الله عنهما أن الأم تأخذ فى هذه الحال ثلث الكل ، وهو المراد بهذه بقوله تعالى : (فلأمه الثلث) لأن السدس للزوجة لما قبله ويهده فى الآية منسوب إلى الكل ، وكذلك كل سهام المقدرة للوثة فى كتاب الله ، فكذلك هذا ، وإليه ذهب شريح ، وعبد بن سيرين ، وذواد بن على (راجع من ٥٧ - ٥٨ : من تفسير القرطبي) .

عدمه في هذه الحال يجعل هذا الحكم شاملا للصورتين ؛ إذ لو لم يُرد هذا الشمول لم يكتف بنفي الولد ، ولقال : « فان لم يكن له إلا أبواه »
فان قيل : إن الآية مسوقة لبيان نصيب الأبوين ، فاعل فائدة

النص على وجودهما انحصار الارث فيهما ؛ ليعلم بذكر نصيب أحدهما نصيب الآخر ، فيكون المراد من الثلث ثلث الكل حتما .

قلنا : هذا محتمل ، فإذا سلم كانت مسألة الخلاف مسكوتاً عنها ،
 وحيثئذ يستتبع لها حكم ملائم لما عرف عن الشارع في نظائرها ، وهو أن تأخذ الأم ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين ، قياساً على الحالة المنصوص عليها ، ولأنها لو أخذت ثلث جميع المال لكان نصيبها نصف نصيب الأب إذا كان معها زوج ، وقريبا من نصيبه إذا كان معها زوجة ، والمعهود في الشرع أن الذكر والأنثى إذا اتحدا جهة ودرجة كان للذكر مثل حظ الأنثيين ، كالابن مع البنت ، والأخ مع الأخت ، والأم مع الأب إذا لم يكن هناك وارث غيرهما^(١).

(١) رد على هذا أن الأب والأم يساوي نصيبهما إذا كان معها فرع وارث بنص الكتاب ، وأن الأخوة لام لافرن بين الذكر والأنثى منهم كذلك ؛ وقد يجاب عنه بأن ما ثبت بالنس على خلاف القياس يقتصر فيه على مودود النص ، وما لا نص فيه يتسلسل له حكم يلزم لليهود في الشرع .

ووجبا قيل : إن نص الشارع على تساوي الأبوين في الفرع إذا كان معها فرع وارث يدل على أنه لم ينظر إليهما نظره إلى النصيب التي يقتضي إرثها أن يأخذ الذكر نصف الأنثى ، فلا يصح الاستعجال في المبرهنة بقاعدة النصيب العامة .
 وتدل المنصوص على أنه لا مانع من مساواة الأم الأب ، ولكن لا يفيش أن تزيد عليه ، وهذا يقتضي أن تأخذ ثلث الباقي في المعرية ذات الزوج حتى لا تزيد عليه ، وثلث الكل في ذات الزوجة وإن تناوب النصيبان ، وبذلك قال أبو بكر الأعمش .
 ولعل مما يزيد رأي الجمهور مقاضا من أن للأب والأم في نظر المودود عند عدم الفرع الوارث هاتان غير هاتين إذا كان له فرع مؤنث أو مذكر .

وإلى هذا ذهب زيد بن ثابت رضى الله عنه : روى عكرمة أن ابن عباس أرسل إلى زيد يسأله عن امرأة تركت زوجها وأبويها، فقال: للزوج النصف، وللأم ثلث ما بقي. فقال: تجده في كتاب الله، أو تقوله برأى؟ قال: أقوله برأى، لأفضل أماً على أب، قالوا : إن زيدا رضى الله عنه قاسر النصف الفاضل من المال بعد نصيب الزوج على كل المال إذا لم يكن مع الوالدين ابن أو ذوسهم. وهو أعدل في القسمة مما ذهب إليه ابن عباس ومن نحنا نحوه : من توفير الثلث على الأم وبخس الأب حقّه . وإذا كان بدل الأب جد أخذت الأم ثلث التركة وإن اقتضى ذلك تفضيلها على الجد ، ولا حظ في هذا ؛ لأنها أقرب منه درجة ، خلافاً لابن يوسف ، فقد جعل الجد كالأب كما سبق .
نبيه : الأم كالأب لا تحرم للميراث بمال .

تدريب - ٢

بين نصيب كل وارث في المسائل الآتية :

- ١- توفي عن : أب ، أم ، أبى أب .
- ٢- : أب ، أم ، ابن .
- ٣- : أب ، أم ، بنت .
- ٤- : زوجة ، أم ، أب ، أخ شقيق .
- ٥- : زوج ، أم ، أب ، أخ لأب ، ابن أخ ش .
- ٦- : زوجة ، أم ، أب ، أخ ش ، أخ لأب .
- ٧- : زوج ، أم ، أب ، بنت ابن .
- ٨- : زوجة ، أم ، أبى أب .

الجدّة الصحيحة^(١)

هى كل أصل مؤنث لا يدخل فى نسبته إلى الميت جد فاسد ، فان دخل فى نسبته إليه جد فاسد : كأم أبى الأم ، وأم أبى أم الأب - فهى الجدّة الفاسدة . وهى من ذوى الأرحام^(٢).

وقد روى أبو داود عن بريدة ، أن النبي ﷺ جعل للجدّة السدس إذا لم يكن دونها أم^(٣) . وروى الدارقطنى عن عبد الرحمن بن يزيد . قال : « أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس : ثنتين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم »^(٤).

وروى عن أبى بكر وعمر أن كلا منهما أشرك فى السدس جدتين : إحداهما أبوية ، والأخرى أمية . فالجدّة الصحيحة حالان :
١- أن تأخذ السدس سواء أكانت واحدة أم أكثر ، وسواء أكانت من جهة الأب أم من جهة الأم . ويقسم السدس بين الجدات بالتساوى ولو كانت إحداهن تدلى إلى الميت بمهتين أو أكثر : كأم أم الميت التى هى أم أبى أبى الميت ، وهو رأى الشيخين المقتضى به ، وعليه العمل .

٢- أن تحجب بالأم سواء أكانت الجدّة أبوية أم أمية .

وتحجب الأبوية بالأب ، وبالجدة إن أدلت به .

وتحجب البعدى من الجدات من أى جهة بالقربى منهن من أى جهة ولو كانت القربنى محجوبة ، فتحجب أم أم الأم بأم الأب وإن كانت الثانية محجوبة بالأب .

(١) المادة ١٤ (٢) راجع ص ٨١ هنا (٣) ١٧٥ ج ٦ : نيل الاوطار

الآخوات الشقيقات (١)

قال الله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » (٢) إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك . وهو يرثها إن لم يكن لها ولد (٣) . فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك . وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين (٤) . وعن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال في بنت وبنت ابن وأخت : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين ، والباقي للأخت » ، فللآخوات الشقيقات خمس حالات :

- ١ - أن تأخذ الواحدة النصف إذا انفردت .
- ٢ - أن تأخذ الثنتان فأكثر الثلثين عند عدم الأخ الشقيق .
- وإنما كان نصيب الآخوات كنصيب الأختين لأن نصيب البنات بالنص لا يزيد عن الثلثين ، والآخوات أولى بعدم الزيادة من البنات .
- ٣ - أن يرثن بالتعصيب بالغير إذا كان مع الواحدة أو الأكثر أخ شقيق أو أكثر ، فتقسم بينهم التركة أو ما بقى منها ، للذكر مثل حظ الأنثيين .
- وإذا استغرقت الفروض التركة ولم يبق للأشقاء شيء : بأن وجد معهم زوج ، وأم ، وأخوان لأم - شارك الأشقاء أولاد الأم باحترام

(١) المواد ١٣ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٨ .

(٢) الكلالة من لا ولد له ولا والد ، من تكله النسب أى أحاط به ، ومنه الأكليل لما يحيط بالأس ، ولفظة من منازل القصر (ص ٧٦ ج ٥ : تفسير القرطبي) .

(٣) المراد بالولد هنا الذكر دون المؤنث ، لأن الأخ يرث بالتعصيب متى انضم من يقدم عليه من الصبيات ولا يتوقف إدوته على انضمام البنت عملاً بالحدوث : (ألغوا الفرائض بأهلها ١٠٠ الخ) ، ولأن البنت لا تمنع الأخت بمقتضى حديث ابن مسعود ، فلا تمنع الأخ لاستوائهما جهة ودرجة وقرة قرابة .

(٤) آخر النساء .

أولاد أم مثلهم ، وقسم الثلث بينهم جميعاً من غير تفريق بين الذكر والأنثى ، وهو رأى عمرو عثمان وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، وعليه من الفقهاء مالك والشافعي والثوري ، وهو المختار للعمل به ^(١).

٤- أن يرثن بالتعصيب مع الغير ، وذلك إذا كان مع الواحدة أو الأكبر بنت أو بنت ابن أو أكثر ، فلهن ما يبقى بعد أصحاب الفروض .
٥- أن يحجب بالفرع الوارث المذكر ، وهو الابن وابنه وإن نزل ، وبالأب دون الجد على ما هو المختار للعمل به كما سبق .

الآخوات لأب ^(٢)

من كالأخوات الشقيقات عند فقدن باجتماع العلماء ، قياساً على بنات الإبناء مع بنات الصلب .

وروى عن علي رضى الله عنه أنه قال : « قضى رسول الله ﷺ أن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات » ^(٣)

فالأخوات لأب الأحوال الخمسة التى للشقيقات ، والأخ لأب معين كالأخ الشقيق مع الشقيقات . وإذا وجد معين أحد من أولاد الأعيان كان لمن معه ثلاثة أحوال أخرى وهى :

(١) تسمى هذه السأفة للشركة ، والمجربة ، والمأوية . وكان المذول به قبل احتياو القاتون لهذا الرأى (١٠م) عدم التفريق وحرمان الأهل ، وبه قال على وأبو بن كعب وأبو موسى الأحمري رضى الله عنهم وتبعهم من الفقهاء أبو حنيفة وابن أبى ليلى وأحمد وأبو ثور وداود وغيرهم (راجع ٥١٨ ج ٥ : ابن تيمية ، ٢٩٠ ج ٢ : بداية الجته ، ٤٨ ج ٧ : إعلام الموقعين)
(٢) المواد ١٣ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٩ . (٣) يسمى الأخوة والآخوات إذا كانوا أشقاء [أولاد الأعيان] لأنهم أكل أنواع هذا الجنس ، والاختلاف لبيان . وإذا كانوا لأب سوا [أولاد العلات] ، لأنهم من نسوة علات أى شرائر ، وإذا كانوا لام سوا [أولاد الآخيات] ، لأنهم من أصول مختلفة ، ومنه قولك : هؤلاء آخيات ، أى مختلفون ، وهذا فرس أخيف ، أى يحمي هيبه زرقاء . والآخرى كجلاء .

١ - أن يكون الموجود من أولاد الأعيان عصبه ، كالإخ الشقيق وحده أو مع الأخت الشقيقة ، وكالأخت الشقيقة مع بنت أو بنت الابن ، وحيثئذ تحجب الأخوات لأب ، سواء أكان معهن معصب - وهو الأخ لأب - أم لم يكن .

٢ - أن يكون الموجود من أولاد الأعيان شقيقتين فأكثر ، ولسن عصبه . وحيثئذ تحجب الأخت لأب إلا إذا كان معها من يعصبها وهو الأخ لأب دون ابنه ^(١) ، فتأخذ معه ما يبقى من أصحاب الفروض ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وهو الأخ المبارك .

٣ - أن يكون الموجود من أولاد الأعيان واحدة ليست عصبه فلاأخت لأب معها السدس تكملة للثلثين ، إلا إذا كان مع الأخت لأب من يعصبها ، فانها تأخذ معه ما يبقى من أصحاب الفروض إن بقي شيء ، وهو الأخ المشنوم .

تدريب - ٣

بين نصيب كل وارث في المسائل الآتية :

- ١ - توفي عن : أم ، أم أب ، بنت ، بنت ابن .
- ٢ - : أم أم ، أخت ش ، أختين لأب .
- ٣ - : بنت ، بنت ابن ، أخت ش ، أخت لأب .
- ٤ - : بنت ابن ، أخت ش ، أخت لأب ، أخ لأب .
- ٥ - : أم ، بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن ابن .

(١) هكذا قالوا (١٧٠ هـ : ابن عابدين ، ولادة ٢٩) والنفس أميل إلى جعل الأخت لأب متاعصة مع ابن أخيها لحاجتها إلى المعصب قياسا على بنته الابن مع البنتين الصليبتين . ولكنهم فرغوا بينهما بأن ابن الابن وإن نزل يسمى ابنا ، أما ابن الأخ فلا يسمى أخا .

- ٦- توفي عن : أختين ش ، أخت لآب ، ابن أخ لآب .
 ٧- : أم أب ، أم أم ، بنت ابن ، أختين لآب .
 ٨- : أم أب ، أم أم أم ، بنتين ، بنت ابن ، أخت ش :
 الجدد مع الاخوة ^(١)

علمت أن العلماء اختلفوا من قديم في الجدد مع الاخوة الأشقاء
 أو لآب : أيحبون به أم يرثون معه ؟ ^(٢) وقد اختلف القانون الرأي
 الثاني للعمل به ، وللجدد مع الاخوة عليه ثلاث حالات :
 ١- أن يكون الموجود من الاخوة أو الأخوات وارثا بالتعصيب
 كالأخ الشقيق أو لآب ، وكالأخت الشقيقة أو لآب مع البنت أو
 بنت الابن ، وحيثئذ يجعل الجدد أخا شقيقا مع الأشقاء ، وأخا لآب
 مع الاخوة لآب ، ولا يدخل في المقاسمة حيثئذ من يكون محجوبا من
 الاخوة أو الأخوات لآب .

٢- أن يكون الموجود من الأخوات وارثا بالفرض : كأخت
 شقيقة أو لآب ، أو أختين ، ولا معصب ، وحيثئذ يرث الجدد بالتعصيب ،
 فيأخذ ما يبقى بعد الفروض

٣- أن يأخذ الجدد السدس ، وذلك إذا كان توريثه على أحد
 الزوجين السابقين يحرمه ، أو ينقصه عن السدس .

وكل هذا مأخوذ من مذهب علي رضي الله عنه ، إلا مقاسمة
 الجدد للأخت إذا كانت عصبة مع البنت أو بنت الابن ، فإنها من
 مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه .

(١) ثلاثة ٢٢ : (٢) لاحظ أن الخلاف في الاخوة ، أما أعمامهم فجميعهم الجدد باحتمال .

أولاد الأم^(١)

قال الله تعالى : « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث »^(٢) والمراد بالكلالة من لا ولده ولا والد .

والاجماع على أن المراد بالأم والأخت في هذه الآية الاخوة لأم فقط ؛ لان الاخوات الشقيقات أو لأب قد ذكر حكمهن في قوله تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » ، وقد تقدم لك .

وكان سفد بن أبي وقاص يقرأ : « وله أخ أو أخت من أمه » .
وسمع أبي يقول : « وله أخ أو أخت من الأم » .

ويقهم من الآية أن الذكر هنا كالأنثى ؛ لأن الله تعالى سوى بينهما في حالة الانفراد ، وجعلهم شركاء عند الاجتماع من غير فصل بين الذكر والأنثى ، وقد تقدم سر هذه التسوية^(٣) ، فلاولاد الأم ثلاث حالات :

١ - أن يأخذ الواحد السدس إذا انفرد مذكراً كان أو مؤثراً .
٢ - أن يأخذ الاثنان فأكثر الثلث : يقسم بينهم بالتساوى سواء

أكانوا ذكوراً فقط ، أم إناثاً فقط ، أم ذكوراً وإناثاً .
٣ - الحجب بالفرع الوارث مذكراً أو مؤثراً ؛ وبالأصل الوارث المذكر أباً أو جداً^(٤) ، ولا يحجبون بالأم وإن كانوا يدلون بها .

(١) للمأثور ١٠ ، ٢٦ (٢) ١٢ : النساء (٣) راجع ص ٢٩ هنا

(٤) الأب من الأصول ، والابن وإن نزل من الفروع - كلاًهما يحجب الاخوة أهقاء أو لأب أو لأم ، والجد من الأصول . والبيت والابن وإن نزل من الفروع - لا يحجبان من الاخوة إلا أولاد الأم . وبلاحظ أن الفرع الوارث المذكر يحجب من الاخوة والاخوات مطلقاً من يرث بغرض أو تصيب . أما الفرع الوارث المؤنث فإنه يحجب منهم من يرث بالغرض فقط .

تدريب - ٤

- ١ - بين نصيب كل وارث في المسائل الآتية :
 - ١ - توفي عن : أبي أب، أخ ش، أخ لاب، أخ لام.
 - ٢ - : أبي أب، ستة إخوة أشقاء، أخت لام.
 - ٣ - : بنت، أبي أب، أختين لاب.
 - ٤ - : أم، بنتي ابن، أبي أب، أختين ش.
 - ٥ - : زوجة، أم، أب، أبي أب، أخ ش.
 - ٦ - : زوج، أم، أب، أبي أب، أخ لاب، أخ لام.
 - ٧ - : أبي أب، ابن، بنت، أخ وأخت لام.
 - ٨ - : بنت، بنت ابن، أخ لام، أخت لاب.
 - ٩ - : أم، أم أب، أخوين لام، أخ ش.
 - ١٠ - : ابن، أخ ش، أخ لاب، أخ وأخت لام.
 - ١١ - : بنت، أخ ش، أخ لاب، أخ وأخت لام.
 - ١٢ - : أم أم، أم، أخ ش، ابن أخ لاب.
- ب - قد ينحصر الإرث في الأبوين وأحد الزوجين ولا تكون المسألة عمرية، فقي يكون ذلك ؟
- ج - قد يكون مع الأبوين وأحد الزوجين جمع من الاخوة وتكون المسألة عمرية، فقي يكون ذلك ؟
- د - قد تحرم الأخت لاب الميراث مع عدم المانع، ويوث من فروع الاخوة من هو أنزل منها درجة، فكيف يكون ذلك ؟
- هـ - قد يكون الوارث مدلياً إلى المورث بمن لا يرث، فكيف يكون ذلك ؟

٢ - العصبية النفسية (١)

علت مما تقدم أن العصبية النفسية تشمل كل من يأخذ ما بقي من
التركة بعد إلحاق الفرائض بأهلها ، ويحوز جميع التركة عند الانفراد .
وهي أنواع ثلاثة :

١ - العاصب بنفسه : وهو كل ذكر لم يدخل في نسبه إلى الميت
أثنى (٢) ، ولا يحتاج في عصبته إلى غيره ، وهو منحصر في جهات أربع :

١ - جهة البنوة : كالابن ، وابن الابن وإن نزل .

٢ - جهة الأبوة : كالآب ، والجد الصحيح وإن علا .

٣ - جهة الأخوة : كالأخ الشقيق ، وابنه ، والأخ لأب ، وابنه .

٤ - جهة العمومة : كعم الميت الشقيق ، وابنه ، وعمه لأب ،

وابنه ، وعم أبي الميت الشقيق وابنه ، وعم أبي الميت لأب وابنه . أما

العم لأم - وهو أخو أبي الميت لأم أو أخو جده لأم - فن ذوى الأرحام .

ب - العاصب بغيره : وهو كل أثنى احتاجت في عصبته إلى

غيرها من العاصب بنفسه وشاركته في العصبية ، ولا يكون هذا

النوع إلا بمن فرضن النصف أو الثلثان ، فينحصر في أربع :

١ - البنات مع الابن .

٢ - بنات الابن مع ابن الابن المحاذي مطلقا ، والنازل إذا احتجن إليه .

٣ - الأخوات الشقيقات مع الأخ الشقيق .

٤ - الأخوات لأب مع الأخ لأب .

(١) المواد من ١٦ - ٢٢ .

(٢) يظهر لك بما هنا وما تقدم في الأخوات لأم أن الأخ لأم لا يكون عصبه مطلقا .

وعلى هذا لا تكون العمة عصة مع العم ، ولا بنت العم عصة مع ابن العم ، ولا بنت الأخ الشقيق أو لأب عصة مع أخيها .

ب - العاصب مع غيره : وهو كل أنثى احتاجت في عصوبتها إلى

أنثى لم تشاركها في العصوبة ، وهو منحصر في اثنتين :

١ - الأخت الشقيقة مع البنت أو بنت الابن

٢ - الأخت لأب كذلك .

واعلم أن تقسيم العصة إلى هذه الأنواع الثلاثة لا دخل له في

الترتيب في استحقاق الميراث ، بل لذلك نظام روعي فيه تقديم الأقرب فالأقرب ، من غير نظر إلى نوع العصوبة ، وهو التقديم :

١ - بالجهة : فتقدم جهة النبوة ، ثم جهة الأبوة ، ثم الأخوة ، ثم

العمومة ، فيقدم الابن وابن الابن وإن نزل على الأب والجد وإن علا ، وعلى الأخ ، وعلى العم . ويقدم الأب على الأخ ، وعلى العم والجد يشارك الأخوة كما سبق ، ويقدم على العم . ويقدم الأخ على العم .

٢ - بالدرجة : وذلك عند اتحاد الجهة ، فالابن مقدم على ابن الابن ،

والأب مقدم على الجد ، والأخ مقدم على ابن الأخ ، والعم مقدم على ابن العم ، وعم الميت مقدم على عم أبيه ، وهكذا .

٣ - بقوة القرابة : وذلك عند اتحاد الجهة والدرجة ، فيقدم الأخ

الشقيق على الأخ لأب ، كما تقدم عليه الأخت الشقيقة مع البنت أو بنت الابن ، ويقدم ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ لأب ، ويقدم العم

الشقيق على العم لأب ، وهكذا .

الادلاء بمجهتين^(١)

قد يتصل الوارث بالمورث من جهتين ، فإذا ترتب على تعدد الجهة تعدد صفة الوارث بالإضافة إلى المورث - ورث من الجهتين :
 كزوج هو ابن عم ، وكابن عم هو أخ لام . وإذا لم تختلف الصفة مع تعدد الجهة ورث من جهة واحدة : كأم أم الأم التي هي أم أم الأب .
 وإذا حجب النوع الأول من جهة ورث من الجهة الأخرى إن أمكن ، وقل حظه . أما إذا حجب النوع الثاني من جهة فانه يرث من الجهة الأخرى إن أمكن ، ولا يتأثر نصيبه .

تدريب - ٥

بين نصيب كل وارث في المسائل الآتية :

- ١- توفي عن : بنت ، بنت ابن ، زوج هو ابن عم شقيق .
- ٢- : بنت ، أخ شقيق ، زوج هو ابن عم لأب .
- ٣- : أخت ش ، أخت لأب ، أخ لام هو ابن عم لأب .
- ٤- : بنت ، أبي أب ، أم أم أب هي أم أم أم .
- ٥- : بنت ابن ، أب ، أم أم أم هي أم أم أب .
- ٦- : أم أم أم هي أم أم أب ، أم ، أخ وأخت لأب .
- ٧- : زوج ، بنت ، ابن وبنت أخ شقيق .
- ٨- : زوجة ، أخت لأب ، عم وعممة لأب .
- ٩- : بنت ، بنتي ابن ، أم ، ابن أخ ش ، ابن أخ لأب .
- ١٠- : زوج ، أم ، ابن أخ شقيق ، ابن أخ لأب .

الحجب (١)

هو منع الشخص من كل الميراث أو بعضه مع قيام أهليته ، ألا يكون هناك مانع من موانع الارث السابقة ،

فمن قام به سبب من أسباب الارث : إذا قام به مانع من موانع الارث السابقة انعدمت أهليته للميراث ، وسمى محروما ، وإذا لم يقم به مانع منها ولكن خيل بينه وبين الارث كلا أو بعضا لوجود شخص آخر - بقيت أهليته ، وسمى محجوبا .

الفرق بين المحروم والمحجوب : الفرق بينهما أن الأول يعتبر كالمعدوم ، لا يؤثر في غيره من الورثة (٢) ، بخلاف الثاني ، فلو توفى رجل من زوجة وابن كافر أو رقيق فللزوجة الربع لا الثمن ، ولا يؤثر فيها الابن ، لأنه كالمعدوم . ولو توفى عن أب وأم وإخوة استحققت الأم السدس لا الثلث لوجود الاخوة ، وإن كانوا محجوبين بالأب . وقد علمت من الكلام على أصحاب الفروع والعصيات من محجب ومن لا يحجب ، كما تبين لك أن الحجب نوعان :

- ١- حجب حرمان ، كحجب الاخ لام بالبت وحجب الاخ بالابن
- ٢- حجب نقصان ، كحجب الأم بالبت من الثلث إلى السدس وقد علم بالاستقراء أن ستة لا يحجبون حجب حرمان وهم : الزوجان ، والولدان ، والأبوان ، أى الزوج والزوجة ، والابن والبت ، والأب والأم .

أصول المسائل

المراد بأصل المسألة في اصطلاح الفرضيين أقل عدد يمكن أن تؤخذ منه سهام الورثة صحيحة من غير كسر .

فإذا كان في المسألة صاحب فرض واحد فأصلها مأخذ ذلك الفرض وهو الاثنان للنصف ، والثلاثة للثلث ، والأربعة للربيع ، وهكذا . وبعبارة أخرى : أصل المسألة مقام الكسر الدال على الفرض .

وإذا كان في المسألة أكثر من فرض ينظر إلى مقامات الكسور :
١ - فإذا كان بينهما مثل (أى تساوى) مثل $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{2}$ - فأصل المسألة ذلك المأخذ المشترك ، وهو الثلاثة .

٢ - وإذا كان بينهما تداخل (وهو أن يكون أحدهما مضاعفاً للآخر) مثل $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ - فأصل المسألة ذلك المضاعف ، وهو الثانية

٣ - وإذا كان بينهما توافق - (وهو أن يكون للعديدين عدد ثالث يقبل كل منهما القسمة عليه) مثل $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ (فإن كلا من الأربعة والستة يقبل القسمة على الاثنين) - فأصل المسألة حاصل ضرب أحد العددين في وفق الآخر (ووفق العدد خارج قسمته على القاسم المشترك الأعظم بينه وبين عدد آخر)

فيكون أصل المسألة في المثال السابق 4×3 أو $6 \times 2 = 12$.

٤ - وإذا كان بينهما تباین - (وهو ألا يكون بينهما نسبة من النسب الثلاث الماضية) مثل $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ - فأصل المسألة حاصل ضرب العددين ، وهو في المثال المفروض $4 \times 3 = 12$

والخلاصة أن أصل المسألة هو المضاعف البسيط للمقامات .

وإذا نظرت إلى الفروض المقدرة منفردة ومجموعة تبين لك أن
أصول المسائل تنحصر في ستة، وهي: ٢، ٣، ٤، ٦، ٨، ١٢، ٢٤

نموذج - (١)

- ١- توفي شخص عن: أب، بنت، بنت ابن.
- ٢- : أب، زوج، ابن
- ٣- : أم، زوجة، بنتين، أخ لاب.
- ٤- : أب، أم، زوجة، أخ لام.

| جواب ١- | جواب ٢- |
|--|---------------------------|
| أب، بنت، بنت ابن | أب، زوج، ابن |
| $\frac{1}{2}$ و $\frac{1}{4}$ فالأصل ٦ | $\frac{1}{2}$ ع فالأصل ١٢ |
| ١ + ٢ + ١ ومنه تصح | ٢ ٣ ٧ ومنه تصح |

جواب ٣-

| |
|---|
| أم، زوجة، بنتين، أخ لاب |
| $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{4}$ ع فالأصل ٢٤ |
| ٤ ٣ ٨ + ٨ ١ ومنه تصح |

جواب ٤-

| |
|---|
| أب، أم، زوجة، أخ لام |
| ع $\frac{1}{2}$ الباقي $\frac{1}{4}$ م فالأصل ٤ |
| ٢ ١ ١ . ومنه تصح |

(١) ومزنا في الإجابة بالمرفع المناسب، وبالمرفع المحبوب.

تمرین - ۱

- ۱- توفی عن: آبی آب، ابن، ام.
- ۲- د : د : آب، بنت، اخ شقیق.
- ۳- د : د : آب، ام آب، بنت.
- ۴- د : د : آبی آب، آب، اخ لام.
- ۵- د : د : آبی آب، بنت، اخت لام.
- ۶- د : د : آبی آب، ام آب، ابن.
- ۷- د : د : آبی آب، ام، زوج.
- ۸- د : د : آبی آب، ام، زوجة.
- ۹- د : د : آب، زوجة، بنت، بنت ابن.
- ۱۰- د : د : آب، ام، زوجة، ابن ابن.
- ۱۱- د : د : آب، ام، زوج، اخوین شقیقین.
- ۱۲- د : د : آب، ام، زوجة، اخوین لام.
- ۱۳- د : د : آب، زوج، اخ لاب.
- ۱۴- د : د : زوج، ام، اخ شقیق، اخ لام.
- ۱۵- د : د : آب، ام، زوج، اخ شقیق، اخ لام.
- ۱۶- د : د : زوجة، ام، بنت، اخ شقیق، اخت لام.
- ۱۷- د : د : زوجة، بنت، بنتی ابن، ابن ابن ابن.
- ۱۸- د : د : زوجة، ام، اخ ش، اخ لام.
- ۱۹- د : د : ام ام، ام ابن عم ش، اخت ش، اخت لاب.
- ۲۰- د : د : ام ام، بنت، ابنی عم لاب، اخت ش، اخت لاب.

العول (١)

في المسائل السابقة لم يزد مجموع السهام التي استحقها الورثة عن أصل المسألة. وقد يزيد عليه، وذلك ما يسمى عند الفرضيين بالعول، وحيث أنهم يميل الأصل الأول، ويعتبر العول أصلاً تقسم التركة بحسبه؛ ليدخل النقص على كل وارث بنسبة نصيبه.

وأول من حكم بالعول عمر رضى الله عنه، فقد وقعت في عهده مسألة ضاق أصلها عن فروضها، فشاورة الصحابة فيها، فأشار عليه العباس (٢) بالعول، وأقره عمر، ولم ينكره إلا ابن عباس بعد وفاته فتقبل له: هلا أنكرته في زمن عمر! فقال هبته، وسئل عما يصنع بالفريضة إذا عالت، فقال: أدخل النقص على من هو أسوأ حالا، وهو البنات والأخوات؛ فلهن ينقلن من فرض مقدر إلى فرض غير مقدر.

ولا شك أن ما ذهب إليه الجماعة أعدل وأحكم.

وقد علم بالاستقراء أن من أصول المسائل ما لا يعول وهو ٢ و ٣ و ٤ و ٨

وأن الستة تعول إلى ٧ و ٨ و ٩ و ١٠

وأن الاثني عشر تعول إلى ١٣ و ١٥ و ١٧

وأن الأربعة والعشرين تعول إلى ٢٧

نموذج - ب

توقيت امرأة عن: زوج، أختين ش، أخوين لأم.

| | | | |
|-----------|---|---|---|
| الأصل ٦ | ١ | ٢ | ٣ |
| وبالعول ٩ | ٢ | ٤ | ٣ |

(١) حادثة ١٥ (٢) وقيل: زيد بن ثابت (راجع ٢٦٢ ج ٩: المحل)

فإذا فرضنا التركيب كان نصيب الزوج = $2 \times \frac{1}{4}$

ونصيب الأخت = $2 \times \frac{1}{4}$

• الأخ لام = $1 \times \frac{1}{4}$

تمرين - ب

- ١ - توفي عن: زوج، أختين شقيقتين .
 - ٢ - : : : ، أخت شقيقة ، أم ، أخت لام .
 - ٣ - : : : ، أم ، أخوين لام .
 - ٤ - : : : ، أختين شقيقتين ، أم ، أختين لام .^(١)
 - ٥ - : : : زوجة ، أخت شقيقة ، أم ، أخ لام .
 - ٦ - : : : زوج ، أم ، أب ، بنت ابن ، ابن ابن ابن .
 - ٧ - : : : زوجة ، أخت ش ، أم ، أخت لام ، أخت لأب .
 - ٨ - : : : زوجة ، أم ، أختين شقيقتين . أختين لام ،
 - ٩ - : : : ٣ زوجات ، أم أم ، أم أب ، ٨ أخوات شقيقات
- ٤ إخوة لام .
- ١٠ - : : : أم ، زوجة ، بنتين^(٢)

(١) تسمى هذه للساعة بالفرعية، لأن شريحا الفاضل قضى فيها للزوج ثلاثة أعشار التركيب بالمول، لحمل الزوج يطوف البلاد ويسأل الناس عما يروونه الزوج من زوجة لم تترك ولدا، فيقولون له: النصف . فيقول: لم يعطى شريح لانسفا ولا ثلثا . فطلبه شريع وعورده وقاله: أسأت القول، وكنت المول، وقد سبق بهذا الحكم إمام تأهل ذو ووم . يريد مهر رضى الله عنه .

(٢) تسمى هذه للساعة بالزبيرة، لأن عليا رضى الله عنه سئل عنها وهو على منبر للكوفة، فأجلب عنها بديرة، فامترض السائل بأن نصيب الزوجة الثمن، وكان على رضى الله عنه قد ابتداء خطبت بقوله: الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا، ويجوزى كل نفس بما تسعى، وإليه المآب والرجى . فأجلب على روى الخطبة بقوله: وللاراء صار تحتها تسما، ونفى في خطبته، فحجب الناس لفظته . هكذا قالوا .

التصحيح

قد ترى في المسألة بعد استخراج الأصل وتوزيع السهام أن بعض السهام لا يقبل القسمة على مستحقه كما في هذه المسألة :

زوجة ، وبنت ، وأختين شقيقتين

$$\begin{array}{cccc} & & \frac{1}{2} & \frac{1}{4} \\ & & \text{ع} & \\ \text{الأصل ٨} & & ٢ & ٤ \end{array}$$

فأصل المسألة ثمانية . للزوجة سهم ، وللبنت أربعة ، وللأختين ثلاثة ، وهي لا تقبل القسمة عليهما ، وحينئذ يحول أصل المسألة أو عولها إذا كانت عاتلة إلى أقل عدد يمكن أن تؤخذ منه السهام صحيحة قابلة للقسمة على أصحابها . فهذا التحويل يسمى بالتصحيح . والعدد الذي تحصل عليه به يسمى تصحيحاً أيضاً .

طريقة التصحيح : تصحح المسألة بضرب الأصل أو العول

وما أخذ منه من سهام في عدد واحد بحيث تصبح السهام الناتجة من الضرب قابلة للقسمة على كل الورثة من غير كسر .

وهذا العدد الذي تضاعف المسألة بالضرب فيه فتصحح - يسمى عندهم جزء السهم . أى ما يقابل السهم الواحد في الأصل أو العول من التصحيح . وتستطيع الحصول عليه بالطرق الآتية :

١ - إذا كان الانكسار في طائفة واحدة من الورثة - ينظر إلى النسبة بين السهام المنكسرة وعدد الروس الذي انكسرت عليه : فإذا كان بينهما توافق أو بداخل الجزء السهم وفق عدد الروس أى خارج قسمة عدد الروس على القاسم المشترك الأعظم بينهما .

وإذا كان بينهما تباین كان جزء السهم هو عدد الرموس .

٢ - وإذا كان الانكسار في أكثر من طائفة أخذ جزء السهم لكل فرقة على حدة بالطريقة المذكورة ، ثم ينظر إلى أجزاء السهام التي أخذت ، ويستنبط منها جزء سهم مشترك بالطريقة التي يستخرج بها أصل المسألة عند تعدد الفروض ، فيكون جزء السهم الذي تصحح به المسألة هو المضاعف البسيط لأجزاء السهام المتعددة .

نموج - ۱۰

- ١ - توفي عن: ٤ بنات، أخت شقيقة.
٢ - " " : ٦ بنات، أم، أب.
٣ - " " : زوج، ٥ أخوات شقيقات، أخ لام.
٤ - " " : ٤ زوجات، ٤ جدات، ٦ أخوات شقيقات.

| جواب - ۱ | | | جواب - ۲ | | |
|----------------|---|-------------------------|------------------|---|------------|
| ۴ بنات، اُخت ش | | | ۶ بنات، اُم، اَب | | |
| ۴ | ع | الاصل ۳ | ۴ | ۴ | ۴ |
| ۲ | ۱ | جزء السهم $\frac{1}{4}$ | ۴ | ۱ | ۱ |
| ۴ | ۲ | التصحیح ۶ | ۱۲ | ۳ | ۳ |
| | | | | | التصحیح ۱۸ |

جواب - ۲

زوج، ۵ اخوات ش، ۱ اخ لام

| | | | | |
|----|-----------|---|----|----|
| ٦ | الأصل | ١ | ٢ | ٣ |
| ٨ | العول | ١ | ٤ | ٣ |
| ٥ | جزء السهم | ٠ | ٥ | ٠ |
| ٤٠ | التصحيح | ٥ | ٢٠ | ١٥ |

جواب - ٤

٤ زوجات ، ٤ جدات ، ٦ أخوات ش

| | | | | |
|-----|-----------|----|---------------|---------------|
| ١٢ | الأصل | ٤ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ |
| ١٣ | العول | ٨ | ٢ | ٣ |
| ١٢ | جزء السهم | ٣ | ٢ | ٤ |
| ١٥٦ | التصحيح | ٩٦ | ٢٤ | ٣٦ |

تمرین - ج

- ١ - توفي هن : زوجة ، بنت ، ٦ أخوات ش .
- ٢ - د : أب ، ابن ، بنت ، بنت ابن .
- ٣ - د : بنتين ، بنتي ابن ، ابن ابن ابن .
- ٤ - د : زوج ، أم ، أخ ش ، أخت ش ، أخوين لام .
- ٥ - د : زوجتين ، ٣ أخوات لام ، أخ وأخت ش .
- ٦ - د : ابني عم ش ، أخت ش ، أختين لاب ، أم أم .
- ٧ - د : بنتين ، زوجتين ، ابن ابن ، بنت ابن .
- ٨ - د : ٦ بنات ، ٣ جدات ، ٣ أعمام أشقاء .
- ٩ - د : ٤ زوجات ، ٣ جدات ، ٦ أعمام أشقاء .
- ١٠ - د : ٣ جدات ، زوجتين ، ٦ أخوات ش .
- ١١ - د : ٦ جدات ، زوجتين ، ٤ بنات ، ٥ أعمام ش .
- ١٢ - د : ٦ جدات ، زوجتين ، ٩ بنات ، ٦ أعمام ش .

نموذج - د
(المدمع الاخوة)

١ - أخت ش، أخ لأب، أبي أب

| | | | |
|-------------|---|---------------|---|
| الأصل ٢ | ع | $\frac{1}{2}$ | |
| جزء السهم ٢ | ١ | ١ | |
| التصحيح ٤ | ١ | ١ | ٢ |

٢ - بنت، أخت ش، أبي أب

| | | | |
|-------------|---|---------------|---|
| الأصل ٢ | ع | $\frac{1}{2}$ | |
| جزء السهم ٣ | ١ | ١ | |
| التصحيح ٦ | ٢ | ١ | ٣ |

٣ - أخت ش، أخت لأب، أبي أب

| | | | |
|----------|---|---------------|---------------|
| الأصل ٦ | ع | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{2}$ |
| ومنه تصح | ٢ | ١ | ٣ |

٤ - أخين ش، أخوين لأب، أبي أب

| | | | | |
|-------------|---------------|---------------|---------------|-----------------|
| الأصل ٣ | ع | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{2}$ | } $\frac{1}{2}$ |
| جزء السهم ٣ | ١ | | ٢ | |
| التصحيح ٩ | ١ | | ٢ | |
| الأصل ٦ | $\frac{1}{2}$ | ع | $\frac{1}{2}$ | } $\frac{1}{2}$ |
| جزء السهم ٢ | ١ | ١ | ٤ | |
| التصحيح ١٢ | ٢ | ٢ | ٨ | |

٥- زوجة ، أم ، أخت ش ، أبي أب

| | | | | | |
|-----------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------------|
| الأصل ١٢ | ح | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | } حرم الجدة |
| بالعول ١٣ | ٠ | ٦ | ٤ | ٣ | |
| الأصل ١٢ | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | } فأعطى السدس |
| بالعول ١٥ | ٢ | ٦ | ٤ | ٣ | |

تمسرين - د

- ١ - توفي عن : بنت ، أخ شقيق ، أبي أب ، أخت لأم .
- ٢ - : زوج ، أخ شقيق ، أبي أب ، أخت لاب ، أخ لأم .
- ٣ - : أخت شقيقة ، أخ لاب ، أبي أب ، أخت لأم .
- ٤ - : أختين شقيقتين ، أخوين شقيقين ، أبي أب .
- ٥ - : بنت ، أخت شقيقة ، أخ شقيق ، أبي أب .
- ٦ - : بنت ابن ، أبي أب ، أخت شقيقة ، أخ لاب .
- ٧ - : زوج ، بنت ، أختين شقيقتين ، أبي أب .
- ٨ - : زوج ، بنتين ، أختين شقيقتين ، أبي أب .
- ٩ - : أخت شقيقة ، أختين لاب ، أخ لأم ، أبي أب .
- ١٠ - : زوج ، أخت شقيقة ، أخت لاب ، أبي أب .
- ١١ - : زوج ، أخت شقيقة ، أخت لاب ، أبي أب .
- ١٢ - : زوج ، أم ، أخت شقيقة ، أبي أب .
- ١٣ - : أم ، زوج ، بنتين ، أخت شقيقة ، أبي أب .
- ١٤ - : أم ، زوجة ، بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقة ، أبي أب .
- ١٥ - : أم أم ، أخوين شقيقين ، أخت شقيقة ، أبي أب .

٣ - الرد (١)

علت مما تقدم أنه إذا بقي من التركة شيء بعد إلحاق الفرائض بأهلها ولم يكن هناك عاصب - يرد الباقي على أصحاب الفروض . وهذا هو رأى على وجهور الصحابة والفقهاء رضى الله عنهم . وعليه العمل . ويرى زيد بن ثابت رضى الله عنه عدم الرد ، ووضع الفاضل من أصحاب الفروض فى بيت المال ، وبقوله أخذ هرة والزهرى ومالك والشافعى (٢) رحمهم الله . وحجتهم أن أنصبا أصحاب الفروض مقدرة بالنص ، فن زاد عليها من غير دليل فقد تعدى حدود الله . وقد استدل الجمهور على الرد بالكتاب والسنة :

١ - أما الكتاب فقوله تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله » ، فانه يفيد أن ذوى رحم الميت أولى بتركته من عداهم ، ولا تعارض بين هذه الآية وآية الفرائض ؛ لا مكان العمل بهما جميعاً ، فتلحق الفرائض بأهلها ، ثم يعطى الباقي أمس القرابة رحماً بالميت . ولا شك فى أن أمس قرابته رحماً به هم أصحاب الفروض النسبية .

٢ - وأما السنة فنها ما روى أن امرأة أمت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إنى تصدقت على أمة بجمارية ، فأتيت وبقيت الجارية ، فقال ﷺ : « وجب أجرك ، ورجعت إليك الجارية فى الميراث » ، فجعل الجارية كلها راجعة إليها ، ولولا الرد ما استحققت إلا نصفها . وبهذه الأدلة يرد على زيد ومن تابعه رحمهم الله .

(١) للمادة ٣٠ (٢) ويرى الشافعية تقديم بيت المال المنتظم على الرد ، فان لم يكن منتظماً رد الباقي على أصحاب الفروض غير الزوجين ، فان لم يوجد من يرد عليه كان المال كله أو ما بقى من أحد الزوجين لذوى الأرحام .

والقاتلون بالرد اختلفوا فيمن يرد عليه ، فذهب عثمان رضى الله عنه وجابر بن زيد من التابعين إلى أن الرد يكون على أصحاب الفروض جميعاً ، لا فرق بين أحد الزوجين وغيره ؛ لأن الفريضة لو عالت لدخل النقص على أصحاب الفروض جميعاً ، فإذا فضل شئ ، وجب أن يكون الرد عليهم جميعاً ، حتى يكون الغرم بالغم .

وذهب جمهور القائلين بالرد إلى أنه يكون على أصحاب الفروض إلا الزوجين ؛ لأن سبب الارث في حقهما الزوجية ، وهى تنقطع بالموت ، فأرثهما ثابت بالنص على خلاف القياس ، وما كان كذلك يقتصر فيه على ما ورد به النص ، ودليل الرد للسابق لا يتناولهما ، لعدم دخولهما في ذوى الأرحام . أما غيرهما فسبب الارث في حقهم القرابة الرحمة ، وهى لا تنقطع بالموت ، فأرثهم موافق للقياس ، وقد ثبت الرد عليهم بالدليل ، لدخولهم جميعاً في أولى الأرحام .

وقد علمت ما أخذ به الآن من الرد على أحد الزوجين إذا لم يكن هناك أحد من ذوى الفروض والعصبات النفسية وأولى الأرحام .

وعند الرد على ذوى الفروض لا يعتبر قرب الدرجة ولا قوة القرابة إلا بمقدار ما اعتبرا في الفروض المقدرة . ولذلك لا يعطى الباقي كله لأقربهم كما فى العصبات ، بل يقسم بينهم بنسبة أنصبتهم بالطرق الآتية :

١ - إذا لم يكن فى المسألة من لا يرد عليه وهو أحد الزوجين -

١ - فإن كان الورثة صنفًا واحدًا فأصل المسألة عدد رؤوسهم .

٢ - وإن كانوا صنفين فأكثر فأصل المسألة مجموع السهام

التي يستحقونها .

ب - وإذا كان فيها من لا يرد عليه يجعل أصل المسألة مأخذ نصيب من لا يرد عليه ويعطى فرضه منه ، ثم يقسم الباقي على من يرد عليهم بنسبة أنصائبهم ، وقد يحتاج في أثناء ذلك إلى التصحيح إذا انكسرت السهام على الأنصاء أو على عدد الرؤوس ، وقد تنكسر عليهما فيكون في المسألة تصحيحان . وقد علمت كيف يكون التصحيح .

نموذج - ٥

- ١ - توفي صن : ٥ بنات ، أخ لام .
 - ٢ - د د : أخت شقيقة ، أخت لأب .
 - ٣ - د د : زوجة ، أختين لام ، أم .
 - ٤ - د د : ٤ زوجات ، ٣ بنات ، ٦ جدات صحيحات .
- | جواب - ١ | | | جواب - ٢ | | |
|-------------------|---|---|-----------------|---|---|
| ٥ بنات ، أخ لام . | | | أخت ش ، أخت لأب | | |
| ٤ | ٣ | ٢ | ٤ | ٣ | ٢ |
| الأصل ٣ | م | ٤ | الأصل ٦ | ١ | ٢ |
| وبالرد ٥ | ٥ | ٥ | وبالرد ٤ | ١ | ٣ |

جواب - ٣

| زوجة ، أختين لام ، أم | | | |
|-----------------------|---------------|---------------|---------------|
| الأصل ١٢ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ |
| وبالرد ٤ | ٢ | ٤ | ٣ |
| ومنه تصح (١) | ١ | ٢ | ١ |

(١) في هذه المسألة من لا يرد عليه وهو الزوجة يجعل مأخذ نصيبها وهو ٤ أصلاً للمسألة ، وأعطيت نصيبها منه ، فبقى ٣ . قسمت بين من يرد عليهم بنسبة سهامهم : ٢ : ٤ = ١ : ٢ . فقبلت القسمة من غير حاجة إلى تصحيح .

جواب - ٤

| ٤ زوجات | ٣ بنات | ٦ جدات | |
|---------------|---------------|---------------|----------------------------|
| $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | الأصل ٢٤ |
| ٣ | ١٦ | ٤ | وبالرد ٨ |
| ١ | ٧ | | جزء السهم ٥ ^(١) |
| ٥ | ٢٨ | ٧ | التصحيح ٤٠ |
| ٤ | ٣ | ٦ | جزء السهم ١٢ |
| ٦٠ | ٣٣٦ | ٨٤ | التصحيح ٤٨٠ |

تمرين - ٨

- ١ - توفي من : أخ لام ، أختين لام .
- ٢ - : أم أم ، أخت شقيقة ، أخ لام .
- ٣ - : زوج ، أم ، بنتي عم شقيق .
- ٤ - : زوجة ، ٦ بنات ، ابن أخ لام .
- ٥ - : زوجة ، جدة ص ، أختين لام .
- ٦ - : زوج ، أم ، بنت ، ابن عم لام .
- ٧ - : زوج ، بنت ، بنتي ابن ، أخ لام ، بنت معتق .
- ٨ - : زوجة ، ٤ جدات ، ٦ أخوات لام .
- ٩ - : زوجة ، أخت شقيقة ، أختين لاب .
- ١٠ - : ٤ زوجات ، ٥ بنات ، أم ، بنت أخ شقيق .

(١) أريد هنا تقسيم ٧ منها بقسمة ١٦ : ٤ أي بقسمة ١ : ٤ وبمجموع ذلك خمسة ، فانكسرت الدھام السبعة على خمسة ، أي لم تقبل القسمة عليها ، وبين المعددين تباين ، ويثبت ان تكون الحصة التي حصل عليها الانكسار هي جزء السهم الذي نصصح به السادة .

تسرين - ٨

- ١ - توفي عن: أب، أم، زوج، ابن، بنت أخت.
- ٢ - : أب، أم، زوج، أخ لأم، بنت خال.
- ٣ - : أب، أم، زوجة، أخ لأم، أخ لأب.
- ٤ - : أب، أم، زوجة، بنت، ابن بنت.
- ٥ - : أبي أب، بنت، بنت ابن، عمة شقيقة.
- ٦ - : زوجة، أخ لأم، ابن معق، أبي أبي معق.
- ٧ - : زوجة، بنت، أخ شقيق، أخ لأب.
- ٨ - : أخ ش، ابن عم لأب هو أخ لأم.
- ٩ - : بنت، ابن عم لأب هو أخ لأم.
- ١٠ - : زوجتين، أم. أخوين ش أحدهما مسيحي.
- ١١ - : أب، بنت ابن، ابن ابن ابن، عم ش.
- ١٢ - : زوجة، أم، بنت، أخ وأخت ش، أخ لأم.
- ١٣ - : أم، أم أب، بنت، أخت ش، أخ لأب.
- ١٤ - : ٣ زوجات، أم أم، أم أب، بنتين، أخت ش.
- ١٥ - : زوجة، أم أم، أم أم أب، بنت ابن، أخت ش.
- ١٦ - : زوجتين، بنت، بنت ابن، ابن ابن.
- ١٧ - : زوجتين، بنت، بنت ابن، ابن ابن ابن.
- ١٨ - : زوجتين، بنتين، بنت ابن، ابن ابن ابن.
- ١٩ - : بنتين، بنتي ابن، ابن ابن، بنت ابن ابن.
- ٢٠ - : زوجة، بنت، بنت ابن، بنت ابن ابن.

٤ - أولو الأرحام^(١)

علمت أنه إذا لم يوجد ذو فرض ولا عاصب ، أو كان هناك أحد الزوجين فقط - كانت التركة أو ما بقي منها لأولى الأرحام . وهو اسم يشمل في الأصل جميع الأقارب ، والفقهاء يطلقونه هنا على الأقارب غير ذوى الفروض والعصبات ، وقد اختلف في توريثهم . فذهب زيد بن ثابت وابن عباس - في رواية عنه شاذة - إلى عدم توريثهم . ووضع التركة أو الفاضل منها في ميت المال . وعليه مالك والشافعي رحمهما الله^(٢) وحجتهم أن الله تعالى بين نصيب من يرث من أقارب الميت بآيات المواثيق ، ولو كان لغير من ذكرهم نصيب لبينه ، « وما كان ربك نسيا » ، وقد سئل رسول الله ﷺ عن ميراث العمة والحالة فقال : « أخبرني جبريل أن لا شيء لهما » .

وذهب عمر وعلي وابن مسعود وأبو عبيدة ومعاذ وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم إلى توريثهم . وهو مذهب الحنفية . وعليه العمل . والدليل عليه من الكتاب والسنة والمعقول :

١ - أما الكتاب فقوله تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » ، فانه يدل على أن ذوى الأرحام كلهم أولى من غيرهم بركة قريهم . وقد بينت آية الفرائض ميراث ذوى الرحم القرية فرضاً أو تمصياً ، فإذا لم يوجد أحد منهم أو وجد أحد الزوجين وحده كان الباقي من ذوى الأرحام أولى من غيرهم بالتركة أو بما بقي منها .

(٢) وقد علمت رأى الشافعية فيما سبق .

٢ - وأما السنة فنها ما روى أنه لما مات ثابت بن دحداح قال
 ﷺ لقيس بن عاصم : « هل تعرفون له نسباً فيكم ؟ » فقال : إنه كان
 فينا غريباً ، ولا نعرف له إلا ابن أخت ، هو أبو لبابة بن عبد المنذر .
 لجعل رسول الله ﷺ ميراثه له .

ومنها ما روى أن أبا عبيدة كتب إلى عمر يسأله عن يرث سبيل
 ابن حنيف حين قتل ، ولم يكن له من الإقارب إلا خال ، فأجابه بأن
 النبي ﷺ قال : « الله تعالى ورسوله مولى من لا مولى له ، والخبال
 وارث من لا وارث له » .

٣ - وأما المعقول فالمسلم يتصل بذوى رحمه بسبيين : النسب
 والاسلام ، ويتصل ببنت مال المسلمين بسبب واحد ، وهو الاسلام ،
 ولا شك في أن الصلة الأولى أقوى ، فتكون أولى .

وما روه من الحديث مرسل ^(١) لا يحتج به ، ولئن سلم وصله
 فالتوفيق بينه - وهو مخالف للقرآن - وبين ما أوردناه - وهو موافق له -
 إنما يكون بتأويل المخالف بأنه كان قبل نزل الآية ، أو بأن العمدة والخالة ليس
 لهما فرض مقدر ، أو أنه كان معهما غيرهما من عاصب أو ذى فرض برد عليه .

أصناف أولى الأرحام : هم أصناف أربعة :

- ١ - أولاد البنات وإن نزلوا ، وأولاد بنات الابن وإن نزل .
- ب - الأجداد الساقطون ، والجدات الساقطات - وإن علوا .

(١) راجع ص ١٨٠ ج ٦ : نيل الاوطار ، والمرسل قول غير الصحابي : « قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم » من غير ذكر الصحابي ، وخسه بعضهم بقول التابعي ، وبضم
 بقول كبار التابعين ، والفرق بينه وبين الموقوف أن الموقوف رواية قول الصحابي أو عمله
 أو تقريره - غير منسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويسمى أنرا .

جـ - فروع أولاد الأم وإن نزلوا ، وفروع الأخوات الشقيقات
أولاد كذلك ، وبنات الأخوة الأشقاء أولاد وفروعهن وإن نزلوا
وبنات أبناء هؤلاء الأخوة وفروعهن كذلك .

د - ست طوائف مرتبون في الاستحقاق على النحو الآتي :

١ - أعمام الميت لأم ، وعماته ، مطلقا (وقرابة هؤلاء من جهة الأب)
وأخواله وخالاته جميعا (وقرابة هؤلاء من جهة الأم)

٢ - أولاد هؤلاء جميعا وإن نزلوا ، وبنات أعمام الميت الأشقاء
أولاد وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكور وإن نزلوا .

٣ - أعمام أبي الميت لأم ، وعماته وأخواله وخالاته جميعا (وقرابتهم
من جهة الأب) وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها (وقرابتهم
من جهة الأم)

٤ - أولاد هؤلاء جميعا وإن نزلوا ، وبنات أعمام أبي الميت الأشقاء
أولاد ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد هؤلاء جميعا وإن نزلوا

٥ - أعمام أبي أبي الميت لأم ، وعماته وأخواله وخالاته . وأعمام
أم أبي الميت ، وعماتها وأخوالها وخالاتها (وقرابة هؤلاء من جهة الأب)
وأعمام أبي أم الميت ، وعماته وأخواله وخالاته ، وأعمام أم أم الميت ،
وعملاتها وأخوالها وخالاتها (وقرابة هؤلاء من جهة الأم) .

٦ - أولاد هؤلاء جميعا وإن نزلوا ، وبنات أعمام أبي أبي الميت
الأشقاء أولاد ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكور وإن نزلوا
ومكنا ...

كيف يرث أولو الأرحام

كل طائفة من الطوائف السابقة تحجب ما بعدها ، فإذا لم يوجد في الطائفة المستحقة إلا واحد - أخذ المال كله ذكرًا كان أو أنثى . وإذا وجد فيها أكثر من واحد - قدم الأقرب درجة ولو كان أنثى ، على الأبعد وإن كان ذكرًا .

فإذا تحدثت الدرجة كان الترجيح إجمالاً بأحد أمرين :

١ - تقديم المدلى بذى فرض أو عاصب على المدلى بذى رحم

٢ - تقديم الأقوى قرابة على الأضعف .

فإن لم يكن مرجح من هذه المرجحات - قسم المال على المستحقين للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإليك تفصيل هذا الاجمال :

الصف الأول^(١)

يشمل هذا الصف الفروع غير الوارثة كما تقدم ، ولهم عند التعدد واتحاد الدرجة حالان :

١ - أن يكون بعضهم له ولد صاحب فرض^(٢) ، وبعضهم ليس

كذلك ، وحينئذ يحجب الأول الثانى : كبنت ابن بنت بنت

٢ - أن يكون كلهم ولد صاحب فرض ، أو كلهم ليس كذلك ،

وحينئذ تقسم التركة عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين : كابن بنت ابن

مع بنت بنت ابن ، وكابن بنت بنت مع بنت بنت بنت .

ولا يعتمد بالادلاء بمجهتين هذا ؛ لأن جهة القرابة - وهى البنوة - واحدة .

(١) المادة ٣٢ .

(٢) أى أن الأصهار للسانه الذى عدل ، والى الميت - له كذلك صلاته ما لم ير .

بعضهم ولد عاصب وبعضهم ولد ذى فرض : كبت أخ شقيق مع ابن أخ لام — وحيث يقدم أقوام قرابة ، فيقدم من كان أصله لأبوين ، ثم من كان أصله لأب ، ثم من كان أصله لأم .

فاذا استووا في قوة القرابة قسم المال بينهم ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولو كانوا من فروع أولاد الأم ^(١) .

الصف الرابع

يشمل هذا الصف ما ذكرنا قبل من الطوائف الست :
الطائفة الأولى ^(٢) : أعمام الميت لأم وعماته ، وأخواله وخالاته .

ولا يتأخر هنا اختلاف الدرجة . ولهم عند التعدد حالان :

١ — أن تتحد جهة قرابتهم : بأن يكونوا كلهم من جهة الأب أو كلهم من جهة الأم ، وحيث يقدم أقوام قرابة ، فالعمة الشقيقة مقدمة على العمة لأب ، وهذه مقدمة على كل من العمة والعم لأم . وكل من الحال والحالة الشقيقين مقدم على الحال والحالة لأب ، وكل من هذين مقدم على الحال والحالة لأم .

فاذا استووا في القوة : كعم وعمة لأم ، أو خال وخالة لأب قسم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين .

٢ — أن تختلف جهة قرابتهم : بأن يكون بعضهم من جهة الأب وبعضهم من جهة الأم : كخال شقيق مع عمة لأم ، وحيث تعطى قرابة الأب الثلثين . وقرابة الأم الثلث . ولا يفضل الأقوى في جهة على

(١) الذى اختير : من تقديم الأقوى قرابة ، وجعل الذكر نصف الأنثى في فروع أولاد

الأم — هو مذهب أبي يوسف .

(٢) للمادة ٣٥ .

الأضعف في الأخرى ، فلا تفضل العمة الشقيقة مثلا على الخال لأم .
ثم يقسم نصيب كل جهة بين آحادها على النحو السابق .

الطائفة الثانية^(١) : تشمل أولاد الطائفة الأولى ، وبنات أعمام
الليت الأشقاء أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكور
وإن نزلوا ، ولهم عند التعدد واتحاد الدرجة حالان :

١ - أن تتحد جهة قرابتهم : بأن يكونوا كلهم من جهة الأب ،
أو كلهم من جهة الأم ، وحيث قدم ولد العاصب ولو كان أنثى^(٢) على
ولد ذى الرحم ، فبنت العم الشقيق مثلا تقدم على ابن العم لأم .

فإذا كانوا كلهم ولد عاصب : كبنتي عم شقيق أو لأب ، أو كلهم
ولد ذى رحم : كبنتي عمه لأب أو لأم - قدم الأقوى قرابة ، فيقدم من
كان أصله لأبوين ، ثم من كان أصله لأب ، ثم من كان أصله لأم^(٣) .

فإذا استووا في قوة القرابة قسم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين
٢ - أن تختلف جهة قرابتهم : بأن يكون بعضهم من جهة الأب
وبعضهم من جهة الأم ، وحيث تعطى قرابة الأب للثنتين ، وقرابة
الأم للثلاث ، وما أصاب كل فريق يقسم بين آحاده على النحو السابق
تنبيه : حكم الطائفتين الثالثة والخامسة كحكم الطائفة الأولى .
وحكم الطائفتين الرابعة والسادسة كحكم الطائفة الثانية .

(١) المادة ٣٦

(٢) إذا تناهى هذا في قرابة الأم ، إذا لا عاصب من جهتها .

(٣) ما اختاره القانون من التقديم أولا بالأولاد بالعاصب على الأولاد بلى الرحم ،
وتأيا بقوة القرابة - هو ما اختاره عماد الدين تمسكاً لشمس الأئمة ، ورجحه بعضهم على
ظاهر الرواية . وبذلك يفتى بالتوريث هنا مع ما أخذ به في توريث العتبات الثالث .

نموذج - و

١ - الميت

زوجة ابن ابن بنت

بنت بنت بنت

بنت ابن بنت

م الأصل ٤ الباقي ١

١ ١ ٢ ٠ ومنه تصح

قسم الباقي بعد نصيب الزوجة على من يدل بوراثة ، للذكر مثل حظ الانثيين ، وحجب من يدل بغير وارث.

٢ - الميت

زوج أخ ش أخ ش أخ لام

بنت بنت بنت ابن وبنت

بنت ابن -

١ ٢ ٣ م م الباقي الاصل ٢

١ ٠ ٠ ١ جزء المم ٢

٣ ٠ ٠ ١+٢ التصحيح ٦

قسم الباقي بعد نصف الزوج على الاقرب درجة للذكر ضعف الانثى

٣ - $\left\{ \begin{array}{l} \text{أبي أم أبي} \\ \text{أم أبي أبي} \\ \text{أبي أم أم} \end{array} \right.$ كل التركة للأول بلا ف يدي بوراثة ، دون الآخرين

الميت

تمسرين - و

بين نصيب كل وارث في المسائل الآتية :

- ١ - توفي عن : زوجة ، ابن وبنت بنت ابن ، ابن بنت بنت .
- ٢ - : زوج ، ابن وبنت بنت بنت ، ابن بنت ابن ابن .
- ٣ - : بنت بنت بنت ، أبي أم أب ، أبي أم أم .
- ٤ - : زوجة ، أبي أم أب ، أبي أبي أم ، ابن أخ لام .
- ٥ - : أبي أم أبي أب ، أبي أبي أم أب ، أبي أم أم أم .
- ٦ - : أم أم أبي أم ، أم أبي أبي أم ، أبي أبي أم أب .
- ٧ - : أبي أبي أم أب هو أبو أم أبي أم ، أم أم أبي أم هي أم أبي أم أم .
- ٨ - : بنت أخ ش ، بنت أخ لاب ، ابن أخ لام .
- ٩ - : بنت ابن أخ لاب ، ابن بنت أخ ش ، ابن ابن أخ لام .
- ١٠ - : زوج ، ابن وبنت بنت أخ ش ، ابن بنت أخ لاب .
- ١١ - : بنت بنت أخ ش ، ابن بنت أخ لاب ، ابن وبنت أخت لام .
- ١٢ - : هم وعمه لام ، خال وخالة ش ، هم الأم ، خال الأب .
- ١٣ - : زوج ، ابن هم لام ، بنت عم ش ، بنت عم لاب .
- ١٤ - : زوجة ، ابن وبنت عم لام ، ابن وبنت خال ش .
- ١٥ - : ابن وبنت ابن هم ش ، ابن هم لام ، خال ش .

٥ - الرد على أحده الزوجين^(١)

علت بما سبق أن الباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين يرد عليه إذا لم يوجد غيره من أصحاب الفروض والعصبات وأولى الأرحام، وتقدم لك هناك وجه وضع الرد عليهما في هذا الموضع من المستحقين.

٦ - العصة السببية^(٢)

من أعتق عبداً أو أمة ثبت له ولاؤه، ذكرنا كان المعتق أم أنثى، ولو كان العتق على وجه غير مشروع: كأن أعتقه للرسول أو للولي أو للشيطان؛ لقوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»^(٣) من غير تفصيل. ويرى مالك رضي الله عنه أن الولاء صلة شرعية، فلا تثبت بعتق غير مشروع، ولا مع الزهد فيها والأعراض عنها. فلو أعتق للشيطان أو أعتق مشروطاً بالولاء - حرم هذه الصلة.

ولما كان الرق إهداراً للإنسانية، والحرية من أسمى معانيها، وأعز مقوماتها - كان لما نفع الحرية للإنسان من الفضل ما يلحقه بالمتسبب في وجوده من الآباء والأجداد، ولذلك ألحق الرسول ﷺ صلة الولاء بصلة النسب في قوله: «الولاء لمة كଲحة النسب».

وقد تقدم لك وجه وضع العصة السببية في هذا الموضع من المستحقين فإذا لم يوجد صاحب سببي انتقل حق الارث إلى عصبته النسبية على الترتيب السابق، ويشارك الجد الاخوة هنا كما يشاركون هناك، غير أن العصة النسبية هنا لا يرث منها إلا العاصب بنفسه، لقوله ﷺ:

(١) المادة ٣٠ (٢) الامتان ٣٩ و ٤٠ (٣) ١٨٦ م ٦: نيل الاوطار

« ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن ، أو أعتق من أعتقن . أو كاتبن ، أو كاتب من كاتبن . أو ديرن ، أو دير من ديرن . أو جرّ ولاء معتقن أو معتق معتقن » ^(١) .

فإذا لم يكن للمعتق عصبة نسبية انتقل حق الارث إلى عصبته السببية ، وهي معتق المعتق ذكرًا كان أو أنثى ، ثم إلى العصبة النسبية لمعتق المعتق ، وهكذا .

فإذا لم يوجد أحد من ذكرنا كان إرثه لمن له الولاء عليه بسبب أبيه ، بطريق الجبر أو بغيره ^(٢) .

فإن لم يوجد كان لمن له الولاء عليه بسبب جده من غير جر ^(٣) .

(١) قبل : إن هذا الحديث منكر لا أصل له ، فلا يحتج به ، وأجيب بأنه قد تأيد بما روى من عمر وعلى وزيد بن ثابت — رضى الله عنهم : أنهم كانوا يصلون بمقتضاه فيكون مقبولاً (راجع ص ٥١٤ ج ٥ : ابن عابدين ، ١٨٨ ج ٦ : نيل الاوطار) .

(٢) إذا تزوج الرقيق بأذن مولاه متيقّة فأولدها ، فولاء هذا الولد لمن أعتق أمه ، لأن الولد ينتمى إليه في الرق والحرية ، فإذا اعتق الأب بعد ذلك انجبر ولاء الولد إليه ، لأن نبوته لمعتق أمه كان الضرورة وقد زالت ، وبذلك ينجر ولاء الولد إلى معتق أبيه (٢٨٣ ص ٧ : فتح القدير)

وإذا تزوج المتيق متيقّة : فأولدها فولاء هذا الولد لمن أعتق أباه ابتداء من غير جر . فإذا مات هذا الولد ولا وارث له إلا من أعتق أباه فهو أحق بماله في الصورتين .

واعلم أن جر الولاء لا يتحقق إلا بفروط : (راجع للذكر التفسيرية وابن عابدين) .
١ - أن تكون الأم متيقّة أو في أصلها وتيق .

٢ - ألا يكون الولد في بطن أمه حقيقّة أو حكمًا عند متيقّها إذا كانت متيقّة .

٣ - أن يكون الأب عبدا حين ولادة ابنه ، ثم ينتق قبل أن يموت .

(٣) كما إذا تزوج المتيق متيقّة فأولدها ، فتزوج الولد متيقّة فأولدها ، فولاء هذا الولد الثاني لمن أعتق جده ابتداء من غير جر . أما لو تزوج عبده متيقّة فأولدها فولاء هذا الولد لمن أعتق أمه كالمسبق ، فلو كان لهذا الولد جد وتيق فاعتق دون أبيه — لم ينجر ولاء الولد إلى من أعتق جده عند أبي حنيفة ، بل يبق لمن أعتق أمه ، وهو المعمول عليه في القانون (مادة ٣٩ ، وراجع ص ٧٨ ج ٥ : ابن عابدين)

المستحق بعد الورثة

إلى هنا انتهى بيان المستحقين للتركة بسبب من أسباب الارث الثلاثة : الزوجية ، والقرابة الحقيقية ، والقرابة الحسكية . وقد علمت أنه إذا لم يوجد أحد من هؤلاء كان الباقي من التركة بعد أداء الحقوق الثلاثة الأولى - لواحد من ثلاثة آخرين مرتين على النحو الآتي :

١ - المقر له بنسب محمول على الغير ^(١)

الأصل في ثبوت الصلات النفسية المختلفة ثبوت الأبوة والبنوة ، فتم ثبت أن فلانا ابنُ فلان - ثبتت تبعاً لذلك جميع الصلات الأخرى : من أخوة وعمومة وغيرهما . وثبتت الأبوة والبنوة بالفراش ، أو بإقامة البينة ، أو بالاقرار ببنوة شخص أو أبوته مع تصديق المقر له إذا كان أهلاً للتصديق . ومتى ثبت النسب على هذا النحو بشروطه المذكورة في باب ثبوت النسب - كان صاحبه من الورثة النسييين السابقين .

أما الاقرار بغير الأبوة والبنوة ، كأن يقول قائل لآخر : هذا أخي ، أو هذا جدى - فلا يثبت به نسب ؛ لأنه إقرار بإضافة النسب إلى غير المقر ، إذ معناه : هذا ابن أبى ، أو أبو أبى ، وإقرار الشخص عن غيره لا يعتد به ، بل لا يثبت النسب هنا إلا ببينة أو تصديق بمن حمل عليه . وحيث أن يكون صاحبه من الورثة النسييين السابقين . .

ولكن لما كان الاقرار حجة قاصرة على المقر - عومل المقر بغير الأبوة والبنوة باقراره في الحقوق المالية حين لا يتضرر غيره ، فإذا مات هذا المقر لم يكن للمقر له حق في تركته إلا بشروط :

- ١ - تحقق شروط الارث الماضية ، وانتفاء موانعه .
 - ٢ - أن يكون المقر له مجهول النسب ، فلو كان معروفه لم يصح الاقرار له بغير نسبه ؛ لأن الانساب الثابتة لا تقبل الفسخ .
 - ٣ - أن يموت المقر مصراً على إقراره . فلو رجع عنه بطل .
 - ٤ - ألا يكون هناك أحد من المستحقين السابقين .
- ٢ - الموصى له بأكثر من الثلث^(١)

فإذا لم يكن هناك أحد من سبق ذكرهم - أخذ الموصى له بأكثر من الثلث ما يكمل به الوصية ، وهو الجزء الزائد على الثلث .

٣ - بيت المال^(١)

فإذا لم يوجد أحد من ذكرنا ، أو بقي بعد تكميل الوصية الزائدة عن الثلث شيء - أودعت التركة أو ما بقي منها بيت مال المسلمين - وتمثله الآن خزانة الدولة - لاعلى أنه وارث ، بل على أن المال حق لجميع المسلمين ، فيجب أن ينفق في المصالح العامة للأمة : كالاتفاق على أبناء السبيل ، وعلى من لا عائل له من لا قدرة لهم على الكسب ، وعلى الجيش ، ودور العلم ، وإنشاء الطرق والقناطر ، وغير ذلك .

تمارين - و

- ١ - توفي عن زوجة مسيحية موصى لها بنصف التركة ، وعن بنت ، وابن ابن بنت - لم يميز الوصية .
- ٢ - توفي عن : صديق موصى له بنصف التركة ، وزوجة ، وابن وبنت معق . ومقر له بالأخوة ، ولم يميز الوصية أحد .

أحكام تكميلية

١ - المل^(١)

قد يترك المورث عند موته حملا يمت إليه بصلة يستحق بها الارث منه ، فهذا المل لا يرث إلا بشرطين :

١ - أن يكون في بطن أمه حقيقة أو حكما عند موت مورثه .
وكان ذلك قبل منوطا بقول الحنفية إن أكثر مدة الحمل ستان ، وأقلها ستة أشهر ، فاعتبر القانون أكثرها سنة شمسية مقدارها ٣٦٥ يوم ، عملا برأى محمد بن الحكم من فقهاء المالكية ومشورة الطبيب الشرعي^(٢) ، واعتبر أقلها تسعة أشهر مقدارها ٢٧٠ يوم ، عملا بما جاء في مذهب الحنابلة واعتباراً للكثير الغالب^(٣) . وعلى هذا إذا ولد الجنين لتسعة أشهر فأقل من حين وفاة مورثه - فانه يرثه سواء أكان منه أم من غيره ؛ لتحقق وجوده عند الوفاة بحسب الكثير الغالب . وإذا ولد لأكثر من سنة شمسية من حين وفاة المورث لم يرث لتحقق عدم وجوده عند الوفاة .
وإذا كانت المدة من الوفاة إلى الولادة أكثر من تسعة أشهر ولم تزد عن سنة شمسية - لم يرث إلا إذا كان ثبوت نسبه يقتضى وجوده في

(١) للواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ (٢) أخذ هذا الرأى من قول في المأدة - ١٥ - من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ومحمد بن الحكم يعتبر السنة هلالية ، ولا استشير الطبيب الفرعى رأى أن تكون السنة شمسية للتشديد - يسع الاحوال النادرة (راجع ص ٣٠٠ ج ٢ : من بداية المجتهد ، ولذا كره التفسيرية لقانون المذكور) .
(٣) وافق مجلس النواب على المادة ٤٣ من القانون كما قدمتها الحكومة معتبرا أقل مدة الحمل ستة أشهر ، فلما مرضت على مجلس الشيوخ جعل أقل المدة ٢٧٠ يوم . وقالت اللجنة في مذكرتها : « إنما أغنيت في أقل مدة الحمل بما جاء في ملهب الامام أحمد بن حنبل ، وما ورد من ابن تيمية ، وروى بالمل ، ورواية لحقه ، واتمها للأمام الاغلب » .

يعلن أمه عند الوفاة : بأن تكون أمه عند وفاة مورثه زوجة لهذا المورث، أو تكون أمه معتدة طلاقاً بأن منه أو من غيره، أو معتدة وفاة لغيره ، ولم ترد المدة بين الولادة والطلاق أو الوفاة عن سنة شمسية .
والخصوص : أن الحامل إذا كانت - عند وفاة المورث - زوجته أو معتدة له من فرقة بائنة - لم يرثه حملها إلا إذا ولد لسنة شمسية على الأكثر، من حين وفاته أو إيقاعه الفرقة .

وإذا كانت معتدة وفاة أو فرقة لغيره - لم يرثه حملها إلا إذا ولد لسنة شمسية على الأكثر من حين وفاة زوجها أو إيقاعه الفرقة .
وإذا كانت في زوجية قائمة لغيره لم يرثه حملها إلا إذا ولد لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من حين وفاته . ومثل هذا حمل الزنا^(١) .

٢- أن يولد كله حياً ولو مات بعد ذلك ، عملاً بمذهب الأئمة الثلاثة غير الخفيفة . وتعلم حياة المولود بحركة أو صوت : من بكاء أو عطاس ، أو غير ذلك ، فإذا لم يثبت شيء من هذا كان للقاضي أن يرجع إلى الأطباء الشرعيين لمعرفة حياة الجنين أو موته عند الولادة .

كيف يورث الحمل : تقسم التركة على فرضه ذكراً ، ثم تقسم على فرضه أنثى ، وإذا اختلف أصل المسألة في الفرضين يوحد بالاستعاضة عن الأصليين بالمضاعف البسيط لها^(٢) ، ثم يوازن بين الانصباء . واحتياطاً للمحافظة على حقوق الحمل ومن معه من الورثة يعتبر في حق الحمل أحسن الحالين ، وفي حق من معه أسوأهما .

(١) للأوتان ٤٣ ، ٤٧

(٢) يحصل على المضاعف البسيط للأصلين ٢ يحصل على أصل المسألة من مآخذ الانصباء

فإذا كان الحمل يرث على أحد الفرضين دون الآخر - اعتبر وارثاً مؤقتاً، وحفظ له نصيبه . وإذا كان يرث على كلا الفرضين ويختلف نصيبه وقف له النصيب الأكبر . وإذا كان يرث على كلا الفرضين ولا يختلف نصيبه حفظ له ذلك النصيب .

أما من معه من الورثة فن يرث على أحد الفرضين دون الآخر يعتبر غير واث مؤقتاً، فلا يعطى شيئاً . ومن يرث على الفرضين ويختلف نصيبه يعطى النصيب الأقل . ومن يرث على كلا الفرضين ولا يختلف نصيبه يعطى هذا النصيب .

وما قد يبق من فروق الأنصباء يحفظ مع ما وقف للحمل : وبالأجمال : يعامل كل وارث مع الحمل بأسوأ حاله احتياطاً ، ويقف ما يبق حتى يتبين حال الحمل فيعطى كل ذي حق حقه .

والفتوى في مذهب الحنفية على أن الحمل لا يفرض إلا واحداً ذكراً أو أنثى، لأنه الكثير الغالب، والتأديراً لاحكام له، وهو رأى أبى يوسف (١) وكل من يتأثر بتعدد الحمل فيستحق أقل مما يأخذ - لا يعطى الفرق حتى يقدم كفيلاً برده إذا ظهر الحمل متعديداً .

ولد الزنا وولد اللعان (٢) : كل منهما يرث أمه وأقاربه من جهتها ، وهؤلاء يرثونه ، ولا توارث بينه وبين أبيه أو أقاربه من جهته ، إلا إذا أقر الأب بالنسب ولم يقل إنه من الزنا ، أو أكذب الملاعن نفسه ، ثم تحققت شروط الاقرار بالنسب ثبتت .

(١) ويرى أبو حنيفة أن يفرض الحمل أربعة بنين أو أربع بنات ، ويرى محمد أن يفرض ابنين أو ابنتين ، ويرى بعض الفقهاء وقف النسبة إلى الولادة إذا كانت قريبة ، ولم يكن حداً للزنا اعتماداً على العرف ، وتقبل القريب ما دون النكح . (٢) المادة ٤٧

نماذج - ز

١ - توفيت امرأة عن : زوج ، وأم حبل من غير أبي المتوفاة

زوج ، أم ، أخ أو أخت لأم

| | | | | |
|----------|---|---|---|---------------|
| الأصل ٦ | + | + | + | الذكورة |
| ومنه تصح | ١ | ٢ | ٣ | والأنوثة سواء |

النتيجة : سواء أفرض الحمل ذكرا أم أنثى ، فيحفظ له سهم من الستة ، ويعطى من معه نصيبه كاملا ، ويؤخذ على الأم كفيل بأن ترد ما يزيد على نصيبها إذا تعدد الحمل ؛ لأنها تحجب بالتعدد من الثلث إلى السدس .

٢ - توفيت امرأة عن : زوج ، وأخت شقيقة ، وزوجة أب حبل

زوج ، أخت ش ، أخ أو أخت لأب

| | | | | |
|----------|---|---|---|---------|
| الأصل ٢ | ع | + | + | فرض |
| | ٠ | ١ | ١ | الذكورة |
| الأصل ٦ | + | + | + | فرض |
| بالعول ٧ | ١ | ٣ | ٣ | الأنوثة |

| | | | | |
|----------|---|---|---|---------|
| الأصل ١٤ | + | ٧ | ٧ | الذكورة |
| | ٢ | ٦ | ٦ | الأنوثة |

النتيجة : ٦ ٦ ٢ المجموع ١٤

يعطى من معه أقل نصيبه ، ويعامل هو بأحسن الحالين فيحفظ له سهمان من ١٤ سهماء ، ولا يؤخذ كفيل على أحد لعدم التأثير بالتعدد .

٣- توفي رجل عن أب، وزوجة حلي.

أب ، زوجة ، ابن أوبنت

| | | | | |
|----------|---------------|---------------|------------------|------------------|
| الأصل ٢٤ | ع | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{4}$ | } فرض الذكورة |
| | ١٧ | ٣ | ٤ | |
| الأصل ٢٤ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{4}$ وع | } فرض الأنوثة |
| | ١٧ | ٣ | ٥+٤ | |

النتيجة : ٤ ٣ ١٧ المجموع ٢٤

يحفظ للحمل أكبر النصيبين ويعطى من معه أقل نصيبه ، ولا يؤخذ كفيل على أحد ، لعدم التأثير بالتعدد .

٤- توفي رجل عن : أب ، وأم ، وزوجة حامل ، وبنت .

أب ، أم ، زوجة ، ابن أوبنت ، بنت

| | | | | | | |
|-------------|----|----|---------------|---------------|------------------|------------------|
| الأصل ٢٤ | ع | | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | } فرض الذكورة |
| جزء السهم ٣ | ١٣ | | ٣ | ٤ | ٤ | |
| التصحيح ٧٢ | ١٣ | ١٦ | ٩ | ١٢ | ١٢ | |
| الأصل ٢٤ | | ٤ | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ وع | } فرض الأنوثة |
| بالعول ٢٧ | ٨ | ٨ | ٣ | ٤ | ٤ | |

| | | | | | | |
|-----------|----|----|----|----|----|------------------|
| الأصل ٢١٦ | ٣٩ | ٧٨ | ٢٧ | ٣٦ | ٣٦ | } فرض الأنوثة |
| | ٦٤ | ٦٤ | ٢٤ | ٣٢ | ٣٢ | |

النتيجة : ٢٢ ٢٤ ٧٨ ٣٩ المجموع ٢٠٥

يعطى كل وارث أقل نصيبه ، ويحفظ للحمل أكبر نصيبه ٧٨ سهمها مع فروق الانصبا . وهو ١١ سهمها ، فمجموع ما يوقف من التركة ٨٩ سهمها

ويؤخذ كفيل على البنت فقط؛ لأن نصيبها يقل بالتعدد ،
وأنت خير بتوزيع السهام الموقوفة على مستحقيها عند ظهور
الحمل ذكراً أو أنثى . واحداً أو أكثر .

تمرين - ز

- ١ - توفي عن : عم شقيق ، أم حلى من غير أبي المتوفى .
- ٢ - : ابن أخ شقيق ، زوجة أخ شقيق حلى .
- ٣ - : أختين ش ، أخت لاب ، ابن ابن أخ لاب ،
زوجة أخ ش حامل .
- ٤ - : أخ شقيق ، زوجة حلى .
- ٥ - : أم أم ، أخ شقيق . أخت لام ، زوجة حلى .
- ٦ - : أم أم ، أبي أب ، زوجة حلى .
- ٧ - : ابن أخ شقيق ، أم حامل من الاب .
- ٨ - : بنتين ، بنت ابن ، زوجة ابن حلى .
- ٩ - : بنت ، بنت ابن ، زوجة ابن حلى .
- ١٠ - : أم ، أخت ش ، ابن أخ ش ، زوجة أخ ش حلى .
- ١١ - : زوج ، أم حلى من أبي المتوفاة .
- ١٢ - : زوجة ، أخت شقيقة بنت ، زوجة ابن حلى .
- ١٣ - : أب ، أم ، بنت ، بنت ابن ، زوجة ابن حلى .
- ١٤ - : زوجة ، أب ، أم ، بنت ، زوجة ابن حلى .
- ١٥ - : زوجة ، أم ، أبي أب ، زوجة أب حلى .

٢ - الختني (١)

هو إنسان له عضوا التذكير والتأنيث : فعمل كحبل من خنش خنشا كنعب إذا لان وتمكسر . وهو إن بال من الذكر غلام ، وإن بال من الفرج أنثى ، وإن بال منهما اعتبر السابق ، وإلا فشكل حتى يبلغ ، فإن ظهرت عليه علامات الذكورة - كأن نبقت له لحية أو احتلم ، أو وصل إلى النساء - فرجل . وإن ظهرت عليه علامات الأنوثة - كأن ظهر له ثدى ، أو حاض ، أو حبل - فامرأة . وإن لم تظهر عليه علامة من هذه العلامات ، أو ظهرت العلامات وتعارضت فشكل .

كيف يورث الختني : إن علمت ذكوره بعلامة من العلامات السابقة اعتبر ذكرا ، وإن علمت أنوثته كذلك اعتبر أنثى .

أما إذا كان مشكلا فانه يفرض ذكرا ، ثم يفرض أنثى - على نحو ما سبق في الحمل ، ثم يعامل بأسوأ الحالين على رأى جمهور الفقهاء ؛ لأن ملكة للأقل محقق ، أما ملكة لما زاد فسيبه محتمل ، والملك لا يثبت بالاحتمال ؛ لأن الاحتمال يصلح سببا لبقاء ما كان على ما كان ، ولا يصلح سببا لإنشاء ما لم يكن . ويعامل من معه على الفرض الذى يعامل هو به ؛ فإذا ورث على أحد الفرضين دون الآخر لم يعط شيئا ، وورث من معه على هذا الاعتبار . وإذا ورث على كلا الفرضين واختلف نصيبه أعطى أقل النصيبين ، وورث من معه على هذا الاعتبار .

وإذا كان ظهور حاله مرجوا أخذ كفيل على من يحتمل أن يقل نصيبه من الورثة (٢) .

وعند الشافعي يعامل الخنثى ومن معه بأسوأ الحالين . ويوقف ما يبقى إلى أن يتبين حاله أو يصطلحوا ، فلا تكون ثمة حاجة إلى كفيل. (١)

نموذج - ح

| توفي عن : | أب | أم زوجة | ولد خنثى | |
|-----------|-------------------|---------------|---------------|------------|
| فرض | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{8}$ | ع الأصل ٢٤ |
| الذكورة | ٤ | ٤ | ٢ | ١٣ |
| فرض | $\frac{1}{4}$ و ع | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{8}$ | ع الأصل ٢٤ |
| الأنوثة | ١ + ٤ | ٤ | ٢ | ١٢ |
| النتيجة : | ٥ | ٤ | ٢ | ١٢ |

عومل الخنثى بأسوأ حالة ، وورث من معه على هذا الاعتبار ، وإذا كان ظهور حاله مرجحوا أخذ كفيل على الأب بأن يرد خمس ما أخذ إلى الخنثى إذا اتضح أنه ذكر .

تمرين - ح

- ١ - توفي عن : أخت ش ، ابن عم ش ، ولد عم ش خنثى .
- ٢ - د : ابن ، بنت ، ولد خنثى .
- ٣ - د : زوج ، أم ، أخت لأم ، ولد أب خنثى .
- ٤ - د : زوج ، أم ، أخت لأب ، ولد أب خنثى .
- ٥ - د : زوجة ، أم ، ولد خنثى ، بقى ابن .

(١) واجمع من ٦٦ هـ : ممن تفسر القرطبي ، وعن ابن عباس وطبر الشعي والأوزاعي . أن الخنثى للشكل يسقط نصف للصبيين بطريق النازعة اعتباراً لقوانين ، وهو ملحق بالسكينة ورأى أبي يوسف الأخير ، وكأنهم نظروا إلى أن دليل الاحتمال المذكور كما صدق عليه يصدق على من معه . قال مالك من معه للأقل مع وجوده ملحق ، وملحق الزائد عليه معتدل . فتوقفه على ثبوت وصف في الخنثى غير معلوم ، وهو الأصح بالحق عندى .

٢ - المفقود^(١)

هو الغائب الذى لا يدرى أحي هو أم ميت .
وحكمه فيما يتعلق بأمواله المملوكة له أنه يعتبر حيا فيحفظ له ما له
حتى يثبت موته بينة، أو بحكم القاضى بناء على طول غيبته وترجع موته .
فإذا ثبت موته بالبينة اعتبر ميتا من الوقت الذى أثبتت البينة أنه
مات فيه ، وورثه من ورثته من كان حيا فى ذلك الوقت .
وإذا لم يثبت موته إلا بحكم القاضى بناء على طول الغيبة ورجحان
الموت - فإنه يعتبر ميتا من حين الحكم ، فيرثه من ورثته من كان حيا
عند الحكم دون من مات قبله .
وإذا ظهر حيا بعد الحكم بموته أخذ ما بقى من ماله بأيدي ورثته
أما حكمه فيما يتعلق بمال غيره : من إثبات ملك جديد له بآثار
أو وصية مثلا - فالتوقف حتى يعلم حاله .
فإن ثبت موته بالبينة اعتبر ميتا من الوقت الذى أثبتت البينة أنه
مات فيه ، وورث هو من مات قبله دون من مات بعده .
وإذا لم يثبت موته إلا بحكم القاضى بناء على طول غيبته وترجع
موته - اعتبر ميتا من يوم الفقد ، فلا يرث من مات فى غيبته ؛ لأنه
لا يستحق الارث إلا إذا كانت حياته محققة عند موت المورث، وحياته
من حين الغيبة مشكوك فيها ، والملك - كما علمت - لا يثبت بناء على أمر
مشكوك فيه ؛ لأن الاحتمال لا يصلح سببا لانشاء ما لم يكن ، وإن كان
كافيا فى إبقاء ما كان على ما كان .

منى بحكم القاضى بموت المفقود^(١) : إذا غاب المفقود فى حالة يغلب عليه فيها الهلاك : كأن غاب إثر غارة ، أو فى ميدان قتال ؛ أو خرج لقضاء مصلحة قريبة فلم يعد - حكم القاضى بموته بعد أربع سنين من تاريخ فقدته ، عملاً بمذهب الإمام أحمد رضى الله عنه .

وإذا غاب فى حالة يظن معها بقاءه حياً ، كمن خرج لسياحة أو تجارة أو طلب علم فلم يعد - حكم القاضى بموته حينما يغلب على ظنه موته ، وأمر المدة مفوض إليه ، أخذاً بقول صحيح عند الإمامين أبى حنيفة وأحمد .

ولا يحكم القاضى بموته فى الحالتين إلا بعد التحرى عنه فى مظان وجوده بكل الطرق الممكنة .

كيف يردت المفقود : إذا كان فى الورثة مفقود - قسمت التركة على فرضاً موجوداً ، ثم على فرضه معدوماً ، ويوحد أصل المسألة إن كان مختلفاً ، ثم يعامل كل وارث بأسوأ حاله فى الفرضين ، ويحفظ للمفقود نصيبه مع فروق الأنصبا - إن وجدت - على ما مر فى الجمل .

فإذا ظهر حياً أخذ ما وقف له ، وإذا أثبتت البيئة موته بعد موت مورثه - كان نصيبه حقاً لورثته ، وإذا أثبتت موته قبل موت مورثه أو لم يثبت موته إلا بحكم القاضى بناء على غيبته - كان ما وقف له حقاً لورثة مورثه .

(١) راجع ما فى ٣١ و ٣٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وبمذكرته التفسيرية ، وص ١٤٣ ٢٠ : من إعلام الوقيين .

نموذج - ط

توفى عن : عم ش ، زوج ، بنت ابن ، ابن ابن مفقود

| | | | | | | |
|---------|---|---|---|---|---|--------|
| الاصل ٤ | ع | ١ | ١ | ٢ | ع | فرض |
| | ٢ | ١ | ١ | ٠ | | الوجود |
| الاصل ٤ | ٠ | ١ | ١ | ٢ | ع | فرض |
| | ٠ | ٢ | ١ | ١ | | العدم |

النتيجة : ٠ ١ ١ ٢ المجموع ٤

عومل من مع المفقود بأسوأ حاله ، ووقف له نصيبه حتى يتبين حاله ، فان ظهر حيا أو ظهر أنه مات بعد موت مورثه — فالسهمان له أولورثته ، وإن ظهر أنه مات قبل موت مورثه بالينة أو بحكم القاضى أعطيت بنت الابن أحد السهمين ، وأعطى العم السهم الثانى .

تمارين - ط

- ١ - توفى عن : أب ، بنتين ، ابن مفقود .
- ٢ - : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن مفقود .
- ٣ - : زوجة ، أخ لاب ، أخت لام ، ابن مفقود .
- ٤ - : زوجة ، أختين ش ، أخت لاب ، أخ لاب مفقود
- ٥ - : زوجتين ، بنت ، بنت ابن ، ابن ابن مفقود ..
- ٦ - : زوج ، أختين شقيقتين ، أخ شقيق مفقود .
- ٧ - : أب ، أم ، زوجة ، أخ شقيق مفقود ، أخ لام .
- ٨ - : بنتين ، بنت ابن ، زوجة ابن حيل ، ابن ابن مفقود .

٤ - التخرج^(١)

هو أن يتصلح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث في نظير شيء معلوم : من التركة أو من غيرها . وهو جائز عند التراضي .

فإذا كان المدفوع إلى الخارج من مال أحدهم - حل الدافع محل الخارج وأخذ نصيبه ، وإذا كان من مالهم جميعاً قسم نصيب الخارج عليهم بالتساوي إلا إذا نص في عقد التخرج على طريقة القسمة عليهم ، وإذا كان المدفوع من التركة - قسم ما يستحقه الخارج في باقي التركة على سائر الورثة بنسبة أنصبتهم .

وطريق قسمة التركة حيث أن تقسم أو لا على فرض عدم التخرج ، ثم يطرح سهم الخارج من أصل المسألة أو عولها أو تصحيحها ، في نظير طرح بدل التخرج من التركة ، وتجعل السهام الباقية أصلاً للمسألة يقسم عليه ما يبقى من التركة بعد إخراج بدل الصلح ، فتكون النسبة بين الأنصباء بعد الصلح كالنسبة بينها قبله .

نموذج - ٥

١ - توفيت امرأة عن زوج ، وبنتين ، وبنت ابن ، وابن ابن ، فصالح الزوج الورثة على منزل من التركة .

زوج ، بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن

الأصل ١٢

جزء السهم ٣

التصحيح ٣٦

بالتخرج ٢٧

| ع | ف | ب |
|---|---|----|
| ١ | ٨ | ٣ |
| ٢ | ١ | ٢٤ |
| ٢ | ١ | ٢٤ |

نماذج - ١

للسائل المشتمة على وصايا

١ - أوصى رجل بـ ١٠٠ ماله لأجنبي منه ، ثم مات عن زوجة وابن ، وبنت ، فبين بالسهم نصيب كل منهم من التركة .
موصى له بالسهم ، زوجة ، ابن ، بنت

| | | | | |
|---------------|----|----|----|---|
| الأصل | ٨ | ع | ١ | ٠ |
| جزء السهم | ٣ | ٧ | ١ | ٠ |
| التصحيح | ٢٤ | ٧ | ١٤ | ٣ |
| الأصل بالوصية | ٦ | ٥ | ١٤ | ١ |
| جزء السهم | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ٠ |

توفي رجل عن : زوجة ، وأخت شقيقة ، وبنت ابن ، وأخ لأم ، فكيف تقسم التركة إذا أوصى لأخيه لأمه بمثل نصيب الأخت الشقيقة ، ولم يجز الورثة الوصية ؟
زوجة ، أخت ش ، بنت ابن ، أخ لأم

| | | | | |
|---------------|----|---|----|---|
| الأصل | ٨ | ع | ١ | ٠ |
| جزء السهم | ٣ | ٧ | ١ | ٠ |
| التصحيح | ٢٤ | ٧ | ١٤ | ٣ |
| الأصل بالوصية | ١١ | ٤ | ١٤ | ١ |

تنفذ الوصية وإن لم يجز الورثة ؛ لأنها لغير وارث وبأقل من الثلث $\frac{2}{3}$
٣ - توفي رجل عن : بنت ، وبنت ابن ، وأم ، فكيف تقسم التركة إذا أوصى لأجنبي منه بمثل نصيب البنت ولم يجز الورثة الوصية ؟

| | | | |
|-----------|---|---|---|
| ٦ الأصل | ١ | ١ | ١ |
| ٥ بالرد | ١ | ١ | ٣ |
| ٨ بالوصية | ١ | ١ | ٣ |

٢ ١ الأصل بالوصية ٣

٥ . جزء المسهم ٥

| | | | | | |
|---|---|---|---|---------|----|
| ٦ | ٢ | ٢ | ٥ | التصحيح | ١٥ |
|---|---|---|---|---------|----|

٤- توفي رجل عن: بنت، وبنت ابن، وأم، فكيف تقسم التركة إذا أوصى المتوفى لأجنبي منه بمثل نصيب البنت ولم يجز غيرها؟

بنت، بنت ابن، أم، موصى له بمثل البنت

| | | | | | |
|---|---------|---------------|---------------|---------------|------------------|
| ٦ | الأصل | $\frac{1}{6}$ | $\frac{1}{6}$ | $\frac{1}{6}$ | } فرض الاجازة |
| ٥ | بالرد | ١ | ١ | ٣ | |
| ٨ | بالوصية | ٣ | ١ | ٣ | |

فرض ١ ٢ ٣

عدم

الاجازة) ٦ ٢ ٢ ٥ التصحيح ١٥

| | | | | |
|------------|----|----|----|------------|
| الاصـل ١٢٠ | ٤٥ | ١٥ | ١٥ | الاجازة ٤٥ |
| | ٤٠ | ١٦ | ١٦ | عدمها ٤٨ |

النتيجة : ٤٥ ١٦ ١٦ ٤٣ المجموع ١٢٠

أجاز بعضهم الزيادة دون بعض ، فعومل كل بما رضى لنفسه .

٥ - توفي عن . أم ، وأخت لأم ، وأخ ش ، وزوجة موصى لها
بمثل الأخت لأم . فكيف تقسم التركة إذا أجاز من عدا الأخ ؟
أم ، أخت ، أخ ش ، زوجة موصى لها

| | | | | |
|----------|---------------|---|---------------|---------------|
| الأصل ١٢ | $\frac{1}{4}$ | ع | $\frac{1}{6}$ | $\frac{1}{6}$ |
| | ٣ | ٥ | ٢ | ٢ |

| | | | | |
|------------|-----|---|---|---|
| بالوصية ١٤ | ٢+٣ | ٥ | ٢ | ٢ |
|------------|-----|---|---|---|

لم تتجاوز الوصية الثلث ، إذ هي $\frac{1}{3}$ من التركة ، فتتخذ - وإن لم يحز
الوثة - بناء على قانون الوصية الذي سوى بين الوارث وغيره في المادة ٣٧ منه
٦ - توفي رجل عن : بنت ، وابن ، وزوجة أوصى لها بنصف
تركته ، فكيف تقسم التركة إذا لم يحز الوصية إلا البنت ؟

بنت ، ابن ، زوجة موصى لها بالنصف

| | | | | |
|-----------------------|---------------|----|---|--|
| الأصل ٨ | $\frac{1}{2}$ | ع | | |
| جزء السهم ٣ | ١ | ٧ | | |
| التصحيح ٢٤ | ٣ | ١٤ | ٧ | |
| بالوصية ٤٨ | ٢٤+٣ | ١٤ | ٧ | |
| بد الوصية للثالث ٣ | ١ | ٢ | | |
| جزء السهم ١٢ | ٠ | ١٢ | | |
| التصحيح ٣٦ | ١٢+٣ | ١٤ | ٧ | |

| | | | | |
|-------------|--|---|---------|-----------|
| الأصل ١٤٤ | $\left\{ \begin{array}{l} ١٢+٩ \\ ٤٨+١٢ \end{array} \right.$ | $\left\{ \begin{array}{l} ٤٢ \quad ٢١ \\ ٥٦ \quad ٢٨ \end{array} \right.$ | الاجازة | بدونها |
| المجموع ١٤٤ | ٥٨+٩ | ٥٦ | ٢١ | النتيجة : |

تمرین-ی

- ١ - توفى عن بنت ، وبنت ابن ، وبنت ابن ابن ، وابن ابن ابن ، وأخ شقيق موصى له بثلث التركة ، فبین بالسهم نصيب كل مستحق .
- ٢ - توفى شخص عن : أم ، وبنت ، وابن ، وأجنبي موصى له بمثل نصيب الأم ، فكيف تقسم التركة إذا لم يجر الوصية أحد من الورثة ؟
- ٣ - توفى شخص عن : أم ، وبنت ، وابن ، وأجنبي موصى له بمثل نصيب البنت ، فكيف تقسم التركة إذا لم يجر الوصية إلا البنت ؟
- ٤ - توفى شخص عن : أم ، وبنت ، وابن ، وأجنبي موصى له بمثل نصيب الابن ، فكيف تقسم التركة إذا لم يجر الوصية أحد من الورثة ؟
- ٥ - توفى شخص عن : أم ، وبنت ، وابن ، وأجنبي موصى له بمثل نصيب الابن ، فكيف تقسم التركة إذا أجاز الوصية من عدا الابن ؟
- ٦ - توفى شخص عن : أم ، وبنت ، وبنت ابن ، وأجنبي موصى له بمثل نصيب البنت ، فكيف تقسم التركة إذا أجاز الوصية من عدا الأم ؟
- ٧ - توفى رجل عن : زوجة ، وبنت ، وبنت ابن ، وأجنبي موصى له بمثل نصيب البنت ، فكيف تقسم التركة إذا أجاز الوصية من عدا البنت ؟
- ٨ - توفى عن : أم ، وأبى أب ، وأخ وأخت ش ، وبنت ، وأخ لأم موصى له بمثل البنت ، فكيف تقسم التركة إذا لم يجر الورثة الوصية ؟
- ٩ - توفى عن : زوجة ، وأخ لأم ، وأم ، وترك ٥٠٠ ج ومزلا قيمته ٢٠ ج ، فكيف تقسم التركة إذا أوصى لأجنبية بالمزول ولم يجر الورثة ؟
- ١٠ - كيف تقسم التركة في المسألة السابقة إذا كانت الوصية لأجنبية بمثل نصيب الأم ، وانفق المستحقون جميعاً على خروج الأخ لأم بالمزول ؟

نماذج - ك

لمسائل الوصية الواجبة (١)

١ - توفي عن: أم، وبنت، وبنت بنت مانت أمها في حياة المورث

| أم | بنت | بنت بنت | |
|---------------|---------------|---------|---------|
| $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{2}$ | رحم | الأصل ٦ |
| ١ | ٣ | ٠ | بالرد ٤ |

لاشيء لبنت البنت إرثاً، فتأخذ بالوصية مثل نصيب أمها لو كانت حية

| أم | بنت | بنت | |
|---------------|---------------|---------------|---------|
| $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{2}$ | $\frac{1}{2}$ | الأصل ٦ |
| ١ | ٢ | ٢ | بالرد ٥ |

ومنه يتبين أن أم بنت البنت لو كانت حية لأخذت $\frac{1}{2}$ التركة،

وهو أكثر من الثلث، فتأخذ بنت البنت بالوصية الثلث فقط،

ويقسم الباقي على الورثة بنسبة سهامهم في الحل الأول الحقيقي، دون

الثاني الفرضي، هكذا:

| أم | بنت | بنت بنت | |
|----|-----|---------|-----------------|
| ١ | ٣ | — | |
| ٢ | ١ | ٣ | الأصل بالوصية ٣ |
| ١ | ٣ | ٢ | جزء السهم ٢ |
| ١ | ٣ | ٢ | التصحيح ٦ |

(١) راجع المادة ٧٦ من قانون الوصية (رقم ٧١ - سنة ١٩٤٦)

٢- توفي عن : أم، أب، وابن ، وبنت بنت ماتت أمها قبل المورث

| أم | أب | ابن | بنت بنت |
|---------------|---------------|-----|---------|
| $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | ع | رحم |
| ١ | ١ | ٤ | ٠ |

الأصل ٦

لا شيء لبنت البنت إرثاً فتأخذ بالوصية مثل نصيب أمها لو كانت حية

| أم | أب | ابن | بنت |
|---------------|---------------|-----|--------------|
| $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | ع | الأصل ٦ |
| ١ | ١ | ٤ | جزء السهم ٣ |
| ٣ | ٣ | ٨ | ٤ التصحيح ١٨ |

ومنه يتبين أن أم بنت البنت لو كانت حية لأخذت $\frac{4}{18}$ من التركة ،

وهو أقل من الثلث ، فتأخذ بنت البنت بالوصية مثله ، ويقسم الباقي

على الورثة بنسبة سهامهم في الحل الأول دون الثاني هكذا :

| أم | أب | ابن | بنت بنت |
|----|----|-----|------------------|
| ١ | ١ | ٤ | — |
| ١٤ | ١٤ | ٤ | الأصل بالوصية ١٨ |
| ٧ | ٧ | ٢٨ | ١٢ |
| ٧ | ٧ | ٢٨ | ١٢ |
| ٥٤ | ٥٤ | ٥٤ | ٥٤ |

جزء السهم ٣

٣- توفي عن : ابن ، وبنت ، وبنتى بنت متوفاة ، وابن ابن ابن
توفى أبوه وجده الأول ، وابن بنت ابن توفيت أمه وجده .

ابن بنت بنتى بنت ابن ابن ابن ابن بنت ابن

| | | | | | |
|----------------------|---|-----|---|-----|---------|
| الانصاف، الحقيقية | ع | رحم | م | رحم | الأصل ٣ |
| | | | | | |

يظهر من هذا أن الارث للابن والبنت دون من عداهما، ويستحق الوصية الواجبة
من هؤلاء : بنتا البنت ؛ لأنهما من الطبقة الأولى من فروع البنات الصليات ،
وابن ابن الابن ؛ لأنه من أولاد الظهور للأبناء . أما ابن بنت الابن فلا شيء
له منها ؛ لأنه من أولاد البطون ، وليس من أولاد الطبقة الأولى للبنات الصليات (١)
ولمعرفة مقدار الوصية يعمل الحل الفرضي الآتي :

ابن ، بنت ، بنت ، ابن —

| | | | | | | | |
|----------|---|---|---|---|---|---|---|
| الاصـل ٦ | ع | ٢ | ١ | ١ | ٢ | ١ | ٢ |
| | | | | | | | |

ومنه يتبين أن مقدار الوصية الواجبة النصف ، فترد إلى الثلث ويقسم بين
الاصليين للذكر مثل حظ الانثيين ، ثم يقسم الباقي بين الورثة على حسب سهامهم
في الحل الأول هكذا :

ابن بنت بنتى بنت ابن ابن ابن

| | | | | |
|------------------|-------|-----|-------|---|
| | ٢ | ١ | ١ | ٢ |
| | <hr/> | | <hr/> | |
| | ١ | | ٢ | |
| الاصـل بالوصية ٣ | <hr/> | | | |
| جزء السهم ٦ | ٦ | | ٣ | |
| | <hr/> | | | |
| التصحيح ١٨ | ٤ | ١+١ | ٤ | ٨ |
| | <hr/> | | | |

(١) راجع للذكر التصحية لقانون الوصية

تیسرین - ك

- ۱ - توفی عن : زوج ، اُخت ش ، ابن بنت .
- ۲ - : زوجة . اُخ ش ، اُبی آب ، بنت بنت .
- ۳ - : اُم ، بنت ، ابن بنت آخری .
- ۴ - : زوج ، اُخ لام ، اُخ لاب ، بنت بنت .
- ۵ - : : : اُخ ش ، بنتین ، بنت ابن .
- ۶ - : : : بنتین ، بنتی ابن .
- ۷ - : : زوجة ، اُخ لام ، اُخت ش ، ابن بنت و بنتها .
- ۸ - : : : : : ابن بنت ، بنت بنت آخری .
- ۹ - : : زوج ، ابن ، بنت ابن ، بنت ابن الابن الثانی .
- ۱۰ - : : : : : بنت ابن ابن آخر .
- ۱۱ - : : زوجة ، ابن ، بنت ، ابن ابن ، و بنت ابن آخر .
- ۱۲ - : : : : : ابن ابن و بنته .
- ۱۳ - : : بنتین ، ابن ابن ، بنت ابن ابن آخر .
- ۱۴ - : : : : : بنت ابن آخر للابن السابق .
- ۱۵ - : : اُبی آب ، زوجة ، ابن ، بنت ، ابن ابن آخر .
- ۱۶ - : : اُم ، بنتین ، زوجة ابن حامل

أسئلة عامة

- ١ - لعلى ٢٠٠ جم، ولخالد ١٥٠ جم، ولاحمد ١٢٠ جم - ديون على محمد المتوفى عن تركته مقدارها ٣٨٠ جم، فكيف توفى هذه الديون من هذه التركة إذا أثبت الأول دينه بالينة، وأثبت الآخران دينهما باقرار محمد فى مرض موته؟
- ٢ - توفيت امرأة عن: أم، وزوج، وأب، و٣ بنات، وابن ابن، وترك ٩٠٠ فدان، فما نصيب كل وارث؟
- ٣ - توفى رجل عن: زوجة، وأب، وأم، وأخ شقيق، وأخت لأم، وأخ لأم، وبنت أخ شقيق، وعم شقيق، وأم أم، وترك ٢٤٠٠ فدان، فما نصيب كل وارث؟
- ٤ - توفى رجل عن: أب، وأخ لأم، وزوجتين، وأم، وأخ لأب، وترك ١٥٣٣ جم ومزلا قيمته ٢٢٠ جم، فاذا صولحت إحدى الزوجتين على المنزل فما نصيب كل وارث؟
- ٥ - أوصى رجل بكل ماله لأجنبى منه، ثم مات عن زوجة فقط فما نصيب كل من الزوجة والموصى له إذا كانت التركة ٢٤٠ فدان، و٦٧٢ جنيه، ولم يجر الزوجة الوصية؟
- ٦ - توفى مسلم عن: زوجتين إحداهما مسيحية، وأم، وابن، وبنت، وبنت أخ شقيق، وأم أم، وترك ٤٨٦ فدان، فكيف تقسم هذه التركة إذا أوصى للمتوفى لزوجته المسيحية بمثل نصيب زوجته المسلمة ولم يجر الورثة الوصية؟

٧- توفيت امرأة مسيحية عن : أخوين شقيقين مسلمين ، وعن أم ، وأب ، وزوج : مسيحين ، وترك ٥١٣ فدان ، فكيف تقسم هذه التركة إذا أوصت لأخويها بربعها ولم يجز الورثة الوصية ؟

٨- توفي شخص عن : أم، وابن، وبنت ، وزوجة مسيحية موصى لها بمثل نصيب الأم ، فكيف تقسم التركة إذا كانت ٢٥٢ فدان ، و ١٥١٢ جنيه ولم يجز الوصية إلا الابن والبنت ؟

٩- توفي رجل عن : أب، وأم، وزوجة حامل، وأخ لأم، وأخت لأب ، وترك ٣٨٤ فدان ، فبين ما يجب أن يحفظ الحمل ، وما يعطى كل وارث من هذه التركة ، ومن يؤخذ عليه كفيل من هؤلاء الورثة .
١٠- توفي رجل عن : زوجتين، وأم، وأب، وأخ شقيق، وابن أخ لأب ، وترك منزلاً ، و ٤٢ فداناً . فإذا صولحت إحدى الزوجتين على المنزل فانصيب كل وارث من الآخرين ؟

١١- توفي رجل عن : زوجة ، وأم أم ، وأم أب ، وأخت لأم ، وأبي أم، وترك ٤٨٠ فدان ، ٣٣٨ جنيه ، فإذا كان مديناً بـ ١٧٨ جنيه - فكيف تقسم هذه التركة ؟

١٢- توفي رجل عن : زوجة، وأم، وبنت ، وبنت ابن، وأخوين لأم ، وبنت أخ شقيق ، فإذا كانت التركة ١٩٨٥ فدان ، وصولحت بنت الابن على ٣٣٥ فدان منها - فانصيب كل وارث ؟

١٣- توفي رجل عن : زوجة ، وابن ، وأخت شقيقة ، وأخت لأب ، وأجنبي موصى له بمثل نصيب الابن ، فإذا كانت التركة ٢٤٠ فدان ، ولم يجز الوصية إلا الزوجة - فكيف تقسم التركة ؟

١٤ - توفيت امرأة عن : زوج ، وبنى ابن ، وبنت ، وابنى بنت ، وبنى أخ شقيق ، وأخوين لأم ، وترك ٤٠٥٠ جم وقطعة أرض قيمتها ٤٦٠ جم ، فاذا صولحت إحدى بنى الابن على قطعة الأرض - فانصيب كل وارث من الآخرين ؟

١٥ - توفى رجل عن : زوجتين ، وأم ، و ٣ بنات ، وبنى ابن موصى لها بربع التركة ، وأخ لأم ، فكيف تقسم التركة إذا كانت ٢٤٠٠ جنيه ولم يجر الورثة الوصية ؟

١٦ - توفى رجل عن : أختين شقيقتين ، وأخت لأم ، وبنت ابن ، وزوجة ، وابن بنت موصى له بمثل نصيب بنت الابن ، وترك منزلاً ، و ٤٣٥٦ جنيه ، فكيف تقسم التركة إذا اتفق المستحقون جميعاً على خروج الزوجة بالمنزل ؟

١٧ - توفى رجل عن : أختين شقيقتين ، وأخت لآب ، وبنت ، وزوجة ، وابن بنت موصى له بمثل نصيب أخت شقيقة ، فكيف تقسم التركة إذا كانت ٣٩٩٠ جنيه ولم يجر الورثة الوصية ؟

١٨ - أوصى رجل لصديق له بـ ١٠٠٠ جنيه ، وللملأ أبناء السبيل بـ ١٠٠ جنيه ، ثم مات عن : بنت ابن ، وبنت بنت ، وم لآب ، وأخ شقيق ، وأخت لآب ، وأخت لأم ، فكيف تقسم التركة إذا كانت ٤٥٠٠ فدان ولم يجر الورثة الوصية ؟

١٩ - توفى رجل عن : زوجة ، وأم أب ، وأم أم ، وأخ لأم ، وم لأم ، وبنت أخ شقيق موصى لها بمثل نصيب أم الآب ، فكيف تقسم التركة إذا كانت ٣٨٠ جنيه ولم يجر الوصية إلا الآخ وأم الآب ؟

٢٠- توفي رجل عن : زوجة ، وأم ، وزوجة أخ شقيق حامل ، وابن أخ لام ، وبنت أخ لاب ، وابن ابن بنت ، وترك ٣٤٨ فدان ، فبين ما يعطى كل وارث . وما يحفظ للحمل من هذه التركة ، ومن يؤخذ عليه كفيل من هؤلاء الورثة .

٢١- أوصى سفيه بربع تركته لمستشفى في بلدة ، ثم مات مدينا به ١٢٧ جنيه ، وترك ورثة هم : زوجة ، وأم ، وبنت ابن ، وأبو أب ، وأخ شقيق ، وأخت لاب ، فكيف تقسم التركة إذا كانت ١٠٨٧ جنيه ولم يجز الوصية إلا الجدد ؟

١٢- أقر مريض مرض الموت لأجنبي ١٥٠ جنيه ، ثم مات عن : أب ، وأم ، وزوجة ، وبنت ، وابن ابن ، وأخ شقيق ، وأخ لام . فكيف تقسم التركة إذا كانت ٥٥٠ جنيه : وأثبت الأَخ الشقيق بالبينة أن له على أخيه المتوفى ١١٢ جنيه ، وامتنع الورثة من إعطاء المقر له شيئاً من التركة ؟

٢٣- توفي رجل عن : أم . وأم . وزوجة ، وزوجة ابن حامل ، وأبي أب ، وأخت شقيقة ، وأخ لام ، وترك ٥٠٤ فدان ، فبين ما يحفظ للحمل ، وما يعطى كل وارث ، ومن يؤخذ عليه كفيل من هؤلاء الورثة .

٢٤- توفي رجل عن : أب ، وأم ، وزوجة ، وأخ شقيق مفقود ، وأخ لام موصى له بربع التركة . فكيف تقسم التركة إذا كانت ١٩٢٠ جنيه ولم يجز الورثة الوصية ؟

٢٥- أوصت امرأة لأجنبية منها بنصف مالها ، ثم ماتت عن زوج فقط . فإذا كانت مدينة بمبلغ ٢٢٩ جنيه ، وترك ٩٨٥ جنيه ، ولم يجز الزوج الوصية - فكيف تقسم هذه التركة ؟

۲۶- توفي رجل عن : زوجة ، وبنت ، وبنت ابن ، وابن أخت شقيقة موصى له بمثل نصيب بنت الابن ، وترك منزلا و ۵۰۰ جنيه فاذا انفقت الزوجة مع المستحقين جميعا على أن تخرج بالمنزل وتدفع لهم ۱۵۰ جنيه - فما نصيب كل مستحق من الآخرين ؟

۲۷- توفي رجل عن : زوجة ، وبنت ، وبنت ابن ، وزوجة ابن حامل ، وترك ۳۲۰ جنيه ، فبين ما يعطى كل وارث ، وما يحفظ للحمل من هذه التركة ، ومن يؤخذ عليه كفيل من هؤلاء الورثة .

۲۸- توفي رجل عن : أم ، وبنت ، وأخ شقيق مفقود ، وأخت شقيقة ، وأخ لأب ، وترك ۱۶۰۰ جنيه ، فكيف تقسم هذه التركة إذا أوصى المتوفى لأخيه من أبيه بمثل نصيب الأخت الشقيقة ، ولم يحز الورثة الوصية ؟

۲۹- أوصى رجل بسدس تركته لجمعية منع المسكرات ، وبثلثها لجمعية المحافظة على القرآن الكريم ، ثم مات عن : زوجة ، وبنت ، وبنت ابن ، وأخ شقيق ، فكيف تقسم التركة إذا كانت ۱۴۴۰ جنيه ، ولم يحز الورثة الوصية ؟

۳۰- توفيت امرأة عن : أب ، وأم ، وزوج ، وابن مفقود ، وأخ لأم ، وترك ۷۵۰ جنيه . فكيف تقسم هذه التركة إذا أوصت المتوفاة لأخيها من أمها بخمسة ، ولم يحز الورثة الوصية ؟

۳۱- توفيت امرأة عن : أم ، وبنت ابن ، وأخ شقيق مفقود ، وأخ لأب ، وترك ۳۶۰ جنيه ، فكيف تقسم التركة إذا أوصت المتوفاة لأخيها من أبيها بربع التركة ، ولم يحز الورثة الوصية ؟

٣٢- توفي رجل عن : أختين شقيقتين ، وأخت لأم ، وبنت ابن ، وزوجة ، وابن بنت موصى له بمثل نصيب بنت الابن ، فكيف تقسم التركة إذا كانت ٢٦٤٠ جنيه ومزلاً ، فصالحات الزوجة المستحقين جميعاً على خروجها بالمنزل ؟

٣٣- توفي رجل عن : أب ، وأم ، وبنت ، وبنت ابن ، وابن ابن موصى له بمثل نصيب البنت ، فكيف تقسم التركة إذا كانت ٥٤٠ جنيه ومزلاً قيمته ٣٥٠ جنيه ، فاتفقت البنت مع المستحقين جميعاً على أن تخرج بالمنزل وتنفق لهم ٦٠ جنيتها ؟

٣٤- توفي رجل عن : زوجة حامل ، وبنت ابن ، وأخ لآب ، وترك ١٢٠٠ جنيه ، فكيف تقسم هذه التركة إذا كان المتوفى قد أوصى لأخيه بمغسها ولم يجز الورثة الوصية ، ومن الذي يؤخذ عليه كفيل من هؤلاء الورثة ؟

٣٥- توفي رجل عن : زوجة ، وبنت ، وبنت ابن ، وابن أخ شقيق ، وأخت لآب ، وترك ٤٦٧٥ جنيه ومزلاً قيمته ٥٨٠ جنيه ، فكيف تقسم هذه التركة إذا كان المتوفى مديناً بـ ٤٧٥ جنيه ، واتفقت الزوجة مع المستحقين على خروجها بالمنزل ؟

٣٦- أوصت امرأة لأخيها الشقيق بـ ١٠ ٪ من تركتها ثم ماتت عن : زوج ، وأم ، وأخ وأخت شقيقين ، وأخ وأخت لأم ، وترك ١٣٥٠ جنيه ، فكيف تقسم هذه التركة إذا أجاز الورثة الوصية ثم أثبت الأخ الشقيق بالبينة أن له على أخته المتوفاة ١٥٠ جنيه ، فرجع الزوج وحده عن الإجازة ؟

٣٧- توفي رجل عن: أبي أب، وبنتين، وبنت ابن، وابن ابن ابن، وزوجتين إحداهما مسيحية، وترك ١٣٧٧ جنيه، فكيف تقسم التركة إذا أوصى المتوفى لوجه المسيحية بمثل نصيب زوجة المسلمة ولم يجر الورثة الوصية؟

٣٨- توفي مسلم عن زوجتين إحداهما مسيحية، وترك ٦٦٠ فدان و ٢٤١٨ جنيه، فكيف تقسم هذه التركة إذا أوصى المتوفى بثلاثها لينفق في مداواة الفقراء بمستشفى معين، وأوصى لوجه المسيحية بمثل نصيب زوجة المسلمة، وأجازت الزوجة الوصية الأولى دون الثانية؟

٣٩- توفي رجل عن: أم، وزوجة، وبنت. وابن مفقود، وأبي أب، وترك ١٠٨٠ جنيه، فبين ما يعطى كل وارث، وما يحفظ للمفقود من هذه التركة، وكيف تتصرف في المحفوظ عند تبين حال المفقود؟

٤٠- توفيت امرأة عن: زوج، وبنت، وأخ لاب، وأخت لاب، وأبي أب، وأخ لام، وترك ١٦٥٠ جنيه، ومنزلاً قيمته ٢٧٥ جنيه، فكيف تقسم هذه التركة إذا ماتت المتوفاة مدينة بـ ١٥٠ جنيه، واتفق الورثة مع الجد على خروجه بالمنزل؟

٤١- توفي رجل عن: أم، وزوجة، وبنت، وابن، وابن آخر مفقود، وزوجة ابن حامل، وترك ٣٦٠٠ جنيه، فبين نصيب كل مستحق في هذه التركة.

٤٢- توفي رجل عن: زوجة حامل، وبنت ابن، وأخ لام، وترك ٩٦٠ جنيه، فكيف تقسم التركة؟

٤٣- توفي رجل عن: زوجة، وأم، وأخت لاب، وزوجة أخ

شقيق حامل ، وبنت أخ شقيق ، فين بالسهم نصيب كل مستحق في تركته إذا كان قد أوصى بنصفها ليقسم بالتساوى بين الحمل وبنت الأخ الشقيق ، ولم يحز الورثة الوصية .

نماذج للإجابة عن الأسئلة

جواب ٦ -

زوجة ، زوجة ، أم ، ابن ، بنت ، بنت أخ ش ، أم أم

| سبيبة | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{2}$ | ع | رحم | م | الأصل |
|-------|---------------|---------------|----|-----|---|-------------|
| ٣ | ٤ | ١٧ | ٠ | ٠ | ٠ | جزء السهم ٣ |
| ٩ | ١٢ | ٣٤ | ١٧ | ٠ | ٠ | التصحيح ٧٢ |
| ٩ | ٩ | ١٢ | ٣٤ | ١٧ | ٠ | بالوصية ٨١ |

تنفذ الوصية وإن لم يحز الورثة ؛ لأنها لم تتجاوز الثلث ؛
إذ هي $\frac{9}{81}$ من التركة ، أى $\frac{1}{9}$ ، وعلى هذا يكون :

نصيب الزوجة للسيبة وصية = $\frac{486}{81} \times 9 = 54$ فدانا

المسألة إرثاً = $6 \times 9 = 54$ ، ، ،

الأم = $6 \times 12 = 72$ ، ، ،

الابن = $6 \times 34 = 204$ ، ، ،

البنت = $6 \times 17 = 102$ ، ، ،

جواب ٢٩ -

وصية بـ $\frac{1}{4}$ ، وصية بـ $\frac{1}{4}$ ، زوجة ، بنت ، بنت ابن ، أخ ش

| | | | | | |
|----------|---|---------------|---------------|---------------|----------|
| الأصل ٢٤ | ع | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{2}$ | |
| | ٥ | ٤ | ١٢ | ٣ | |
| | | | | | <hr/> |
| | | | | | ٢ ١ |

| | | |
|--------------|----|---------|
| بالوصية ٣ | ٢ | ١ |
| جزء السهم ١٢ | ١٢ | <hr/> ٣ |

| | | | | | |
|--------------|----|---|----|---|----|
| { التصحيح ٣٦ | ٢٤ | | | | ١٢ |
| | ٥ | ٤ | ١٢ | ٣ | ٨ |

زاد مجموع الوصيتين عن الثلث ، ولم يجر الورثة ، فتنفذ في الثلث

جبراً ، ويقسم بين الموصى لهما بنسبة $\frac{1}{4} : \frac{1}{4}$ أى بنسبة ١ : ١

وعلى هذا يكون :

$$\text{نصيب الموصى له بالسدس} = \frac{1440}{36} \times 4 = 160 \text{ جنيه}$$

$$\text{بـ الثلث} = 8 \times 40 = 320$$

$$\text{زوجة} = 3 \times 40 = 120$$

$$\text{بنت} = 12 \times 40 = 480$$

$$\text{بنت الابن} = 4 \times 40 = 160$$

$$\text{الأخ ش} = 5 \times 40 = 200$$

جواب - ٤٢

| زوجـة | | ابن أو بنت | | بنت ابن أخ لأم | |
|---|-----------|------------|----|----------------|---------------|
| ٨ | الأصل | ع | م | م | ٨ |
| ١٠ | | ٧ | | | |
| ترت بنت الابن ، فلها وصية واجبة يعرف مقدارها بهذا : | | | | | |
| ٨ | الأصل | ع | م | ٨ | الأصل |
| ١ | | ٧ | ٠ | ٢ | جزء السهم |
| ٢ | | ٧ | ٧ | ١٦ | التصحيح |
| زادت الوصية من الثلث لأنها $\frac{7}{16}$ ، فترد اليه ، ويكون : | | | | | |
| ١ | | ٧ | ٤ | ٠ | الأصل بالوصية |
| ١ | | ٧ | ٤ | ٠ | الأصل بالوصية |
| ٢٤ | الأصل | ١ | ١ | ٢ | الأصل |
| ٨ | بالرد | ١٢ | ٤ | ٠ | بالرد |
| ٤ | جزء السهم | ٧ | ٠ | ٠ | جزء السهم |
| ٣٢ | التصحيح | ٢١ | ٧ | ٠ | التصحيح |
| ٨ | الذكورة | ٥٦ | ٣٢ | ٠ | الأصل |
| ١٢ | الأنوثة | ٩٣ | ٢١ | ٠ | الأصل |
| ٨ | النتيجة : | ٦٣ | ٢١ | ٠ | المجموع |

النتيجة : ٨ ٦٣ ٢١ ٣٢ المجموع ٩٢
يعطى كل وارث أقل نصيبه ، ويحفظ العمل أكبر نصيبه مع فروق
الانصاف أى $٦٣ + ٤ = ٦٧$ ، وعلى هذا :

$$\text{تعطى الزوجة } \frac{١٦}{٩٦} \times ٨٠ = ٨٠ \text{ جنيهاً}$$

$$\text{د بنت الابن } ١٠ \times ٢١ = ٢١٠$$

$$\text{ويحفظ } ١٠ \times ٦٧ = ٦٧٠$$

فان ظهر الخلل أتى أخذت ٦٣ سهماً وأعطيت الزوجة السهام الأربعة الباقية ، وإن
ظهر ذكرنا أخذ ٥٦ سهماً ، وأعطيت بنت الابن السهام الـ ١١ الباقية .

بيان

لما تناوله القانون بالتمييز من أحكام الوارث

يعد مذهب الحنفية المرجع الأول لقانون الوارث ، فحل أحكامه مقتبس منه ، وما لا نص له فيه يؤخذ منه ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ^(١) ، ولم يعدل عن الراجح في مذهب الحنفية إلى غيره إلا في عشر مسائل ، هي التي تعرض لها هنا بالبيان .

المسألة الأولى

أسباب الميراث عند الفقهاء ثلاثة : الزوجية ، والقرابة الحقيقية ، وهي التي سببها الولادة ، والقرابة الحسكية ، وهي تشمل نوعي الولادة : ولأ. الموالاة ، ولأ. العتاقة ، فولأ. الموالاة صلة بين شخصين تعاقدًا على الارث ، ولها شروط خاصة ، ولأ. العتق صلة بين العبد المعتق وسيد الذي أعتقه يجعل للسيد أو عصبته حق إرث العبد المعتق إذا مات ولا وارث له من قرابته .

فأما ولأ. الموالاة فع أنه لا وجود له الآن ليس من أسباب الارث إلا عند الحنفية ، ولذلك رقى عدم ذكره في القانون ^(٢) . وأما ولأ. العتاقة فالفقهاء متفقون على أنه من أسباب الارث ، وإذا كان الرق نفسه غير مشروع الآن بحكم القانون ، ولا وجود له - فلا يزال آثار العتق من الرق السابق قائمة ، بل في المحاكم قضايا مرفوعة تتعلق بالارث من المعتقين الذين ماتوا ولا وارث لهم من أقاربهم . ومن أجل ذلك بقيت النصوص المتعلقة بهذا النوع .

قال بعض الفضلاء من الغلباء : إن الرق الذى لا تزال آثاره باقية - لا دليل على أنه رق شرعى صحيح ، فلا ينبغي أن يعتد به ولا بما يترتب عليه من الآثار . ومن العدل أن يحذف كل ما يتعلق به .

ونحن نستحسن ما انتهى إليه القانون من بقاء النص على الارث بالعصوبة السيية ، وإذا لم يكن هناك دليل على شرعية الرق الذى كان قائما فلا دليل أيضا على عدم شرعيته ، فهو إذن أمر كان واقعا ، ويحتمل أن يكون مشروعا أو غير مشروع ، ومن القواعد المقررة أن الاحتمال يصلح دليلا لابقاء ما كان على ما كان ، ولا يصلح دليلا لاثبات ما لم يكن ، فينبغى أن تكون آثار العتق الذى انبنى على هذا الرق محرمة حتى يثبت بالدليل أنه لم يكن مشروعا ، وهيات .

المسألة الثانية

ما يشترط لاستحقاق الارث عند الخفية - موت المورث حقيقة أو حكما أو تقديرا . فالموت الحقيقى معروف ، والموت الحكيم هو الذى يحكم به القاضى على الغائب الذى لا يدرى أحي هو أم ميت . والموت التقديرى يراد منه حالة الجنين الذى ينزل من بطن أمه ميتا بجناية عليها . فهذا الجنين يرث ويورث عند الخفية ، ومذهب أحمد بن حنبل والشافعى ومالك فى أحد قولين له - أنه لا يرث ، للشك فى حياته ، ولا يرث عنه إلا الغرة ، وهى دية الجنين ، أو ما يحكم به على الجاني من تعويض . وذهب ربيعة بن عبد الرحمن والليث بن سعد إلى أنه لا يرث ولا يرث مطلقا ، والغرة تدفع لأمه ، لأن الجناية وقعت عليها . وفى هذا رأى بعض الملامة لما جرت عليه المحاكم الأهلية : من الحكم

على هذا الجاني بتعويض لمن يطلبه من مستحقه ، فرأت اللجنة الأخذ بهذا الرأي ، وجعلت هذا الجنين لا يرث ولا يورث ؛ لأنه فاقد لأهلية الملك حالا ومآلا ، ولذلك يشترط في إرث الحمل أن يخرج من بطن أمه حيا ، ولأنه لا تتحقق فيه حكمة توريث الشخص من غيره ، وهو رأى وجيه ^(١).

المسألة الثالثة

موانع الارث عند الحنفية أربعة : الرق ، والقتل ، واختلاف الدين ، واختلاف الدار . وللقانون الجديد رأى في كل منها . فأما الرق : فقد حذف من الموانع . لعدم الحاجة إليه ، وهو رأى وجيه . وأما القتل : فنن الفقهاء . من رآه مانعا من الميراث على أى حال ، ومنهم من رآه غير مانع على أى حال ، أما الحنفية فالقتل عندهم أنواع : عمد ، وهو ما يقصد القاتل فيه الضرب بما يقتل غالبا : كالسيف والرصاص والحجر الكبير .

وشبه عمد ، وهو ما يقصد القاتل فيه الضرب بما لا يقتل غالبا : كالعصا والسوط .

وخطأ ، وهو أن يوجه الضرب إلى ما لا ينبغي أن يضرب جهلا به ، كأن يرمى شبحا يظنه صيدا فإذا هو إنسان معصوم الدم ، أو أن يوجه الضرب إلى ما يجوز ضربه كطير مباح فيصيب إنسانا معصوم الدم . وقتل بالتسبب . وهو أن يفعل المرء فعلا لا حق له فيه ، فيترتب عليه هلاك إنسان كما إذا حفر في الطريق الصام حفرة من غير إذن الحاكم ، فتردى فيها إنسان .

فالحنفية يرون أن القتل يمنع من الميراث إذا كان عمداً ، أو شبه عمداً ، أو خطأ ؛ لأن قاتل مورثه استعجل شيئاً قبل أوأنه ، فيعاقب بحرمانه .
ووجهة نظرهم في الخطأ أنه وقع بتقصير من القاتل وعدم مبالغة في الحيلة في حال تحتم بطبيعتها وجوب المبالغة في الاحتياط ، ولو أجبنا الارث معه لفتحنا أمام المجرمين باباً ينفذون منه إلى استعجال إرث الأغنياء من مورثهم : يقتلهم وادعاء الخطأ في القتل .

أما المتسبب فلا يمنع من الارث ؛ لأنه غير قاتل ، وإن أثم بما فعل .
والمالكية يخالفون الحنفية في قتل الخطأ ، فيعذرون مرتكبه ويورثونه ؛ لأنه لا يقصد القتل ، ولأن مهمة القاضي تحتم عليه أن يعرف نوع القتل بما لديه من دلائل وظروف ، فثبت له بالدليل القاطع أنه وقع خطأ - لم يكن من العدل حرمان المخطئ من الميراث ، وإن عاقبه القانون على ما وقع منه من تقصير ، وإذا تردد القاضي بين كون القتل عمداً وكونه خطأ حمله - عندهم - على العمد ؛ لأنه الغالب في فعل الفاعل ، وبذلك لا يفتح الباب للمجرمين كما قال الحنفية .

وكذلك رأى المالكية أن المتسبب قد يكون قاصداً القتل كالأمر به ، والمحرض عليه ، والدال ، فيكون حكمه حكم المتعمد .

وبمذهب المالكية أخذ القانون في مادته الخامسة ، ونصها :

« من موانع الارث قتل المورث عمداً ، سواء أكان ذلك مباشرة أم بطريق السببية ، على أن القتل عمداً لا يمنع من الارث في الاحوال الآتية :

١ - إذا كان القاتل لم يبلغ اثنتي عشرة سنة شمسية .

٢ - إذا وجد سبب من أسباب الإباحة ، أو مانع من موانع العقاب .

٣ - تجاوز حق الدفاع الشرعى .

٤ - مفاجأة الزوجة الزانية .

ويراعى فى تطبيق ذلك كله أحكام قانون العقوبات .

وحينما عرضت هذه المادة للمناقشة فى مجلس النواب اقترح بعض حضرات الأعضاء تعديل الفقرة الرابعة على النحو الآتى : « مفاجأة الزوج زوجته ، أو الوالد بنته ، أو الأخ أخته ، أو الابن والدته » . وبهذا التعديل يتفق التشريع مع النصوص الفقهية ^(١) .

وقد بان من المناقشة أن مندوبى فضلى المفتى ورئيس المحكمة الشرعية العليا كانا - فى لجنة الشئون التشريعية - على هذا رأى ؛ لصراحة النصوص الفقهية ، وملاءمتها للنطق . ولكن رأى اختلف فى اللجنة وفى المجلس ، ثم انتهى بعدم تعديل الفقرة .

وقد كانت حجة طالبى التعديل أن الأب والابن والأخ لا يقلون أهمية عن الزوج ، بل بالعكس يعبر المرء بحرمه أكثر عما يعبر بزوج ، وقد يتخلص الزوج من العار بالطلاق ، أما الأب والابن والأخ فلا سبيل لهم إلى الخلاص .

أما المانعون من التعديل لحججهم كثيرة :

١ - أن التعديل يفتح المجال لمن يريدون القتل للارث ؛ إذ يمكنهم من قتل مورثهم بدعوى هذه المفاجأة ليصلوا إلى إرثهم .

٢ - أن للزوج على زوجته من حق الاستمتاع والحفاظة على نسب أولاده ما ليس للأب على ابنته ، أو الأخ على أخته ، أو الابن على أمه .

(١) راجع مر ٥٠٦ ج ٥ : ابن طابدين .

والعبرة بالدفاع عن هذا الحق . فإدام لا وجود له فلا ميسح للقتل ، فلا عذر .
٣ - أن مجال التعديل المطلوب قانون العقوبات لا قانون الارث ،
وقد اقترح هذا التعديل في قانون العقوبات عدة مرات فرفض : اقترحه
الشيخ محمد عبد مرحمه الله سنة ١٩٠٤ ، والأستاذ محمد يوسف سنة ١٩٢٤
ونوقش في مجلس النواب سنة ١٩٣٧ ولم يؤخذ به .
٤ - وكيف يعاقب قانون العقوبات قاتل ابنته أو أمه أو أخته
ثم يباح له إرثها ؟ . يجب إذن تعديل قانون العقوبات قبل تعديل
هذه الفقرة من قانون الارث .

هذا ملخص ما أورده كل من الفريقين .
ونرى أن العبرة ليست بكثرة الأدلة ، بل بقوتها ، وأدلة الفريق
الثاني أمام دليل الفريق الأول ليست بشيء في نظرنا :
١ - فإذا كان إرث الأب ابنته ، والآخر أخته ، والولد أمه - في هذه
الحال - يفتح المجال للجرمين - فتورث الزوج زوجته أولى ، بل الزوج
يكون أجراً على قتل زوجته لارثها من الأب ومن معه ؛ لأن الزوجة
أجنبية تعوض ، والبنت والام والأخت لا يعوضن ، ولهن من العلة
التي تستدر العطف والرحمة ما ليس للزوجة .

٢ - وإذا كانت الغيرة على حق الاستمتاع والمحافظة على النسب
تعد هدفاً فالغيرة على الشرف في بلادنا أحر من الغيرة لحق الاستمتاع .
قد تكون الغيرة لحق الاستمتاع أحر وأدعى إلى العذر ، لكن في بلاد
كبلاد فرنسا التي اقتبسنا منها قوانيننا من قبل ، لا في بلادنا الاسلامية
الشرقية التي نشرع لها الآن .

٣ - وإذا كان المانع من اعتبار الأب ومن معه معذورين - أنهم يعاقبون في قانون العقوبات - فالزوج كذلك يعاقب، وقد عذرناه، والقاتل خطأ يعاقب، وقد قررنا في هذا القانون عذره وورثناه . فوضع عقوبة مخففة للقاتل محافظة على الأرواح لا تمنع اعتباره معذورا في حق الارث . وإذا اقتضى ذلك تعديلا في قانون العقوبات فما المانع منه ؟

ليست المسألة في الواقع مسألة قتل مباح أو غير مباح ؛ لأن القانون لا يسمح القتل للزوج ولا للأب أو الابن أو الأخ ، بل ينبغي أن ينظر إلى المسألة من ناحية انفعال الرجل ، ينظر رآه فجأة : أيصل به الانفعال في الحالين إلى حد يلتمس له فيه العذر إن قتل ؟ أم أن إحدى الحالين يكون الانفعال والتأثر فيها أقل من الأخرى ؟ نرى أنه إذا لم تكن الحالتان متساويتين لحالة مفاجأة البنت أو الأخت أو الأم أقوى أثرا في النفس ، وأدعى إلى العذر . وعلى ذلك لا وجه للتفرقة بين الحاليتين في نظرنا ، ولا ندرى ماذا يكون رأى مجلس الشيوخ بعد ^(١) .

وأما المعروف العربي : فقد ذكر في موانع الارث في القانون ^(٢)

غير أن المادة الموضوعية لذلك كانت تقتضى بنصها حرمان المرتد من الارث ، ولكن لجنة الشؤون التشريعية رأت حذف ما يتعلق بالمرتد وإرجاءه إلى مشروع قانون يختص بالردة ، وقد وعد معالي وزير العدل

(١) كتب هذا النقد قبل عرض القانون في مجلس الشيوخ ، فلما عرض فيه اقترحت لجنة العدل هناك ما اقترحه لجنة العدل في مجلس النواب من تعديل ، ونارا الجدل في الموضوع مرة أخرى . وأبلى الشيطان المحترمان : محمود غالب « باشا » ، والاستاذ حسن عبد القادر - بلاه حسنا في الدفاع من وجهة النظر الفقهية ، ولكن المسألة انتهت بتعديل المادة على النحو الذي نراه في القانون - (راجع ص ٤٤٥ - ٤٤٨ : من مضبطة مجلس الشيوخ . جلسة الاثنين ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣) (٢) راجع المادة ٦

بتقديم هذا المشروع في أقرب فرصة ، وجبنا لوبيق النص على حرمانه لأن قانون الارث هو مظنة البحث عن هذا الحكم ، فان القوانين توضع في الكثير باعتبار الموضوعات لا باعتبار الأشخاص .

وأما مفهوم المراد : فالغرض منه اختلاف الدولة التي يتبعها كل

من الوارث والمورث ، وهو مانع من الارث بين غير المسلمين ، وقد رأت اللجنة الأخذ فيه بمذهب مالك وأحمد بن حنبل ، فلم تجعله مانعا من الميراث ؛ لما بين الدول في العادة من سلام ووثاق .

وهذا في نظري موافق لمذهبي الشافعية والحنفية ؛ فان المانع من الارث عند الشافعية الحرابة ، والحنفية لا يمنعون الميراث باختلاف الدار إلا عند ارتفاع العصمة ، فاذالم تكن حرابة ، ولا إهدار للدماء - لم يمتنع التوارث عندهما .

غير أن القانون استثنى ما إذا كان لمصرى غير مسلم قريب أجنبي لا يتيح قوانين بلاده توريث الأجنبي ، فانه يعامل بالمثل ، ونعم ما فعل : فلو أن مسيحيا مصرياً مات وله قريب فرنسي مثلاً ، وليس بين مصر وفرنسا حرب ، فهل يرث ذلك الفرنسي قريبه المصري ؟ إن كان قانون فرنسا يبيح توريث المصري ورثنا قريبه الفرنسي ، وإلا لم نورثه معاملة بالمثل ^(١) .

وإلى هنا انتهينا من الكلام فيما غيره القانون مما يتعلق بأسباب الميراث ، وشروطه ، وموانعه ، فننتقل إلى ماورد فيه من تغيير في ترتيب المستحقين ، وموضع كل فريق منهم من غيره :

المسألة الرابعة

أول المستحقين في التركة عند الخنفة - من له حق متعلق بعين من أعيانها ، كالرهن مثلا ، فهو أحق من كل من عداه بالعين التي رهنها المورث عنده ، حتى يستوفي ماله من دين .

وبلى ذلك نفقات تجهيز الميت ، وتجهيز من مات قبله ممن تلزمه نفقته ، من حين الموت إلى حين الدفن ، على النحو المشروع ، من غير إسراف ولا تقتير .

ثم بلى هذا وفاء ماعليه من ديون لا تعلق لها بشيء من أعيان التركة . فان بقي بعد وفاء الديون شيء نفذ منه ما يستحق التنفيذ من الوصايا فان بقي شيء بعد فهو لورثته ، على ما هو مبين في موضعه .

فالخنفة - ومعهم الشافعية والمالكية - يفرقون بين الديون المتعلقة بشيء من أعيان التركة ، والديون التي لا تعلق لها إلا بالذمة ، فيقدمون الأولى على كل شيء حتى على التجهيز ، ويؤخرون الثانية إلى ما بعد التجهيز ومذهب أحمد بن حنبل أن التجهيز مقدم على كل ما عداه ، ووجهة نظره في ذلك - أن الحقوق المتعلقة بالأعيان لم تخرج عن كونها ديونا على الميت ، فتلحق بديونه المطلقة ، وحاجة الميت إلى التجهيز أشد من حاجته إلى وفاء ما عليه من ديون ، فان التجهيز بعد الوفاة أشبه باللباس حال الحياة ، والمدين الحي لا يباع ما عليه من الثياب لقضاء ديونه ، فالمدين الميت أولى . وبهذا أخذ القانون ^(١) .

ونرى أن وجهة نظر الأئمة الثلاثة أقرب إلى تحقيق العدالة ،

وأبعد عن التأثير بالعاطفة . وكيف نسوى بين دائتين : أحدهما وثق
بذمة المدين ، واكتفى بتعلق حقه بها ، والاخر لم يكتف بها حتى
استوثق لدينه بربطه بعين من الأعيان المملوكة للدين ؟

على أن الخلاف إنما يظهر أثره فيما إذا رهن المورث عينا في دين
عليه مثلا ، ثم مات ولا ترك له إلا هذه العين ، وهي لا تكتفي بقاء
الدين والتجهيز ، فلو جرينا على مذهب الامام أحمد - قدمنا التجهيز ،
فكان عبؤه واقعا كله على عاتق المدين وحده - ولو جرينا على مذهب
الأئمة الثلاثة قدمنا وفاة الدين المتعلق بهذه العين ، وكان عبء التجهيز
أوما بقي منه على أقارب الميت ، أو على من حضر من المسلمين ، أو
على بيت المال . وهذا أقرب إلى الحق والعدل ^(١) .

للسئلة الخامسة

قلنا إن ما يبق من التركة بعد وفاة الديون وتنفيذ ما يجب تنفيذه
من الوصايا - يكون عند الخنفية حقا للورثة ، وهم مرتبون في الاستحقاق ،
فأولاهم بالميراث أصحاب الفروض ، فإذا بقي منهم شيء فهو للعاصب
النسي ، فإذا لم يكن عاصب نسي كان الباقي للعاصب السبي ثم لعصبته ،
على ما هو مبين في موضعه .

فإذا ما بقي من الفروض شيء ولم يوجد عاصب - رد الباقي على من
هذا الزوجين من أصحاب الفروض ، بنسبة فروضهم ..

فإذا لم يوجد أحد من أصحاب الفروض والعصبات ، أو وجد
أحد الزوجين فقط - كانت التركة أو ما بقي منها لذوي الأرحام .

(١) والشامرية يقيمون الديون كلها على نفقات التجهيز (من ٢٥٢ ج ٩ : المحل لابن سرح)

فأذا لم يوجد أحد من المذكورين جميعا انتقل حق الارث إلى
مولى الموالاة : الذى أخرجه القانون من عداد الورثة .
وإلى هنا نلاحظ أمرين :

- ١ - أن الخفية لا يردون على الوارث من الزوجين .
- ٢ - أنهم يجعلون الارث بولاء العتاقة ناليا لارث العصبه النسبية،
ومقدما على الرد على أصحاب الفروض ، وعلى ذوى الأرحام .
وقد تعرض القانون لهذين الأمرين بالتغيير .

فأما الرد على الزوجين - فقد اختلف فيه ، فقليل يرد عليهما كما
يُرد على غيرهما ، وهو رأى عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وعليه جابر
ابن زيد وغيره من التابعين . وحجتهم أن الفريضة لو عالت لأصاب
النقص سهام ذوى الفروض جميعا ، فإذا فضل من الفريضة شئ وجب
أن يكون الرد عليهم جميعا حتى يكون الغرم بالغرم . وبيان ذلك أن
الميت لو ترك مثلا : زوجة ، وأختا شقيقة ، وأختين لأم - لاستحققت
الزوجة الربع ، والأخت الشقيقة النصف ، والأختان لأم الثلث ،
فتمول المسألة ، وتقسّم التركة عليهم جميعا بنسبة أنصبتهم ، فيصيب
النقص سهامهم جميعا وفيهم الزوجة ، فإذا مات الميت وترك زوجة ،
وأختا شقيقة فقط استحققت الزوجة الربع ، والأخت الشقيقة النصف ،
ووجب أن يقسم الربع الباقي بينهما بنسبة ما استحقا ؛ ليكون الغرم
في هذه المسألة بالغرم في تلك . هذا هو رأى عثمان ومن تابعه .

وقيل لا يرد عليهما مطلقا ، وهو رأى جمهور الصحابة ، وإليه
ذهب الحنفية ، ووجهه أن دليل الرد هو قوله تعالى : « وأولوا الأرحام

بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ، فإذا ألحقنا الفرائض بأهلها وبقي شيء ، ولا عاصب - رددنا هذا الباقي - بمقتضى هذه الآية - إلى من كان ذا رحم للبيت من أصحاب الفروض ، وكل من الزوجين ليس رحماً للآخر ، ولا ينبغي أن نسوى في الردين من له علاقة وارتباط بالبيت في حياته وبعد مماته كالبيت مثلاً ، ومن لا علاقة له به إلا في الحياة كالزوجة التي تنقطع صلتها بزوجها بالموت ، ويحتمل - بل يغلب - أن تصبح من بعده زوجة لغيره . أما تطبيق قاعدة الغرم بالغنم هنا فليس يسديده ؛ لأن الغرم في مسألة ، والغنم في مسألة أخرى ، والزوجة التي غرمت غير الزوجة التي غنمت .

هاتان هما وجهتا النظر للرايين المتعارضين في هذه المسألة . والقانون سلك طريقاً وسطاً بينهما ، واعتد بما سقناه للحنفية من أدلة ؛ فنزع الرد على الزوجين مادام للبيت ذو رحم منه : من أصحاب الفروض أو من غيرهم . فإذا كان مع أحد الزوجين صاحب فرض آخر - كان الرد على هذا الآخر وحده ، وإذا كان مع أحد الزوجين أحد من ذوى الأرحام الذين لا فرض لهم - أخذ الباقي بعد نصيب أحد الزوجين وفي هذا مراعاة لصلة القرابة التي تستحق الرعاية والصلة بمقتضى قوله تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » .

فإذا لم يكن مع أحد الزوجين أحد من ذوى رحم البيت ، لا من أصحاب الفروض ولا من غيرهم - رد عليه الباقي ؛ فقد اعتبره القانون في هذه الحالة أحق بمال صاحبه بمن يأتي بعد من المستحقين : كالوصى له بأكثر من الثلث ، وبنت المال (راجع المادة ٣٠) .

وهو رأى شديد : سائر الدليل ، وروحيته فيه مصلحة ذوى الرحم ، ولم تهدر فيه مصلحة أحد الزوجين في الموضع الذى ينفى أن تراعى فيه ، وأقضى به كثير من متأخري الحنفية ^(١).

المسألة السادسة

وأما مولى العتاقة : فقد جرى الحنفية كما قلنا - على توريثه بطريق العصوبة بعد العصبية النسبية ؛ لأن علاقة السيد بعبده بعد المتق تشبه علاقة الأب بابنه ، فكما أن الأب سبب في وجود ابنه - السيد سبب في تحرير عبده ، وإقامة آدميته المهذرة ، وتكميل إنسانيته التى لا قيمة له بدونها ، فينبى أن يكون وارثه إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض والعصبات من رحمه .

وروى عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وغيرهم - أنه لا يرث إلا بعد ذوى الأرحام ^(٢) عملاً بقوله تعالى : « وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله » ، ولأن القرابة الحسكية مهما قويت لا تعدل القرابة الحقيقية ، فينبى أن تؤخر عنها . وبهذا أخذ فى القانون ^(٣) ، وجعل المتق مستحقاً للركة هراً أو عصبة بعد الرد على أحد الزوجين ، وحبذا لو وضع بعد ذوى الأرحام وقبل الرد على أحد الزوجين تحقيقاً لما بين قرابته والقرابة الحقيقية من شبه قوى ، واعتباراً لما علل به المتأخرون من الحنفية القول بالرد على أحد الزوجين : من أن الرد على أحدهما أولى من ذهاب المال إلى من يؤتمن عليه من وكلاء بيت المال ؛ لفساد الامام ، وظلم الحكام ^(٤) .

(١) ٥٠ - ٥١ : ابن عابدين (٢) ١٨٧ - ٦ : نيل الاوطار (٣) للادنان ٣٠ و٣٩

هذا هو ما عدله القانون في ترتيب المستحقين، وننتقل بعد ذلك إلى ماغيره من الأحكام المعمول بها في بيان أنصباة المستحقين، وهو ينحصر في أربعة مواضع.

المسألة السابعة

قد ترك الزوجة بعد وفاتها - زوجها أماً، وأخوين لأم، وأخاً شقيقاً أو أكثر. فإذا طبقنا قواعد التوزيع في هذه المسألة - أعطينا الزوج النصف، والأم السدس، والأخوين لأم الثلث، ولا يبقى من التركة بعد ذلك شيء للأخ أو الأخوة الأشقاء؛ لأنهم يزنون بالتعصيب، والتعصيب مؤخر على الإرث بالفرض. وهذا هو رأى على بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وأبي موسى الأشعري. وتبعهم من الفقهاء أبو حنيفة، وابن أبي ليلى، وأحمد بن حنبل، وأبو ثور، وداود.

وقد رفعت هذه المسألة إلى عمر رضى الله عنه، فأقضى فيها بهذا الرأى، ثم رفعت إليه مرة أخرى، وخاف الأشقاء أن يقضى فيها بما قضى في أختها من قبل، فقالوا: هب أباناً حجراً ملقى في اليم. فقضى بتشريك الأشقاء^(١) مع أولاد الأم في الثلث باعتبارهم جميعاً أولاداً؛ لأنهم يشتركون جميعاً في الادلاء إلى الميت بالأم، ويريد الأشقاء الادلاء بالأب، ولا ينبغي أن تكون زيادة صلتهن سبباً في حرمانهم. وهو رأى عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وتبعهم من الفقهاء مالك والشافعي والثوري، وبه أخذ القانون^(٢)، وهو أشبه بالعدل وإن حمل عليه ابن القيم حجة شعواء في إعلام الموقعين^(٣).

(١) وقد سميت المسألة المجرية، وللعركة (٢) للاداء ١٠ (٣) ص ٤٨ م ٢

المسألة الثامنة

اتفق الفقهاء على أن إخوة الميت - سواء أكانوا أشقاء أم لأب أم لأم - يسقطون بالأب ؛ لأن الله تعالى لم يجعل لأحد منهم نصيباً في تركته أخيه إلا إذا مات كلاله ، أى لا ولد له ولا والد ، قال تعالى : « يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك .. الآية » ^(١) وقال تعالى : « وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس .. الآية » ^(٢) .
واتفقوا على أن الاخوة لأم يسقطون بالجد عند فقد الأب .
ثم اختلفوا في سقوط الاخوة الأشقاء أو لأب بالجد :

ف قيل : إنهم يسقطون به كما يسقطون بالأب . وهو رأى أبى بكر ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبى سعيد الخدرى ، وحذيفة بن اليمان ، وأبى بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وأبى موسى الأشعرى ، وعائشة ، وشریح ، وعطاء ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن بن سيرين ، وعليه أبو حنيفة - رضى الله عنهم .

وقيل : إن الجد لا يسقط هؤلاء الاخوة ، بل يشاركهم ، وهو رأى على ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعليه مالك ، والشافعى ، وأحمد ، وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبى حنيفة - رضى الله عنهم .

وكان عمر رضى الله عنه متوقفاً ، فروى أنه قال لعلى وزيد بن ثابت : « لولا رأيكما لاجتمع رأيى ورأى أبى بكر ، كيف يكون ابنى ولا أكون أباه » ^(٣)

(١) آخر سورة النساء (٢) ١٢ : النساء (٣) ٧٤ م ١ : إعلام الموقعين

احتج الأولون :

١ - بأن لفظ الأب في اللغة يطلق على الجد كما في قوله تعالى :
« يا بني آدم لا يفتنك الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة » ^(١) .
وقوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام : « وانبعت ملة آباءى
إبراهيم وإسحق ويعقوب » ^(٢) .
ولذلك يعد أباً مع الأولاد ومع الأخ لام باتفاق .

٢ - بالقياس على ابن الابن ، فكما يعد ابن الابن ابناً ، ويحجب
الاخوة جميعاً - يجب أن يعد أبو الأب أباً ، ويحجبهم جميعاً ، ولذلك قال
عمر : كيف يكون ابنى ولا أكون أباه . وزوى عن ابن عباس أنه قال :
ألا يتق الله زيد أنت يحمل ابن الابن ابناً ولا يحمل أباً الأب أباً !
واحتج الآخرون :

١ - بقوله تعالى في الأخ : « وهو يرثها إن لم يكن لها ولد » ،
فاشترط لارث الأخ اخته عدم الولد فقط ، ومقتضى هذا أنه يرثها مع
وجود الأب والجد ، لكن الاجماع انعقد على سقوط الاخوة بالأب ؛
لأن الارث كلاله لا يتحقق مع وجوده قطعا ، فعملنا به ، ولادليل على
سقوطهم بالجد ، فيبقى حقهم في الارث معه .

٢ - وتسمية الجد أباً من باب المجاز ، وذلك لا يقتضى أن يكون
مثله من كل الوجوه ، كما أن الجدة تسمى أما ، ولكنها لا تعامل معاملة
الأم عند عددها باتفاق .

٣ - وقياس الجد على ابن الابن قياس مع الفارق ؛ فان الحياة موجهة

تنتقل من الأجداد إلى الآباء ، فالأبناء ، فأبناء الأبناء . وإذا كان الآباء في مفترق الطريق — فالأبناء وأبنائهم يستقبلون الحياة ، والأجداد يستديرونها ، فكيف يقاس المدبر عنها على المقبل عليها في أخص وسائلها وهو الحصول على المال والخلافة فيه عن صاحبه ؟

والعل هذا المعنى كان شعورا دفيناً في نفس علي وزيد حينما شبه كل منهما تشبيه المشهور ؛ فقد شبه علي الجد بالبحر أو النهر الكبير ، والآب بالخليج المأخوذة منه ، والميت وإخوته بالساقيتين الممتدتين من الخليج ، قال : والساقية إلى الساقية أقرب منها إلى البحر ، ألا ترى أنه إذا سدت إحدهما أخذت الأخرى ماءها ولم يرجع إلى البحر ؟ ^(١) . وشبه زيد بن ثابت الجد بساق الشجرة وأصلها ، والآب بغصن منها ، والأخوة بفرعين من ذلك الغصن ، قال : وأحد الفرعين إلى الآخر أقرب منه إلى أصل الشجرة ، ألا ترى أنه إذا قطع أحدهما امتص الآخر ما كان ينص المقطوع ولم يرجع إلى الساق ؟ .

٤ - والقياس يقتضى تقديم الأخ على الجد ؛ لأن الأخ ابن الآب ، والجد أبو الآب ، والابن مقدم على الآب فالأخ يقدم على الجد ، فإذا لم يسقط الجد بالأخوة فلا أقل من اشتراكهم معه ، وعدم حرمانهم به ^(٢) . ولعل هذا المعنى هو الذى حمل على اختيار هذا الرأى فى القانون ، جرى على إشتراك الجد مع الأخوة الاشتقاء أو لأب ، على نحو يضمن له نصيباً لا يقل عن السدس ، فراعى مصلحة هؤلاء الأخوة ، واعتبر الجد أباً إلى حد ما ^(٣) . وهو رأى حسن .

المسألة التاسعة

علنا فيما تقدم أن ذوى رحم الميت - بالمعنى الاصطلاحي عند الفقهاء ، وهم الأقارب غير ذوى الفروض والعصبات - يرثون إذا لم يكن للميت أحد من أصحاب الفروض والعصبات ، أو كان هناك أحد الزوجين فقط ، فيرثون كل التركة في الحالة الأولى ، ويرثون الباقي في الحالة الثانية .

وقد بقى هذا الحكم في القانون على حاله .
غير أن توريثهم كان جاريا على رأى محمد ، وهو أشهر روايتين عن أبي حنيفة ، وهذا الرأى صعب الفهم والتطبيق : لا يقسم المال من أول الأمر على الوارثين من ذوى الأرحام ، بل يقسمه على من يدلون به إلى الميت أولا ، ويبدأ بالقسمة على أول طبقة حصل فيها اختلاف في الذكورة والأنوثة من جهة الميت ، ثم على الطبقة التى تليها كذلك ، حتى تصل القسمة إلى نفس الورثة ، ويراعى عند القسمة عدد الورثة الحقيقيين ، وصفة من يقسم عليهم ذكورة وأنوثة .
ثم هو إلى ذلك لا يسير على خط واحد في كل أصناف ذوى الأرحام لغير علة معقولة ، وبذلك أصبح تقسيم المال على ذوى الأرحام - بناء على هذا الرأى - من الصعوبة بمكان .

فأخذ القانون برأى أبي يوسف : من قسمة المال على الوارثين مباشرة ، واتباع طريقة واحدة في ترجيح بعض ذوى الأرحام على بعض ، تسهila للعمل ، ومن غير ظلم لأحد ، وهو اختيار حسن ^(١)

المسألة العاشرة

١- يشترط لارث الحمل باجماع الفقهاء أن يكون موجوداً في بطن أمه حقيقة أو حكماً عند موت مورثه . ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة أكثر مدة الحمل وأقلها .

فأما الأكثر فلادليل عليه يعتد به من كتاب أو سنة ، ولذلك اختلف الفقهاء فيه اختلافاً بعيد المدى : قال بعض أصحاب مالك : سبع سنين . وقال مالك : خمس . وقال الشافعي : أربع . وقال الحنفية : سنتان . وقال محمد بن عبد الحكم من فقهاء المالكية : سنة . وقال داود : تسعة أشهر . قال ابن رشد بعد إيراد هذه الأقوال : ^(١)

« وهذه المسألة مرجوع فيها إلى العادة والتجربة ، وقول ابن عبد الحكم والظاهرية هو أقرب إلى المعتاد ، والحكم إنما يجب أن يكون بالمعتاد ، لا بالنادر ولعله أن يكون مستحيلاً » .

فالذي ينبغي مراعاته حقاً فيما يختار من هذه الأقوال - أن يكون أقرب إلى المعتاد ، وأليق بالمقصود : من وضع حد للكثرة ، وذلك إنما يتحقق في رأي ابن عبد الحكم ، ولذلك اختير في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م (١٥٠) بعد أن استشير الطبيب الشرعي . فأشار بأن يكون الأكثر عند التشريع سنة شمسية مقدارها ٣٦٥ يوم ؛ لتشمل جميع الأحوال النادرة ، وتقرر هذا فيما يتعلق بثبوت النسب ، وحقوق الحمل المالية .
وأما الأقل : فهو ستة أشهر باجماع الفقهاء ، وقد استدلوا به بقوله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » ^(٢) ، مع قوله تعالى : « وفصاله

(١) ص ٣٠٠ ج ٢ : بداية الجهد (٢) ١٥ : الاحفاف .

في عامين ، ^(١) . فبإسقاط مدة الفصال ، من ثلاثين شهراً للحمل والفصال ، يبقى للحمل ستة أشهر . وقد أيدوا هذا بما روى أن رجلاً تزوج امرأة في عهد عثمان رضي الله عنه ، فولدت لسته أشهر ، فهم عثمان بريحها ، فقال ابن عباس رضي الله عنهما : « أما إنها لو خاصمتكم بكتاب الله تعالى لحصمتكم . . . وذكر الآيتين ، فقرأ عثمان الحد عنها ^(٢) .

ويظهر أثر هذا في الإرث إذا كان الحمل من غير المتوفى وفي زوجية قائمة ، فإنه لا يرث هذا المتوفى عند الحنفية إلا إذا ولد لسته أشهر أو أقل من حين وفاة المورث ، فإذا ولد لأكثر من ذلك لم يرث ؛ لعدم تحقق وجوده في بطن أمه عند الوفاة ، ولأن الحكم بثبوت نسبه في هذه الزوجية القائمة لا يقتضي وجوده في بطن أمه أكثر من ستة الأشهر ؛ وهذا لا يستلزم وجوده في بطن أمه عند وفاة المورث .

ونرى أن الاستدلال السابق على أقل مدة الحمل - إذا قبل في معرض التماس الشبهة لدرء الحد - لا ينبغي أن يقبل في وضع أساس تبني عليه أحكام ، وثبت أو تنقضي به حقوق ؛ إذ ليس المقصود بذكر الحمل والفصال في الآيتين بيان مدتهما ، وإنما قصدت الإشارة إلى بعض مآلعيها الأم من المتاعب في سياق الوصية بالوالدين ، والحث على ما يجب لها - وللأم خاصة - من رعاية وعطف وبر .

وقد يصح اعتبار هذا الحد أساساً لثبوت النسب ؛ لأنه بما يحتاج لإثباته ، حفظاً للنسل ، وصيانة للعرض . فأما الحقوق المالية فلا ينبغي أن تبني إلا على الكثير الغالب كما قال ابن رشد . وهي قضية من الشهرة والوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان .

من أجل ذلك اعتبر القانون أقل مدة الحمل في حق الميراث تسعة أشهر مقدارها ٢٧٠ يوم^(١) وقالت لجنة العدل بمجلس الشيوخ في تعليق هذا الاختيار : « إنها أخذت في أقل مدة الحمل بما جاء في مذهب الامام أحمد بن حنبل ، وما ورد عن ابن تيمية . ورفضاً بالحمل ، واتباعاً للأعم الأغلب »^(٢).

وينبغي على هذا أن المورث لو ترك في الورثة حملاً من غيره في زوجية قائمة ، فولد لتسعة أشهر أو أقل من حين وفاة المورث استحق الارث لتحقيق وجوده في بطن أمه عند وفاة مورثه بناء على الكثير الغالب ، وهو اختيار حسن .

ب - ويشترط لارث الحمل عند الحنفية أن يولد أكثره حياً ولومات بعد ذلك . والآئمة الثلاثة يشترطون أن يولد كله حياً .

ورأى الآئمة الثلاثة ملائم لحكمة الارث ، وموافق للمصلحة المرجوة منه . ولذلك أخذ به القانون . وفتح أمام القاضى باب الاستعانة بالأطباء الشرعيين لمعرفة حياة الجنين أو موته عند الولادة - إذا لم يثبت عنه ما يستند إليه من دلائل الحياة أو الموت ، ونعم ما فعل !

(١) المادة ٤٣ .

(٢) وقد بنت قولها هذا على ماورد في مذكرة اللجنة الشرعية : من أقوال الفقهاء الحنابلة تدل على اختيار تسعة الأشهر مدة الحمل في بعض صور تطبيق الطلاق ، والوصية ، والارث ومنها قول من الامام أحمد (راجع ص ٢٢٠ ج ٣ : من كتاب الفروع لابن منلق الحنبلى . ١٧٨ و ١٨٢ : في القواعد ٨٤ : من كتاب القواعد للمافظ ابن رجب الحنبلى) . ومن ذلك قول ابن تيمية في ص ١١٤ من كتاب الاختيارات الفسلفة : « وتصح الوصية للحمل ، وقياس للنموس عليه في الطلاق أنها إن وضعت لتسعة أشهر استحق الوصية وإن كانت ذات زوج أو سيد بلا . . . وهو الصواب » ، والارث آخر الوصية .

خاتمة

هذه هي المسائل العشر التي تعرض لها القانون ، وعدل فيها بما رأى فيه الخير والمصلحة ، ولم يعتمد في بحوثه إلا على المراجع الإسلامية . وفي كل بحث منها وجد من المشرعين الاسلاميين المتقدمين والمتأخرين معونة صادقة في شيء من المرونة وسعة البحث ، بل وجدققها ناقدا وصلوا إلى الغاية ، وأتوا بما يسجل لهم الفخر . ويوجب لهم الشكر .

وإن دل هذا على شيء فإنه دليل على ما امتازت به شريعتنا الغراء من يسر وسهولة ، ومسايرة للزمن ، ومطابقة للرقى . وعلى كثرة ما حوت من بحوث قيمة في كل النواحي في كثر من الحرية وسعة الصدر . فهي - والله الحمد - ثروة تشريعية عظيمة القيمة ، صالحة لمسايرة الزمن في كل العصور . وصالحة - في الحديث - لبناء حضارة وثيقة الأركان ، متينة الأساس . كما أقيمت على دعائهما - في القديم - أركان حضارات سامية مؤسسة على العدل والفضيلة ، لا يزال التاريخ يفخر بها على سائر العصور .

فن لنا بمن يقدر هذه الثروة حق قدرها ، ويهتدى إلى أن رجوعه في حضارته إلى ماورثته عن أسلافه - وهو كثير وعظيم - خير من التطفل على موائد المحدثين ؟
الله هو الموفق . وهو الهادي إلى سواء السبيل ؟



الناشر: دار الكتب المصرية

رقم الإيداع ٨١/٢٧٢٣

مطبعة
المكتب المصري الحديث

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مطبعة الكتاب العربي الحديث

